جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: تجارة و إدارة أعمال دولية

دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات
دراسة حالة الجزائر 1990-2013

من إعداد الطالب:

لوح حكيم

تحت إشراف الدكتور:

دواح بلقاسم

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د/ العيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيسا.
د/ دواح بلقاسم	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مقررا.
د/ بن زيدان الحاج	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مناقشا.
د/ مخفي أمين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم:	مناقشا.
د/ تيفالي بن يونس	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مناقشا.

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الشكر و الحمد لله حمداً كثيرا كما ينبغي لجلاله و عظيم سلطانه، أن وفقني لإتمام هذا العمل.

في هذا المقام، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل و العرفان للدكتور بلقاسم دواح على قبوله الإشراف على هذا العمل و على نصائحه و توجيهاته القيمة و حرصه الدائم على إنجازه، فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما أشكر السادة أعضاء اللجنة الموقَّرة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة و صرفهم جزءاً ثميناً من وقتهم لقراءتها و تقييمها.

و الشكر موصول للأساتذة شبايبي ياسين و دحماني محمد الدريوش على الدعم و التشجيع.

و لا يفوتني أن أشكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية بجامعة مستغانم عبد الحميد بن باديس.

كما أتقدم بخالص شكري إلى زملائي و إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، و كل من شجعنا و لو بكلمة طيبة.

الإهـــــداء

إلى الوالدين الكريمين أطال اله في عمرهما

إلى زوجتي الغالية و قرّتا عيني كوثر و إسراء

إلى الإخوة و الأخوات وكل أفراد الأسرة كبيرهم و صغيرهم

إلى كل الأصدقاء و زملاء الدراسة و العمل كل باسمه

إلى كل طالب حريص على علمه

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

حكيـــم

فهـــــرس

فهـــرس

الموضـــــــــــــــوع	رقم الصفحة
كلمة شكر و تقدير.	
الإهداء.	
فهرس.	II
قائمة الجداول.	V
قائمة الأشكال .	VII
المقدمة العامة.	أ- ح
الفصل الأول: أدبيات التجارة الخارجية و التبادل الدولي	**1- 46**
المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية و أثرها على التنمية الاقتصادية.	2
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.	7
المبحث الثالث: مفهوم السياسات التجارية و أهدافها.	29
المبحث الرابع: الصادرات و العملية التصديرية.	39
الفصل الثاني: أساسيات التصنيع و التنمية الصناعية	**47- 84**
المبحث الأول: نشأة الصناعة و التصنيع و مفهومهما.	48
المبحث الثاني: السياسة الصناعية و دور الدولة في ترقية القطاع الصناعي.	60
المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية الصناعية.	71
الفصل الثالث: النمو و التنمية الاقتصادية و علاقتهما بالصادرات و الصناعة	**85- 126**
المبحث الأول: مقومات النمو الاقتصادي و طرق قياسه.	86
المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة.	93

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي.	105
المبحث الرابع: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي و الصناعة.	121
الفصل الرابع: أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2013	184 -127
المبحث الأول: مسار تطور الصناعة الجزائرية(1990- 2013).	128
المبحث الثاني: مكانة الصناعة ضمن هيكل الصادرات في الجزائر.	150
المبحث الثالث: العلاقة السببية بين الصادرات الصناعية و النمو الاقتصادي.	171
الخاتمة العامة.	186
قائمة المراجع .	191
الملاحق.	201
جدول المحتويات	210

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العـــــنوان	الصفحة
1-1	نظريه التكاليف المطلقة	12
2-1	نظريه التكاليف النسبية	14
3-1	مستلزمات رأس المال والعمل لإنتاج ما قدره ألف دولار من الصادرات و بدائل الواردات	22
4-1	مخاطر التصدير	42
1-2	تصنيف السياسات الصناعية	68
2-2	أدوات سياسة تشجيع الصادرات	82
1-3	الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	105
2-3	حوصلة لأهم النماذج و الدراسات للعلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي	122
1-4	تطور الاستثمارات حسب قطاعات النشاط 1967- 1977 (مليار دينار)	130
2-4	المديونية الخارجية للجزائر خلال المخطط الخماسي الثاني	135
3-4	القيمة المضافة للقطاع الصناعي (1990- 2000)	138
4-4	تطور استغلال القدرات في المؤسسات الصناعية العمومية من 1990 إلى 1998 (%)	139
5-4	توزيع المؤسسات التي تم حلها حسب نشاطها الاقتصادي وشكلها	140
6-4	حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية (%)	142
7-4	الطلب العالمي المتوقع على النفط 2002-2020	145
8-4	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 2002-2013 (مليار دولار)	146
9-4	القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الجزائر 2001 – 2008 (مليون دولار)	149
10-4	تطور الميزان التجاري 1962- 1969 (مليون دولار)	151

11-4	تطور الميزان التجاري 1970- 1989 (مليون دينار)	153
12-4	تطور نسبة الصادرات الصناعية خلال الفترة 1990- 2013 (%)	155
13-4	تطور قيمة الصادرات الصناعية خلال الفترة 1990- 2013 (مليون دولار)	157
14-4	تطور قيمة الصادرات النفطية خلال الفترة 1997- 2013 (مليون دولار)	159
15-4	تطور الصادرات الصناعية جارج المحروقات خلال الفترة 2000- 2013 (مليون دينار)	162
16-4	الرموز و الاختصارات المستخدمة في الدراسة القياسية	174
17-4	نتائج اختبار Phillips-Perron للمتغيرات (RPIB, REXIND, REXINOH)	177
18-4	نتائج اختبار Phillips-Perron للمتغيرات (ΔRPIB, ΔREXIND, ΔREXINDOH)	178
19-4	العلاقة السببية لجرانجر بين الصادرات الصناعية الكلية و النمو الاقتصادي	180
20-4	العلاقة السببية لجرانجر بين الصادرات الصناعية خارج المحروقات و النمو الاقتصادي	182

جدول الأشكال

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
1-1	آلية الأسعار – النقود – التدفق السلعي "لديفيد هيوم"	10
2-1	التجارة الدولية تبعا للنظرية السويدية	21
3-1	نظرية دورة حياة المنتج	25
1-2	رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور	62
1-3	عناصر التنمية المستدامة	98
1-4	تطور الاستثمارات حسب قطاعات النشاط (%)	130
2-4	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 2002-2013	145
3-4	القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الجزائر 2001 – 2008 (%)	147
4-4	التركيب النسبي للصادرات النفطية خلال الفترة 1997- 2013 (%)	160
5-4	تطور الصادرات الصناعية خارج المحروقات 2000- 2013 (مليون دينار)	163
6-4	تطور الناتج المحلي الإجمالي 1990- 2013 (دولار أمريكي)	174
7-4	تطور الصادرات الصناعية الكلية 1990- 2013 (دولار أمريكي)	175
8-4	تطور الصادرات الصناعية خارج المحروقات 1990- 2013 (دولار أمريكي)	176

مقدمة عامة

كانت الصناعة من أول الأنشطة التي مارسها إنسان العصر القديم، فكانت في صورتها الأولى لا تعدو أن تكون عبارة عن أدوات بسيطة يستعمها الإنسان البدائي لأغراض كالصيد أو الدفاع عن النفس. و بمرور الزمن و جنوح الإنسان أكثر فأكثر إلى حياة الاستقرار، أخذت الصناعة في التطور شيئا فشئيا و كان المنعرج الحاسم في القرن الثامن عشر مع بروز الثورة الصناعية في بريطانيا و انتقالها إلى كامل أوروبا و منها إلى جميع دول العالم، و بحلول القرن الحادي و العشرين أصبحت الصناعة رمز التقدم و الازدهار، فتسمى الدول المتقدمة بالدول الصناعية و الدول النامية بالدول غير المصنعة أو الدول السائرة في طريق التصنيع، هذا من جهة.

و من جهة أخرى، نجد أن التجارة، و التجارة الخارجية بالخصوص، نحت نفس المنحى، فمن الفينيقيين إلى المسلمين إلى عهد الكشوفات الجغرافية كانت و لا تزال إلى اليوم في تطور مستمر، و على مر هذه المراحل كانت محل دراسة من قبل المفكرين و الاقتصاديين و العلماء، فنجد مثلا ابن خلدون يحلل التجارة و يصف طبيعتها حيث سمى الناتج منها ربحا، كما أنه وقف في وجه الاحتكار لأثره على مستوى الأسعار في السوق، حيث وصفه بانه "فعل مشؤوم"[1]، و تزامنا مع النهضة الأوروبية خلال القرن السادس عشر ظهرت عدة مدارس تنظر للتجارة الخارجية و قد تراوحت أفكارها بين داعية إلى الانفتاح على الخارج أو الانغلاق على الذات و فرض الرقابة على الصادرات و الواردات.

مما سبق يظهر لنا الارتباط الوثيق بين التجارة و الصناعة، فالأولى تزود الثانية بالمواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج كما أنها تقوم بتسويق المنتجات النهائية الناتجة عنها، و قد ازدادت أهمية التجارة الخارجية فصارت العصب الحيوي للاقتصاد العالم. و مع انتشار الشركات المتعددة الجنسيات و تحكمها في جزء معتبر من التجارة الخارجية تم تجاوز الحدود السياسية و الجغرافية و أصبحت هذه الشركات عبارة عن كيانات مستقلة قائمة بذاتها.

الجزائر و منذ استقلالها اختارت المنهج الاشتراكي لأسباب أيدولوجية تتمثل في مخالفة النهج الاستعماري، و لأسباب اقتصادية موضوعية تتمثل في الموروث الاستعماري من اقتصاد هش و شعب خرج لتوه من حرب مدمرة يعاني من ويلات الفقر و الأمية و التخلف. انطلاقا من هذا الواقع الصعب حاولت

[1] سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية، الجزائر، 2009، ص: 75

الجزائر بناء قاعدة صناعية لإشباع الطلب الوطني أولا و للتصدير ثانيا من أجل الحصول على العملة الصعبة الضرورية للعملية التنموية و لبناء الدولة الفتية.

بناء على هذا كان انتهاج استراتيجية الصناعة المصنعة أو النموذج السوفياتي في التصنيع واضحا من خلال المخطط الثلاثي، الرباعي الأول و الرباعي الثاني، و مع بداية الثمانينات و تواضع نتائج الاستراتيجية السابقة حاولت الجزائر تدعيمها باستراتيجية إحلال الواردات، ثم استراتيجية ترقية الصادرات في بداية التسعينيات كنتيجة حتمية لتحرير التجارة الخارجية الجزائر.

إذن طوال هذه الفترة كانت الصادرات الصناعية بشقيها الاستخراجية و التحويلية تشكل ما يفوق 95% من الصادرات الجزائرية من هنا تبرز لنا معالم الإشكالية التالية:

الإشكالية:

ما هو أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟

الأسئلة الفرعية:

قصد الإحاطة بكافة جوانب الموضوع قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي مختلف النظريات التي تطرقت للتجارة الخارجية؟ و ما هي السياسات التي انبثقت عنها؟
- ما المقصود بالتصدير؟ و ما علاقته بالنمو الاقتصادي؟
- كيف ظهرت الصناعة؟ و ما هي الاستراتيجيات و السياسات المقترحة للنهوض بها لا سيما في الدول النامية؟
- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي؟ و ما هو الفرق بينهما؟
- كيف تطورت الصناعة الجزائرية منذ الانفتاح التجاري على العالم الخارجي؟ و هل كان لذلك أثار على حصتها من إجمالي الصادرات؟

الفرضيات:

للإجابة الأولية على هذا التساؤل سننطلق من الفرضيتين التاليتين:

- ✓ إن نسبة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات هي نسبة هامشية إذا ما قورنت بإجمالي الصادرات لذلك لا نتوقع أن يكون لها أثر معنوي على النمو الاقتصادي.
- ✓ إذا أخذنا الصادرات الصناعية إجمالا أي صادرات الصناعات الاستخراجية مضافا إليها صادرات الصناعات التحويلية فإن الأثر سيكون معنوي على النمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الإلمام بالنقاط التالية:

- ➢ دراسة مختلف التشريعات و الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحرير التجارة الخارجية و ما ترتب عنها.
- ➢ تحليل هيكل الصادرات الجزائرية مع التركيز على الصادرات الصناعية.
- ➢ دراسة طبيعة العلاقة السببية بين الصادرات الصناعية و النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في انه يعالج موضوعا في غاية الأهمية، و المتمثل في الصادرات و أثرها على النمو الاقتصادي، فليس خافيا ما للصادرات من أهمية، فهي المورد الأساسي للعملة الصعبة اللازمة للنهوض بعملية التنمية الاقتصادية و تغطية تكاليف الواردات. و قد ازدادت أهمية الموضوع في خضم تداعيات انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية و بروز الحاجة الملحة إلى تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، و من ثم الصادرات، مما يجنب الجزائر مستقبلا تداعيات تقلبات الأسعار الدولية.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع إلى عوامل ذاتية تتمثل في ميل الطالب لهذا النوع من الدراسات، و عوامل موضوعية حيث أن الموضوع يدخل في صميم اختصاص الطالب، كما أنه يعتبر موضوع الساعة و لا سيما بعد انهيار أسعار النفط في السوق الدولية، و بروز الحاجة إلى تنويع الصادرات خارج المحروقات.

نطاق البحث:

يتوقف اطار هذا البحث عند دراسة هيكل الصادرات الصناعية للجزائر و تحليله و تبيان أثره على النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2013.

دراسات سابقة:

حظي موضوع أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين و إن كانت النظرية الاقتصادية تشير إلى الأثر الإيجابي للصادرات على النمو الاقتصادي إلا أن الدراسات الكمية في الدول النامية جاءت متباينة النتائج من دولة إلى أخرى و من الدراسات التي وقعت بين يدينا و اهتمت بحالة الجزائر نورد الآتي:

أطروحة دكتوراه للباحث وصاف سعيدي من جامعية الجزائر سنة 2004، تحت عنوان **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز و العوائق**، حاول الباحث من خلالها الإجابة على الإشكالية التالية هل يمكن أن تؤثر عملية تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة؟ وقد تطرق لحالة كل من الجزائر، مصر، تونس و السعودية، و توصل الباحث في ما يخص حالة الجزائر إلى غياب العلاقة السببية في الاتجاهين بين النمو الاقتصادي و كل من الصادرات الكلية و الصادرات غير النفطية.

مذكرة ماجستير للباحث بن جلول خالد من جامعة الجزائر سنة 2009، بعنوان **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي**، و من خلال طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن يتأثر النمو الاقتصادي للجزائر من جراء ترقية الصادرات خارج المحروقات ؟ و قد استعرض الباحث كلا من التجربة السعودية و التونسية و السنغافورية، و توصل إلى وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الصادرات خارج المحروقات و النمو الاقتصادي.

مذكرة ماجستير للباحث بلقلة إبراهيم من جامعة الشلف 2009، تحت عنوان **آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي**، و قد حاول الباحث إبراز واقع الصادرات خارج المحروقات و الجهود المبذولة من طرف الدولة لترقية هذا القطاع، و توصل الباحث إلى الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي على الصادرات الكلية و انعدام العلاقة بين الصادرات غير النفطية و النمو الاقتصادي.

مذكرة ماجستير للباحث بهلول مقران من جامعة الجزائر 2011، تحت عنوان **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي**، و غطت هذه الدراسة الفترة الممتدة من 1970 إلى 2005، و قد توصل الباحث إلى الأثر الإيجابي للصادرات على النمو الاقتصادي.

إن الاختلاف الجوهري الذي جاءت به هذه الدراسة يكمن في تركيزها على أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي، في حين ركزت الدراسات السابقة على أثر الصادرات بصفة عامة أو أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي.

منهج البحث:

إن طبيعة الإشكالية المقترحة تحتم علينا اتباع المنهج الوصفي بهدف الوقوف على مختلف النظريات المتعلقة بالموضوع، من قبيل نظريات التجارة الخارجية و نظريات النمو الاقتصادي، هذا في جانب التوطئة النظرية، أما في جانب الدراسة التطبيقية فسيغلب عليها المنهج التحليلي، الذي سنستعمله خاصة في تحليل هيكل الصادرات الجزائرية، و دراسة مختلف التشريعات المطبقة من قبل الحكومة بغية الرفع من نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

هيكل البحث:

لمعالجة الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول هي كما يلي:

- الفصل الأول: و المعنون أدبيات التجارة الخارجية و التبادل الدولي، نقوم من خلاله و في المبحث الأول بإعطاء مفهوم التجارة الخارجية، و تبيان صفاتها، أهميتها و أثرها على التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني فخصصناه لنظريات التجارة الخارجية، و يعالج المبحث الثالث السياسات المنبثقة عنها، و في المبحث الرابع نركز على الصادرات و العملية التصديرية.

- الفصل الثاني: و المعنون أساسيات التصنيع و التنمية الصناعة، فخصص المبحث الأول منه لتعريف الصناعة و التصنيع و إعطاء الفرق بينها، أما المبحث الثاني فيعالج تدخل الدولة في النشاط الصناعي من خلال السياسة الاقتصادية و السياسة الصناعية، و في المبحث الثالث نتطرق لمختلف الاستراتيجيات الصناعية المنتهجة من خلال تعريفها، شرحها، ثم تقييمها.

- الفصل الثالث: و المعنون النمو و التنمية الاقتصادية و علاقتهما بالصادرات و الصناعة، خصص المبحث الأول منه لموضوع النمو الاقتصادي من خلال تبيان مفهومه، مكوناته، و طرق قياسه، أما المبحث الثاني فهو مخصص للتنمية الاقتصادية مع تبيان الفرق بينها و بين النمو الاقتصادي، و في

المبحث الثالث نجد مختلف نظريات النمو الاقتصادي، و أخيرا ، المبحث الرابع ندرس فيه العلاقة بين متغيرات الدراسة و المتمثلة في الصادرات الصناعية و النمو الاقتصادي.

- الفصل الرابع: يمثل هذا الفصل الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، حيث يعالج المبحث الأول تطور التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة محل الدراسة، أما المبحث الثاني فيدرس هيكل الصادرات الصناعية للجزائر و سبل ترقية الصادرات الصناعية غير النفطية، و يخصص المبحث الرابع للدراسة القياسية لأثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي.

الفصل الأول:

أدبيات التجارة الخارجية

و التبادل الدولي

مع مطلع الألفية الثالثة أصبحت التجارة الخارجية عصب الحياة الاقتصادية، و يظهر هذا جليا من خلال الأرقام التي تسجلها الصادرات و الواردات العالمية، و التي ما فتئت ترتفع سنة بعد أخرى. و قد جاء هذا النجاح بعد مسار طويل تراوحت فيه نظرة الاقتصاديين و المنظرين للتجارة الخارجية ما بين التشاؤم و التفاؤل، هذه النظرة كانت خاضعة أساسا إلى الظروف الاقتصادية و الجيوسياسية السائدة في وقتهم، و اليوم و في ظل المنظمة العالمية للتجارة فإن كل الجهود المبذولة تنادي بالحرية التجارية، و إن كانت استفادة الدول النامية من ذلك ما زالت محل تساؤل و جدل.

لتسليط الضوء على هذا الموضوع، سنحاول في هذا الفصل تبيان مفهوم التجارة الخارجية، و دراسة صفاتها و أهدافها من خلال المبحث الأول، ثم نعرج على أهم المدارس الفكرية التي نظرت للتجارة الخارجية في المبحث الثاني، و هذا حسب تسلسلها الزمني، أما المبحث الثالث فنخصصه للسياسات التجارية، و التي تتراوح ما بين داعية إلى تحرير التجارة الخارجية و داعية لتقييدها، و في المبحث الرابع سنتعرف على التصدير من خلال التطرق لمفهومه، أنواعه، مخاطره و طرق قياسه.

المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية و أثرها على التنمية الاقتصادية.

قبل الخوض في تعريف التجارة الخارجية لا بد أولا من الإشارة إلى الخطأ الشائع الذي يقع فيه الكثير من الناس و هو عدم التفرقة بين التجارة الخارجية و التجارة الدولية، فاصطلاح التجارة الخارجية يشير إلى نظرية جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دولة معينة و دولة أخرى أو مجموعة من الدول، بينما اصطلاح التجارة الدولية فيشير إلى نظرة شمولية، أي إلى مجمل العلاقات التي تتم بين دول العالم مجتمعة[1].

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية و أوجه اختلافها عن التجارة الداخلية.

1. الفرق بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية:

تختلف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية من عدة نواح منها:[2]

- ✓ التجارة الداخلية تتم داخل حدود الدولة الواحدة بينما التجارة الخارجية تكون على مستوى العالم.
- ✓ التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة بينما التجارة الخارجية تتم بعدة عملات تمثل الدول المشتركة في التجارة.
- ✓ تحدث التجارة الداخلية في ظل نظام اقتصادي و سياسي واحد بينما التجارة الخارجية تتم مع نظم سياسية و اقتصادية مختلفة.
- ✓ تختلف التشريعات التي تنظم التجارة الداخلية عن تلك القوانين الدولية التي تنظم التجارة الخارجية.

[1] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص: 12

[2] مرجع نفسة، ص: 15

- ✓ اختلاف ظروف السوق و العوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية عن تلك الظروف و العوامل المؤثرة في التجارة الداخلية.
- ✓ صعوبة انتقال عوامل الإنتاج في التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية.
- ✓ اختلاف العوامل الطبيعية و الجوية التي تحكم كلا من التجارة الداخلية و التجارة الخارجية.

2. تعاريف التجارة الخارجية:

التعريف الأول: "التجارة الخارجية هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة"[1].

التعريف الثاني: "التجارة الخارجية هي أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع و الخدمات بين الدول في شكل صادرات و واردات".[2]

و قد أغفل هذا التعريف جانب رؤوس الأموال و اليد العاملة و أشار إلى أحد أوجه التجارة الخارجية ممثلا في الجانب السلعي و الخدماتي.

التعريف الثالث: "التجارة الخارجية هي عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات، و غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة".[3]

و يعتبر هذا التعريف الأشمل حيث أشار إلى انتقال السلع و الخدمات بالإضافة إلى عوامل الإنتاج، كما بين الغاية من التجارة الخارجية ألا وهي تحقيق المنافع لكلا طرفي التجارة.

أما الصفقات التجارية التي تشملها التجارة الخارجية فيمكن تصنيفها كما يلي:[4]

- ➢ **تبادل السلع الملموسة:** كالمواد الأولية و السلع الإنتاجية و الاستهلاكية.
- ➢ **تبادل الخدمات:** كالسياحة، التأمين و الخدمات المصرفية.
- ➢ **حركة رؤوس الأموال:** المعاملات المالية المتعلقة بالقروض و الاستثمارات الأجنبية.
- ➢ **انتقال العمالة:** كاستقطاب الكفاءات و الهجرة الاختيارية بحثا عن فرص عمل بأجر مرتفع.

---

[1] محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية**، رؤية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2011، ص: 8

[2] حسام علي داود و آخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص: 13

[3] مرجع نفسه، ص: 14

[4] مرجع نفسه، ص: 14

المطلب الثاني: مواصفات التجارة الخارجية.

تمتاز التجارة الخارجية بمجموعة من المواصفات يمكن إجمالها في ما يلي:[1]

1- التجارة الخارجية عملية تبادلية.

تعتبر التجارة الخارجية عملية تبادلية للسلع و الخدمات بين الدول التي تسعى إلى تحقيق الهدف الاقتصادي، أو بهدف السيطرة و الاستحواذ على الأسواق الخارجية. و قد تطورت هذه النظرة في السنوات الأخيرة خصوصا في ظل الانفتاح الخارجي و ظهور التجارة الإلكترونية التي تمتاز بالتغير و السرعة في تقديم الخدمات و سهولة الاتصال عبرها.

2. التجارة الخارجية تقوم على التخصص في الإنتاج.

حيث تبدل كل دولة طاقاتها و تسخر مواردها في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها و توريدها للدول الأخرى بتميز دون غيرها من الدول. و الملاحظ في العقود الأخيرة أن التميز الذي تسعى إليه الدول هو التميز النوعي و ليس التميز فحسب خصوصا في ظل ظهور المعايير و المبادئ الدولية للسلع و الخدمات و التي تضع ضوابط للإنتاج أو ما يسمى ب ISO (المنظمة الدولية للتقييس).

3. الانتقال إلى التسويق الدولي.

تتطلب التجارة الخارجية الانتقال إلى التسويق الدولي الذي يتطلب أسواقا خارجية كبيرة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها و من هنا تبدأ عملية التنافس التجاري الدولي في السيطرة على الأسواق الدولية، و قد تتفاوت الدول في هدا المجال من حيث الوسائل الدعائية و الإعلامية و القرب من الأسواق المستهدفة و تميز الإنتاج لدى تلك الدول و إلى غير ذلك من الأسباب.

4. التجارة الخارجية تخضع لمنظومة قانونية.

تعمل التجارة الخارجية ضمن منظومة حدود القانون التجاري الدولي بهدف تنظيم التجارة الخارجية فقد وضعت عبر العقود الماضية العديد من الاتفاقيات و القوانين الدولية التي تعزز كمية و حجم التجارة الخارجية و تنظم انتقال السلع و الخدمات بين الدول. كما أن هناك اتفاقيات ثنائية أو تحالفات إقليمية تجارية تبنى على المصالح الاقتصادية المتبادلة و التي تقنن و تنظم لتحقيق تلك الغاية.

[1] عطاالله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2015، ص: 20

5. التجارة الخارجية خاضعة لمنطق العرض و الطلب.

تعتمد التجارة الخارجية على الأسعار الدولية المعلومة و المعلنة للسلع المتبادلة عبر الدول و التي حددت عن طريق العرض و الطلب و السياسات الدولية، فقد يتم الاتفاق على تسعير السلع و الخدمات من قبل قانون العرض و الطلب مما يعمل على إحداث توازن في الكميات المعروضة و الكميات المطلوبة.

6. التجارة الخارجية مؤشر للتطور الاقتصادي.

تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا من مؤشرات التقدم الاقتصادي الوطني و الرفاهية لأي بلد من البلدان كلما كانت الدولة تتمتع بتجارة خارجية كبيرة و انفتاح على الدول كلما كانت قادرة على النهوض بمستوى المعيشة لدى مواطنيها و عملت على توفير وسائل التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي لديها، ناهيك عن ارتفاع معدلات الدخل القومي، و انخفاض البطالة، إلى غير ذلك من المؤشرات الإيجابية لدى الدولة.

المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية.

تنبع أهمية التجارة الخارجية من أثرها على اقتصاديات الدول، لا سيما مع الدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسيات و جماعات المصالح في زمن العولمة، حتى أصبحت كلمة "وطني" لا محل لها من الإعراب في قاموس الواقع الاقتصادي الراهن.[1] و يترتب عن تلك الأهمية فوائد و مزايا اقتصادية، اجتماعية، ثقافية و سياسية في المجتمع، يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

1. زيادة الحركية الاقتصادية.

تعمل التجارة الخارجية على تحريك رأس المال و النقود التي تحتاجها عملية البيع و الشراء بين الدول و هذا يوجد الكثير من الأرباح، و إلا لتوقفت العملية التجارية لعدم جدواها الاقتصادية في حالة الخسارة، لأن التجارة الخارجية تعمل على تنمية الأموال و زيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلالها. و قد تزايدت الأرباح و الأموال المحصلة من التجارة الخارجية بسبب زيادة الطلب على السلع بجميع أنواعها الضرورية و الكمالية، و خصوصا مع ظهور سلع جديدة أغلبها من السلع الإلكترونية و الاتصالات و التي أصبحت لا تعرف حدودا أو وطنا كما أنها دخلت منطقة السلع الضرورية لكل فرد في المجتمع.

كما تعمل التجارة الخارجية على تنمية و تطوير الأنشطة الاقتصادية سواء منها الأنشطة الاقتصادية الاستهلاكية أو الإنتاجية أو الخدماتية، و يتم ذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية

---

[1] Patrick MESSERLIN, **Commerce International**, Imprimerie De Presses Universitaires De France, France, 1998, p : 5

[2] عطاالله الزبون، مرجع سابق، ص ص : 17-19

الناتجة عن عمليات التصدير للسلع من مواد أولية و مصنعة أو استيرادها. كما ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية أو الخدماتية التي تحتاج إليها الدولة.

2. التجارة الخارجية مصدر للعملة الصعبة.

تعد التجارة الخارجية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسة مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العملية الاقتصادية خصوصا عملية التمويل و الاستثمار كما أن السيولة النقدية تزيد من القدرة الائتمانية للفرد و الدولة على حد سواء فمن المعروف أنه كلما زادت السيولة النقدية زادت القدرة الائتمانية للفرد و المؤسسة و الدولة.

و أصبحت المتاجرة في النقود في الأسواق المالية من أكبر التجارات التي يتعامل فيها الأفراد و المؤسسات خصوصا ما يعرف بالمشتقات المالية و التي سهلت الحصول على السيولة النقدية و سرعة تداولها، ناهيك عن التجارة الإلكترونية.

3. التجارة الخارجية تساهم في التوازن الاقتصادي.

تساهم التجارة الخارجية في إحداث التوازن الاقتصادي، فزيادة الصادرات تؤدي إلى إحداث توازن مع الواردات خصوصا إذا كانت تلك الواردات تنمو بشكل مضطرد، و بالتالي و من خلال الواردات فإن التجارة الخارجية تعمل على توفير ما يحتاجه المجتمع داخل الدولة من سلع و خدمات استهلاكية لم تكن متوفرة سواء كانت ضرورية أو كمالية.

4. تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

تعمل التجارة الخارجية المتوازنة على إحداث التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدولة من مطلوبات و ما تحققه من إيرادات تعمل على تخفيض العجز و عدم التوازن إذا توازنت مع الصادرات، فالتجارة الخارجية مصدر لتوليد الأموال التي ترصد لسد ما يترتب على الدولة من واجبات مالية كما تعمل على التوازن النقدي بين التدفق الحقيقي من السلع و الخدمات و بين التدفق النقدي داخل الدولة.

المطلب الرابع: أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية. [1]

للتنمية الاقتصادية علاقة وثيقة بالتجارة الخارجية، حيث أن ارتفاع مستوى الدخل الوطني يؤثر في حجم التجارة الخارجية، و من جهة أخرى فإن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الخارجية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل الوطني، و في مستواه. و تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الخارجي، و ذلك من خلال قدرة الدولة على التصدير و الاستيراد و أثرها على رصيد الدولة من العملات

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص ص: 13-15

الأجنبية و على الميزان التجاري. حيث أن التنمية الاقتصادية تستهدف زيادة إنتاج السلع، و إذا ما تحقق ذلك فإن قدرات الدولة التصديرية تزداد، و الأمثلة كثيرة على ذلك (بريطانيا، ألمانيا، اليابان...).

كما تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في معظم الاقتصاديات الدولية، حيث توفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع و خدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد و تصريف ما لديه من فوائض من السلع و الخدمات من خلال نشاط التصدير.

و قد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية خلال العقود الأخيرة في زيادة حجم التدفقات النقدية و السلعية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على النواحي الاقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم. و لعل أحد أهم خصائص التجارة الخارجية هو إمكانية كسب جميع الدول منها دون أن يخسر أحد، ذلك لما تتركه من آثار إيجابية على الكفاءة و الرفاه الاقتصادي، و ذلك من خلال توسيع قاعدة الخيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك و الاستثمار.

و بالتالي، ففي ظل غياب التجارة الحرة، فإن الكميات المنتجة من السلع و الخدمات في كل دولة ستكون محدودة بالموارد الاقتصادية و المستوى التكنولوجي السائد فيها خلال فترة زمنية معينة.

كما تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا. و يمكن القول أن أهميتها تختلف من دولة إلى أخرى فهي أعلى ما تكون في الدول الصناعية شديدة التطور و التكنولوجيا التي تكاد أن تسيطر على العالم تجاريا ، و هناك دول تنظر إلى التجارة الخارجية على أنها مسألة بقاء أو فناء، أما بالنسبة للدول النامية التي تعيش في ظل انخفاض الإنتاجية و الاستثمارات، و للخروج من دائرة الفقر يمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دورا هاما و ذلك عن طريق تشجيع الصادرات و ما ينتج عن ذلك من مكاسب جديدة في صورة دخول رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى زيادة الاستثمارات و بالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.[1]

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

كان الإنسان قديما يتبادل ما يفيض عن حاجته وفق نظام المقايضة، و في العصر الوسيط مع تعاظم الدولة الإسلامية و اتساع رقعتها من حدود الصين شرقا إلى غاية المحيط الأطلسي غربا، كان من الطبيعي أن تكون التجارة في أوج ازدهارها، سواء داخل حدود الدولة الإسلامية أو مع الدول و الإمبراطوريات الأخرى (الصين،

[1] بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص: 4

الهند، بلاد السودان، أوروبا...). و تزامنا مع النهضة الأوروبية خلال القرن 16م ظهرت عدة مدارس حاولت أن تُنظِّر للتجارة الخارجية، من خلال دراسة أسباب قيامها و النتائج المترتبة عنها، و في ما يلي سنستعرض هذه المدارس حسب تسلسلها الزمني.

المطلب الأول: النظرية التجارية.

1. سمات الفكر التجاري:

انتشر الفكر التجاري في أوروبا خلال الفترة من 1500م إلى غاية 1750م، و قد تميزت هذه الفترة بتزايد أهمية طبقة التجاريين غلى حساب طبقة الإقطاعيين المسيطرة قبل ذلك، و قد استهدفت السياسات الاقتصادية تحكم الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض زيادة ثروات الدولة، لذلك لا يمكن اعتبار الفكر التجاري بمثابة نظرية اقتصادية و لكنه مجموعة من آراء الاقتصادية المتولدة عن ظروف سائدة في ذلك الوقت كانت تهدف إلى زيادة ثروة الدولة.[1]

و المبدأ الرئيسي الذي يعتنقه المذهب التجاري هو أن على الدولة استعمال نفوذها العام لمصلحة المواطنين، و يتفرع عن ذلك وجوب تدخل الدولة في جميع الميادين الاقتصادية سواء الزراعية، الصناعية أو التجارية، و الاعتقاد بأن تنظيم الدولة للاقتصاد خير من العمل الفردي. و يعتقد التجاريون أن عظمة الدولة و نفوذها يتوقفان على ما تملكه من معادن ثمينة[2].

2. مراحل تطور الفكر التجاري

ولقد مرت النظرية التجارية حسب تطورها التاريخي بثلاثة مراحل هي:[3]

أ. الفترة الأولى:

تسمي فترة السياسة المعدنية، و تتمثل في احتفاظ الدولة في تلك الفترة برصيد من المعدن الثمين، و إخضاع عملية انتقاله للخارج إلى الرقابة المباشرة.

ب. الفترة الثانية:

في هذه المرحلة تكتفي الدولة بأن تسفر معاملاتها مع كل دولة على حدى على فائض، و من ثم لم يعد هناك حاجة إلى فرض رقابة مباشرة على كل عملية من عمليات انتقال المعدن النفيس إلى الخارج، و تكتفي الدولة بالرقابة على مجموع معاملاتها مع كل دولة.

---

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص: 17-18

[2] سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص: 76

[3] يوسف مسعداوي، مرجع نفسه، ص: 17-18

ت. الفترة الثالثة:

في الأخير اتضح أنه على الدولة أن تركز على مجموع صادراتها و مجموع وارداتها، و يكفي أن تحقق الدولة فائضا في معاملاتها مع العالم الخارجي ككل في نهاية كل سنة، و عليه فلس من الضروري أن تكون كل معاملاتها مع كل دولة في صالحها، فالعبرة بمجموع معاملاتها.

3. الانتقادات الموجهة للنظرية التجارية:[1]

في الواقع لم تكن المركنتيلية نظاما فكريا، و إنما كانت في المقام الأول نتاج عقول رجال الدولة و كبار الموظفين و رجال المال و الأعمال في تلك الأيام.[2] و من أهم الانتقادات الموجهة للنظرية التجارية هو ما قدمه "دافيد هيوم" في كتابه Political Discourses في عام 1752 من خلال آليه توسط بين مستوى الأسعار و تدفق المعادن النفيسة (الذهب النقدي) من ناحية و مستوى الأسعار و التدفق السلعي في صورة صادرات و واردات من ناحية أخرى.

و يتلخص تحليل "هيوم" في أن تراكم المعادن النفيسة (الذهب) كنتيجة لاستمرار الفائض في الميزان التجاري ، يمكن أن يتسبب في زيادة العرض النقدي المحلى، مما يتسبب في ارتفاع كل من الأسعار و الأجور ، و هذا بدوره يتسبب في انخفاض القدرة التنافسية للصادرات، مع افتراض أن تغيرات العرض النقدي تؤثر على الأسعار فقط دون الناتج الحقيقي أو التوظيف، و ذلك لأن "هيوم" يفترض ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، و هذا يتعارض تماماً مع الافتراض الأساسي للفكر التجاري، و من ناحية أخرى فإن تناقض الذهب النقدي بالنسبة للدول التي تعانى من العجز في الميزان التجاري سوف يقلل العرض النقدي المحلى و بالتالي يخفض الأسعار و الأجور المحلية مما يزيد من القدرة التنافسية للصادرات. و وفقاً لتحليل هيوم قال إنه من المستحيل على أي دولة أن تستمر في تراكم الأرصدة الدولية إلى الأبد، و السبب يرجع إلى أن العجز التجاري يخلق بذاته آليه تعمل على إلغاء العجز بصورة تلقائية، سواء على المستوى المحلى في صورة تغيرات في العرض النقدي و الأسعار و الأجور أو على المستوى الدولي تظهر في تغيرات في الصادرات و الواردات حتى يتم استعاده التوازن في الميزان التجاري .

و يمكن توضيح هذه الآلية بصورة مبسطة كما في الشكل التالي:

[1] ميريندا زغلول رزق ، **التجارة الدولية**، جامعة بنها، مصر، 2010، ص: 14- 15

[2] جون كينيث غلبرايت، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت،2000، ص: 45

الشكل 1-1 آلية الأسعار – النقود – التدفق السلعي "لديفيد هيوم"

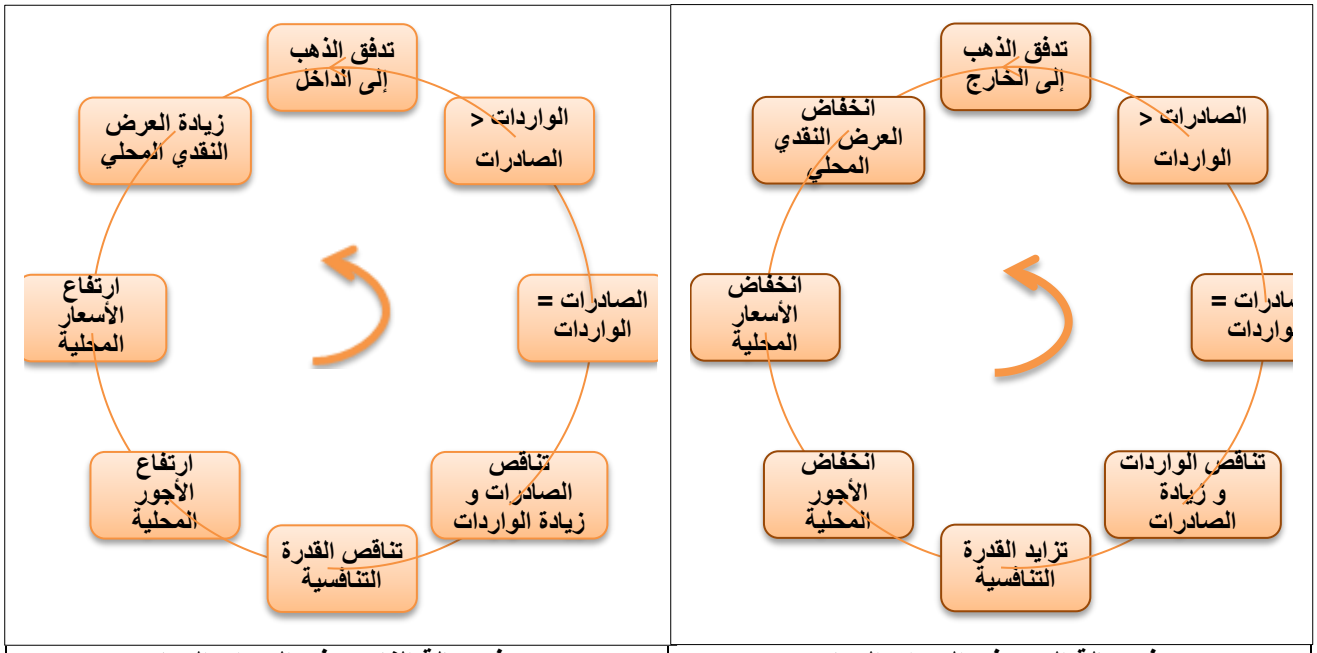

في حالة العجز في الميزان التجاري	في حالة الفائض في الميزان التجاري

مصدر: ميريندا زغلول، مرجع سابق، ص: 16

و هكذا فإن هيوم قد أثبت أنه من المستحيل أن تستمر أي دولة في تحقيق فائض مستمر في الميزان التجاري حيث أن ما يتراكم لديها من ذهب نقدى ينعكس سلبياً على قدرتها التنافسية و يفقدها تدريجياً هذا الفائض و ليس كما ادعى فكر مدرسة التجاريين.

المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية.

قبل الحديث عن النظرية الكلاسيكية التي تعتبر أول تحليل فعلي للتجارة الخارجية على اعتبار أن المدرسة التجارية لم يكن لها تحليل للتجارة الخارجية، و إنما مجرد نظريات صرفة مؤداها أن ثروه الدول تقاس بمقدار ما تمتلكه من معادن نفيسة، سنتوقف عند المدرسة الطبيعية أو الفيزيوقراطية و رائدها "فرنسوا كيناي".

ففي كتابه الجدول الاقتصادي الصادر سنة 1758، يبني كيناي نظريته على أساس وجود نظام إلاهي يشمل كل الظواهر بما في ذلك الجانب الاقتصادي، و أن هذا النظام يطبق من تلقاء نفسه دون الحاجة إلى تدخل الدولة، و يرى الطبيعيون أن الثروة الحقيقية تتمثل في الإنتاج الزراعي الذي يدور حسب جدول كيناي الاقتصادي بين الطبقات (المنتجة– المالكة– العقيمة) حيث أدرج التجار ضمن الطبقة الأخيرة أي العقيمة التي لا تقدم أي دخل للمجتمع.[1] و بهذا و إن كانت هذه المدرسة لم تهتم بالتجارة الخارجية إلا أن أفكارها و لاسيما الدعوة إلى التحرر

[1] سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص: 78

و عدم تدخل الدولة (عكس التجاريين) قد كانت بحق حجر الأساس لبروز المدرسة الكلاسيكية التي جاءت فيما بعد و من أشهر روادها.

1. آدم سميث و التكلفة المطلقة:

بين آدم سميث في كتابه ثروة الأمم الذي صدر في سنة 1776 في نيويورك، أن ثروة الأمة لا تقاس بقدرتها على تجميع المعادن النفيسة، و لكن تقاس بقدرتها على الإنتاج، و لذلك فإن أي جهود تبدل لزيادة ثروة الأمة يجب أن تنصب على زيادة قدرتها الإنتاجية[1]، في هذا الكتاب أنشأ آدم سميث أول نظرية حقيقية حاولت أن تعطي تفسيرا لسبب قيام التجارة الخارجية، سماها نظرية الميزة المطلقة، و التي تنص على أنه من صالح كل الدول المشاركة في التجارة الخارجية و التخصص في إنتاج سلعة أو خدمة تستطيع إنتاجها بتكاليف أقل من منافسيها و من ثم مبادلتها بسلع و خدمات أخرى.[2]

و لتوضيح ذلك، و للتبسيط فقط، ستفترض وجود دولتين هما الجزائر و تونس، تقومان بإنتاج سلعتين فقط هما التمور و الزيتون، و بافتراض أن عدد ساعات العمل في اليوم التي يحتاجها إنتاج الطن الواحد في كل منهما كانت على النحو التالي:

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص: 22

[2] LASARY, **le commerce international à la portée de tous**, PRO Manuscripto, Alger, 2005, p : 12- 13

الجدول 1-1: نطريه التكاليف المطلقة

السلعة / الدولة	التمور سا\ طن	الزيتون سا\ طن
الجزائر	1	5
تونس	2	4

مصدر: من إعداد الطالب استناد إلى نظرية آدم سميث.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

- تحتاج الجزائر 5 ساعات عمل يوميا لإنتاج طن واحد من الزيتون مقابل ساعة واحدة للإنتاج نفس الكمية من التمور، أي أن تكلفة الطن الواحد من الزيتون تساوي تكلفة 5 أطنان من التمور، و هو معدل التبادل الداخلي للسلعتين.
- بينما تحتاج تونس 4 ساعات عمل يوميا لإنتاج طن واحد من الزيتون مقابل ساعتي عمل للإنتاج نفس الكمية من التمور، أي أن تكلفة الطن الواحد من الزيتون تساوي ضعف تكلفة طن من التمور، وهو معدل التبادل الداخلي للسلعتين.

و بالعودة إلى مثالنا فإذا افترضنا أن كل دولة تملك 100 ساعة عمل، ففي غياب التجارة الخارجية تقوم كل من الدولتين على حدى بإنتاج السلعتين معا، و بافتراض أن كل دولة تخصص نصف إمكانياتها لإنتاج كل سلعة فإن الإنتاج العالمي سيكون على الشكل التالي:

- ✓ التمور= (50÷ 1) + (50 ÷ 2) = 75 طن
- ✓ الزيتون = (50÷ 5) + (50 ÷ 4) =22,5 طن

أما في حالة التجارة الخارجية، فستتخصص الجزائر في إنتاج التمور بينما تتخصص تونس في إنتاج الزيتون، و يكون الإنتاج العالمي كالآتي:

- ✓ التمور= 100÷ 1 = 100 طن
- ✓ الزيتون = 100÷ 4 = 25 طن

من خلال مقارنة النتائج نلاحظ أن الجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج التمر، بينما تتمتع تونس بميزة مطلقة في إنتاج الزيتون، و عليه و بناء على نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث فإنه يجب على الجزائر أن تتخصص في إنتاج و تصدير التمور، بينما تتخصص تونس في إنتاج وتصدير الزيتون. و بالتالي فإن الإنتاج العالمي سيرتفع في حال تخصصت كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة مما يعود بالفائدة على كل الأطراف.

لكن يؤخذ على نظرية آدم سميث أنها لم تبين كيف يمكن للدول التي لا تتمتع بأي مزايا مطلقة، كالدول النامية مثلا، أن تشارك في التجارة الخارجية. و هذا ما حاول دافيد ريكاردو أن يجيب عنه من خلال نظريته للتكاليف النسبية، و التي سنتطرق إليها في ما يلي:

2. دافيد ريكاردو و التكلفة النسبية:

لقد بقي السؤال السابق معلقا لمدة 41 سنة حتى جاء "ديفيد ريكاردو" بالإجابة عليه، في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب" الذى نُشر عام 1817، و الذي قدم فيه ريكاردو نظريته عن النفقات النسبية[1]. و قد أثارت الطبعة الأولى من هذا المؤلف اهتماماً كبيراً للشهرة التي نالها المؤلف بسبب كتاباته و مقالاته السابقة، و بسبب نجاحه الكبير في بورصة الأوراق المالية في لندن.[2]

و فيه يعالج ريكاردو موضوع القيمة و التوزيع معالجة نظرية متناولاً موضوع العلاقات الاقتصادية الخارجية في جزء صغير منه، و يتمثل الإسهام الكبير له في نظرية النفقات النسبية. التي بناها على الافتراضات التالية:[3]

- ✓ سيادة المنافسة الكاملة.
- ✓ التبادل يتم على أساس المقايضة أي حيادية النقود.
- ✓ وجود دولتين و سلعتين فقط.
- ✓ حرية التجارة و عدم وجود أي رسوم جمركية.
- ✓ لا توجد تكاليف نقل.
- ✓ تكلفة إنتاج الوحدة لا تتغير تبعا للحجم، أي أن الإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلة.

و حسب نظرية التكاليف النسبية، فإن التجارة الخارجية متاحة لجميع الدول و يمكنها أن تجني منفعة من خلال المشاركة فيها، و توضح النظرية أنه حتى و إن امتازت احدى الدولتين في إنتاج السلعتين معا (العالم يتكون من دولتين و سلعتين)، فإن كلا البلدين يستفيدان من التجارة الخارجية دون أن يعني هذا تخصص البلد الأول في

[1] David RICARDO, **The Principles of Political Economy and Taxation**, London, 1817, p p: 85- 103

[2] ميريندا زغلول، مرجع سابق، ص: 25

[3] سامية فلياشي، **الانتقال من GATT إلى OMC وأثرها في اقتصاديات الدول النامية**، دار الأمة للطباعة و النشر، الجزائر، 2013، ص: 19

تصدير السلعتين و البلد الثاني في استيرادهما. بل يتخصص البلد الأقل كفاءة في إنتاج و تصدير السلعة التي تكون نقيصتها أقل، بمعنى السلعة التي يكون للبلد ميزة نسبية بشأنها، و يستورد السلعة التي تكون نقيصتها أكبر.[1]

و لتوضيح ذلك، نعود لمثالنا السابق و فرض وجود دولتين هما الجزائر و تونس، تقومان بإنتاج سلعتين فقط هما التمور و الزيتون، و بافتراض أن عدد ساعات العمل في اليوم التي يحتاجها إنتاج الطن الواحد في كل منهما كانت على النحو التالي:

الجدول 1-2: نظريه التكاليف النسبية

السلعة / الدولة	التمور سا\ طن	الزيتون سا\ طن
الجزائر	1	4
تونس	2	5

مصدر: من إعداد الطالب استناد إلى نظرية دافيد ريكاردو

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن الجزائر تتفوق على تونس في إنتاج كلتا السلعتين، و هدا يعني و حسب نظرية التكاليف المطلقة، أن على الجزائر أن تتخصص في تصدير السلعتين بينما على تونس التخصص في استيرادهما.

و من هذا المنطلق جاءت نظرية المزايا النسبية لتثبت أنه من مصلحة الجزائر أن تتخصص في إنتاج التمور و تترك إنتاج الزيتون لتونس، فمن خلال حساب التكلفة النسبية التمر مقابل الزيتون لكل بلد نجد:

- ✓ الجزائر $1 \div 4 = 0,25$
- ✓ تونس $2 \div 5 = 0,4$

نلاحظ أن التكلفة النسبية للتمر مقابل الزيتون تختلف في كلا البلدين، فبعد قيام التجارة الخارجية يمكن للجزائر أن تحصل مقابل كل طن من التمر على $0,4$ طن من الزيتون في الوقت الذي كان بإمكانها أن تحصل فقط على $0,25$ طن منه في سوقها الداخلي.

و من خلال حساب التكلفة النسبية للزيتون مقابل التمر لكل بلد نجد:

- ✓ الجزائر $4 \div 1 = 4$
- ✓ تونس $5 \div 2 = 2,5$

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص: 26

و نلاحظ هنا أيضا أن التكلفة النسبية للزيتون مقابل التمر تختلف من بلد لآخر، إذ و بعد قيام التجارة الخارجية يمكن لتونس أن تحصل مقابل كل طن من الزيتون على 4 أطنان من التمر في الوقت الذي لم يكن بإمكانها أن تحصل سوى على 2,5 طن منه في سوقها الداخلي.

فأهم ما توصلت إليه نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو، هو أنه يمكن لكل الدول المشاركة في التجارة الخارجية، حتى تلك التي لا تتمتع بأية مزايا مطلقة من خلال الاعتماد على الميزة النسبية و إنتاج السلع التي تكون نقيصتها النسبية فيها أقل، كما بين أنه إذا كانت هنالك دولة متفوقة على الدول الأخرى في إنتاج جميع السلع فمن مصلحتها أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون درجة تفوقها فيها أكبر و تستورد الباقي من الخارج. إلا أن هذه النظرية لم توضح لنا النسبة التي يتم على أساسها التبادل الدولي، وعلى أي أساس يتوزع الربح بين الدولتين، هدا ما حاولت نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل الإجابة عنه، حيث جاءت هذه النظرية مكملة لنظرية التكاليف النسبية.[1]

3. جون ستيوارت ميل و القيم الدولية:

أجاب ستيوارت عن السؤال السابق ، أن نظرية النفقات النسبية و المطلقة كما تدلنا على مزايا التبادل الدولي تستطيع أن تدلنا أيضا على صور هذا التبادل، فقال: "في بلد تتوقف قيمة السلعة الأجنبية على كمية المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها"، و هي نظرية القيم الدولية التي تحاول تحديد قيمة السلعة المتبادلة دوليا، و بالتالي تحاول بيان القوانين التي يتم بمقتضاها توزيع الكسب المحقق من التجارة.

ففي كتابه عن " مبادئ الاقتصاد السياسي " الذي نشر سنة 1848، كان اهتمام جون ستيوارت ميل منصبا على جانب الطلب في التجارة الدولية، و هو ما أهمله ريكاردو، و خاصة نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دوليا، و في رأيه فإن هذه النسبة تقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين.[2]

و يقصد بحجم التبادل ذلك الحجم من السلع التي يجب أن يستوردها البلد لإشباع حاجاته مقابل حجم السلع التي يجب أن يصدرها، أو بعبارة أخرى معدل التبادل الدولي هو تلك العلاقة بين الصادرات و الواردات، و يمكن أن يظهر هذا المعدل بثلاث صيغ التالية:[3]

معدل التبادل الدولي = 1، معنى ذلك أن: قيمة الصادرات = قيمة الواردات.

معدل التبادل الدولي> 1، معنى ذلك أن: قيمة الصادرات > قيمة الواردات.

---

[1] سامية فلياشي، مرجع سابق، ص: 20

[2] فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013، ص:24

[3] سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص: 85

معدل التبادل الدولي < 1، معنى ذلك أن: قيمة الصادرات < قيمة الواردات.

و حسب هذا التحليل فإن معدل التبادل الدولي الذي يحقق التوازن في التجارة الخارجية يتحدد بواسطة الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، و هو نفسه ذلك المعدل الذي يحقق تساوي قيمة صادرات كل دولة مع قيمة وارداتها.

يقع هذا المعدل داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين، أي بين معدل التبادل الداخلي للسلعتين في الدولة الأولى و معدل التبادل الداخلي للسلعتين في الدولة الثانية، و كلما اقترب هذا المعدل كثيرا من معدل التبادل الداخلي لدولة ما كانت مكاسبها من التجارة الخارجية ضئيلة و العكس صحيح.

و يمكن تبيان كيفية تحديد القيم الدولية من خلال المثال العددي التالي و الذي يفترض فيه أن إنتاج 10 وحدات من النسيج يكلف إنجلترا مثلا كمية من العمل مثلما يكلف إنتاج 15 وحدة من الأقمشة، أما في ألمانيا مثلا فإن إنتاج 10 وحدات من النسيج يكلف قدرا من العمل مثلما يكلف إنتاج 20 وحدة من الأقمشة.

و على ذلك فإن ميل بدلا من أن يأخذ الكمية المنتجة من كلا السلعتين في الدولتين مع اختلاف كمية العمل اللازمة لإنتاج كل كمية منها، فقد افترض كمية معينة من العمل في كل دولة، لكن مع اختلاف الكمية المنتجة بواسطتها لكل من السلعتين.

و حسب رأي ميل فإن توزيع المكاسب يتوقف على عاملين أساسيين هما:

✓ الطلب: إذ يتوقف معدل التبادل الدولي على شدة طلب الدولة الأولى على سلع الدولة الثانية، و بالمقابل بالنسبة للدولة الثانية على طلب سلع الدولة الأولى، و هو ما يعرف بقانون الطلب المتبادل، فكلما زاد طلب الدولة الأولى (إنجلترا) على سلع الدولة الثانية (ألمانيا) كلما مالت نسبة التبادل لصالح الدولة الثانية، و بذلك تحصل هذه الأخيرة على معظم الربح.

✓ مرونة الطلب: و تعني أن نسبة التبادل تكون في صالح الدولة التي يكون طلبها على سلع الدولة الثانية أقل مرونة، أي أن حجم الطلب لا يتأثر كثيرا بتغير السعر، و العكس صحيح في حالة السلع التي يكون طلبها مرنا.

إن تحليل ميل يمكننا من استنتاج ما يلي:

إن الربح في التبادل نادرا ما يكون متكافئا بين الأطراف المشاركة فيه، و أن حالات التبادل غير المتكافئ هي الأكثر وجودا. كما أن الدول ذات الأفضلية النسبية في المنتجات الأكثر طلبا على المستوى الدولي لها أكثر حظا لاكتساب أرباحا مرتفعة في التبادل، بمعنى آخر أن الدول التي تربح أكثر في التبادل الدولي هي الدول ذات المنتجات الأكثر طلبا في الخارج و التي تستورد في نفس الوقت كميات أقل.

غير أن هذه النظرية كانت بعيدة جدا عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف التبادل، و لم تراعي الحالة التي يكون فيها التصدير من جانب واحد فقط، كما أن اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات و واردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدا على هذه النظرية.[1]

4. الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

تعرضت النظرية الكلاسيكية للعديد من الانتقادات خصوصا في الجانب المتعلق بالافتراضات غير الواقعية التي قامت عليها، و من الانتقادات التي وجهت لهته النظرية نذكر ما يلي:[2]

- ✓ تفترض النظرية الكلاسيكية أن التبادل التجاري يتم عن طريق المقايضة و هذا ليس بالأمر الصحيح، بل تدخل النقود كوسيط للتبادل و كما هو معلوم فالنقود ليست حيادية.
- ✓ تجاهل تكاليف النقل و تمتع عناصر الإنتاج داخل الدولة بالسيولة الكاملة.
- ✓ افترضت أن الإنتاج يخضع لقانون التكاليف الثابتة، و هذا امر بعيد عن الواقع.
- ✓ تفترض النظرية الكلاسيكية أن التخصص في بلد ما يستمر مدة طويلة، و لا تقيم وزنا للتطور الديناميكي في القدرة الإنتاجية للدول.
- ✓ كذلك فإن عناصر الإنتاج تستطيع أن تنتقل بسهولة و يسر بين دولة و أخرى، وهي تزداد و تتغير تبعا لظروف اجتماعية، سياسية، و اقتصادية.
- ✓ يؤخذ عليها كذلك التركيز على جانب العرض و إهمال جانب الطلب، خاصة تغيرات أذواق و حاجات المستهلكين.

المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسكية للتجارة الخارجية:

رغم ما جاءت به النظرية الكلاسيكية، التي بدأت بالميزة المطلقة لآدم سميت، ثم تلتها الميزة النسبية لدافيد ريكاردو، هذه الأخيرة التي اعتبرت فكرة ثورية، و احد أعظم قوانين الاقتصاد شهرة[3] ، و لكنها لم تسلم من الانتقادات إذ يعاب عليها مثلا استخدام عنصر العمل كعنصر إنتاجي وحيد، و عدم تقديم أي تفسير لسبب اختلاف إنتاجية هذا العنصر من بلد لآخر، فجاءت النظرية النيوكلاسكية للإجابة على هذه الانشغالات.

---

[1] مخالدي يحيى، مسعى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و أثره على النظام الجمركي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص تجارة و تسيير دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2014، ص:14-15

[2] سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص: 85

[3] دومينيك سالفادور ترجمة د. محمد رضا علي العدل و آخر، **ملخصات شوم نظريات و مسائل في الاقتصاد الدولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص: 10

1. نظرية تكلفة الفرصة البديلة (هابرلر)[1]:

بناء على انتقاده لهذه النظرية، حاول هابرلر التخلي عن نظرية العمل في تحديد القيمة مستخدما فكرة تكلفة الإحلال أو كما تسمى تكلفة الفرصة البديلة، و وفقا لهذه النظرية فإن تكلفة إنتاج سلعة ما لا تقاس بكمية العمل التي بذلت في إنتاجها، بل تتكون من جميع السلع الأخرى التي كان من الممكن للمجتمع إنتاجها بنفس عناصر الإنتاج، لكنها فاتت عليه نتيجة اختيار هذه السلعة دون غيرها، و هي في الواقع ليست نفقة بالمعنى الصحيح و إنما هي النفقة التي ضحى بها المجتمع من أجل إنتاج سلعة من السلع.

و من خلال استخدام هابرلر لمنحنيات الإحلال كما سماها (و التي أخذت عدة تسميات من بعده) استطاع أن يبين كل المجموعات التي يمكن لدولة ما إنتاجها بكميات مختلفة من سلعتين معينتين خلال فترة زمنية معينة و ذلك باستخدام كمية معينة من عناصر الإنتاج.

للتوضيح أكثر يفترض هابرلر أن الدولة تمتلك عنصرين من عناصر الإنتاج و لا تستطيع أن تنتج سوى سلعتين فقط، حيث يمكن لها استعمال هذين العنصرين في إنتاج سلعة واحدة من بين السلعتين أو استعمال توليفة معينة منهما، و في كل الحالات فإن إنتاج الدولة يتحدد بما تمتلكه من كمية عناصر الإنتاج، و عليه فإن أي زيادة في كمية إنتاج إحدى السلعتين سينقص من كمية إنتاج السلعة الأخرى.

من هنا يمكن أن تقوم التجارة الخارجية بين دولتين على أساس اختلاف الأسعار النسبية للسلعتين فيهما، هذا الاختلاف هو الذي يحدد معدل التبادل الخارجي للسلعتين، إذ يكون منحصرا بين معدلي التبادل الداخليين للسلعتين، و يتحدد وفقا لقوى الطلب المتبادل للدولتين.

و مهما يكن فإن نظرية هابرلر لم تخل من الانتقادات، فهو على غرار أسلافه ريكاردو و ميل لم يتوصل إلى الإجابة عن سبب اختلاف التكاليف النسبية بين الدول، كما أن تحليله القائم على أساس استخدام الوحدات الحقيقية بدل النقود جعل هذه النظرية محدودة، لأن المقايضة لا تتم إلا في حالات نادرة، و يرجع الفضل لاستخدام نظرية الثمن في تحليل التجارة الخارجية لكل من الاقتصاديين السويديين إيلي هكشر و برتل أولين.

2. نظرية (هكشر - أولين):

حتى نظرية هابرلر لم يتوصل إلى الإجابة عن سبب اختلاف التكاليف النسبية بين الدول، من هنا جاءت نظرية (هكشر – أولين) التي يرجع الفضل فيها إلى الاقتصادي هيكشر و تلميذه أولين، و تقوم هذه النظرية على مجموعة من الافتراضات المبسّطة للواقع، بغرض تسهيل الدراسة ثم إسقاط النتائج على عالم أكثر واقعية، و نجملها في ما يلي[2]:

[1] مخالدي يحيى، مرجع سابق، ص:16

[2] ميريندا زغلول رزق ، مرجع سابق، ص: 39- 40

أ. فرضيات النظرية:

- أن العالم يتكون فقط من دولتين، تقومان بإنتاج سلعتين هما سلعة X وY، و تعتمدان على عنصرين فقط من عناصر الإنتاج هما العمل و رأس المال.
- ستخدم الدولتين نفس الفن الإنتاجي أي أنهما تستعملان نفس التكنولوجيا و تستطيعان الوصول إليها، بحيث لا تتفوق إحداهما على الأخرى.
- أن السلعة X كثيفة عنصر العمل، و Y كثيفة عنصر رأس المال، بمعنى أن X تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر العمل مقارنة باحتياجها إلى رأس المال. بينما السلعة Y على العكس تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر رأس المال مقارنة باحتياجاتها من عنصر العمل.
- أن السلعتين x و Y يتم إنتاجهما في ظل ظروف ثبات الغلة ، و المقصود بذلك أن زيادة المستخدمة من كافة عناصر الإنتاج العمل أو رأس المال بنسبة معينة تؤدى إلى زيادة حجم الإنتاج من السلعة بنفس النسبة . فعلى سبيل المثال زيادة استخدام عنصر العمل و رأس المال بنسبة 15 % يؤدى إلى زيادة الإنتاج بنفس النسبة.
- التخصص غير الكامل في الدولتين بعد التجارة ، بمعنى سيادة ظروف تزايد تكلفة الفرصة البديلة التي تمنع الدولتين من توجيه كافة عناصر الإنتاج لإنتاج سلعة واحدة من السلعتين .
- تماثل الأذواق في الدولتين، و التي تنعكس على شكل و موقع منحنيات السواء التي تكون متشابهة في كلا البلدين.
- سيادة ظروف المنافسة الكاملة، و يعنى هذا الافتراض أن أسعار السلعتين X و Y تميل في الأجل الطويل إلى أن تساوى التكاليف زائد الأرباح العادية، و تختفي أي فرص لتحقيق أرباح غير عادية، و من ناحية أخرى فإن سيادة المنافسة الكاملة في أسواق عناصر الإنتاج، تعنى عدم قدرة أصحاب عناصر الإنتاج العمل و رأس المال على تحديد معدل الأجر و سعر الفائدة.
- المرونة التامة لتحرك عناصر الإنتاج داخل كل دولة من نشاط إلى آخر ومن مكان إلى آخر وفقاً للعوائد الحدية، حيث تفترض النظرية عدم تحرك عناصر الإنتاج بين الدول، إذ أن تحرك عناصر الإنتاج بمرونة تامة على المستوى المحلى يؤدى إلى تساوى العوائد الحدية لعناصر الإنتاج المتجانسة في كل المناطق و الصناعات داخل نفس الدولة.
- عدم و جود تكلفة نقل، و غياب أي شكل من أشكال تقيد حرية التجارة، مثل الرسوم الجمركية أو حصص الاستيراد أو التصدير .
- استخدام عناصر الإنتاج المتاحة استخداماً كاملاً في كلتا الدولتين .
- توازن التجارة بين الدولتين، بمعنى أن قيمة الصادرات تساوى قيمة الواردات.

ب. عرض النظرية[1]:

➢ أعمال هكشر:

في مقال له نشر سنة 1919 تحت عنوان "اثر التجارة الخارجية في توزيع الدخل" ذكر فيه انه أن البلدان تتوفر على كميات مختلفة من عناصر الإنتاج، و من صالحها أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتطلب كميات كبيرة من العامل الوفير، و استيراد السلع التي تتطلب العامل النادر نسبيا. و هكذا تحاول هذه النظرية الإجابة على سؤالين هامين:

- ✓ لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول ؟
- ✓ ما هو تأثير التجارة الدولية على عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة في الدول أطراف التبادل ؟

فاختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، يؤدي إلى اختلاف الأسعار النسبية لهذه العوامل بين الدول، فحسب هيكشر كل دولة لها مصلحة أن تنتج السلع التي يدخل في إنتاجها كمية كبيرة من عوامل الإنتاج المتوفرة لديها، و تستورد السلع التي يتطلب إنتاجها كمية كبيرة من عوامل الإنتاج غير المتوفرة لديها.

➢ أعمال اولين:

غير أن أعمال هكشر لم تعرف إلا بعد 14 سنة تقريبا، حينما جاء اولين (تلميذ هكشر) و نشر كتابه المشهور سنة 1933 تحت عنوان "التبادل الإقليمي و التجارة الدولية" و الذي ضمنّه أفكار أستاذه هكشر، بعد تقيحها و إضافة بعض الفروض إليها، كما اظهر أولين بان استمرار عملة التبادل الحر للسلع يؤدي إلى تعديل أسعار العوامل الإنتاجية في كل البلدان، لأن الاستعمال المكثف للعامل الوفير سوف يؤدي إلى ندرته نسبيا، و بالتالي ترتفع أسعاره، أما العامل النادر نسبيا، فتنخفض أسعاره نسبيا بفعل عدم الطلب عليه، و تكمن أهمية هذه النظرية في كونها تبين أن التبادل الحر للسلع، يمكن أن يعتبر بديل للتبادل الحر لعوامل الإنتاج، بما انه يودي إلى تعادل أسعار عوامل الإنتاج.

➢ إسهامات ساموبلسون[2]:

قام ساموبلسون بإثبات نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج لأولين من خلال أعماله لسنوات 1948 ، 1949 ، 1953 و أكد أن التجارة الدولية لا تضمن الحصول على أرباح لجميع الدول المتبادلة بنفس الحجم،

[1] سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص: 87

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار ،**الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات**، دار المسيرة، عمان، 2013، ص: 118

بل إن استفادة البعض تكون على حساب البعض الآخر. و لهذا السبب يشار إلى النظرية النيوكلاسكية في بعض الكتب بنظرية هكشر- اولين-ساموبلسون.

على هذا الأساس يمكن صياغة نموذج هكشر- أولين- ساموبلسون كالتالي[1]: في اقتصاد مفتوح من صالح كل بلد يتمتع بميزة نسبية أن يتخصص في إنتاج و تصدير السلع التي يتطلب صنعها العوامل الإنتاجية المتوفرة نسبيا بكثرة، لأن سعر العامل الإنتاجي النادر يكون مرتفعا، في حين أن سعر العامل الوفير يكون رخيص نسبيا، الشيء الذي يسمح بالحصول على تكلفة منخفضة، و بالمقابل يستورد المنتجات التي يتطلب إنتاجها عوامل إنتاجية نادرة نسبيا. كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1-2: التجارة الدولية تبعا للنظرية السويدية

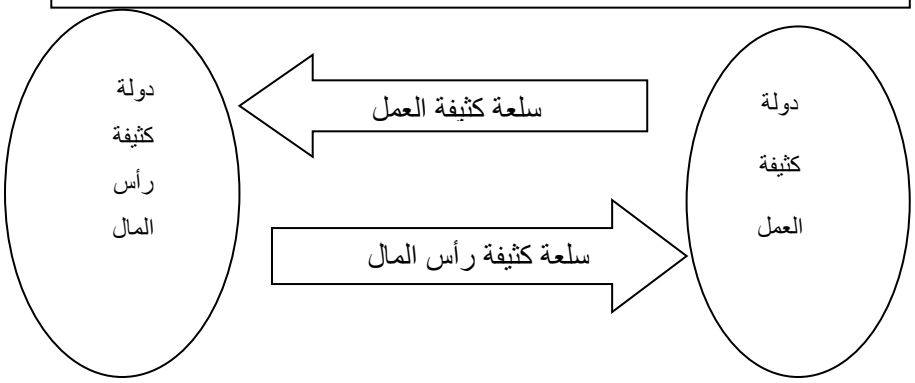

مصدر: رنان مختار، التجارة الدولية و دورها في النمو الاقتصادي، ص 28

3. لغز ليونتيف[2]:

قام ليونتيف بدراسة على هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث استخدم بيانات عن الاقتصاد الأمريكي لسنة 1947، هذه البيانات تضمنت المدخلات من عنصر العمل و رأس المال اللازم لإنتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات الأمريكية و بدائل الواردات الأمريكية . و نظراً لتمتع أمريكا بوفرة نسبية في عنصر رأس المال ، و وفقاً لنظرية هكشر –أولين، فمن المتوقع أن يكون هيكل صادراتها مكون من سلع كثيفة رأس المال ، بينما وارداتها تتضمن سلع كثيفة العمل .

و لكي يتأكد ليونتيف من صحة هذا التوقع فإنه قد احتاج إلى بيانات عن درجة كثافة رأس المال و العمل في هيكل صادرات و واردات أمريكا، و هذه البيانات موجودة في جداول تعرض تفصيلاً للمدخلات و

[1] سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص: 88

[2] ميريندا زغلول رزق، مرجع سابق، ص ص: 55- 58

المخرجات لاحتياجات كل سلعة منتجة في أحد القطاعات داخل الاقتصاد، و نظراً لعدم توفر تلك البيانات عن الواردات الأمريكية فإن ليونتيف قد استعاض عنها ببيانات عن تكلفة بدائل الواردات الأمريكية، التي يتم إنتاجها محلياً كبديل للسلع التي يتم استيرادها من الخارج.

الجدول التالي يوضح مدخلات رأس المال و العمل اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات و بدائل الواردات، و كما يتضح من الجدول، فإن بدائل الواردات الأمريكية تتمتع بارتفاع نسبة رأس المال / العمل مقارنة بالصادرات الأمريكية ، معنى ذلك أن أمريكا تستورد سلع كثيفة رأس المال و تصدر سلع كثيفة العمل. و جاءت هذه النتيجة لتتعارض تماماً مع منطق نظرية هكشر –أولين، و لذلك عرفت هذه النتيجة بلغز ليونتيف.

الجدول 1-3 : مستلزمات رأس المال والعمل لإنتاج ما قدره ألف دولار من الصادرات و بدائل الواردات

	صادرات	بدائل الواردات	الوحدة
رأس المال	2,55	3,09	ألف $
العمل	182	170	عدد العمال
رأس المال\ العمل\ سنة	14	18	$ لكل عامل

مصدر: ميريندا زغلول مرجع سابق ص: 56

يتضح من الجدول أن علاقة رأس المال/ العمل في الصناعات المنتجة لسلع بديلة عن السلع المستوردة أكبر منها في صناعات التصدير ، و معنى هذا ، أن إسهام الولايات المتحدة في التقسيم الدولي للعمل إنما يقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال . و هذا يعني أن الولايات المتحدة تلجأ إلى التجارة الخارجية من أجل التوفير في رأس المال المتوافر لديها بندرة نسبية و تصريف العمل المتوافر لديها بوفرة نسبية، و ليس العكس .

و قد حاول ليونتيف أن يفسر هذا اللغز بالقول أن إنتاجية العامل الأمريكي كانت ثلاثة أضعاف إنتاجية العمال الأجانب، و لكن هذا الادعاء غير مقبول لأنه إذا كانت إنتاجيه العامل الأمريكي ثلاثة أمثال إنتاجية العمال الأجانب، فإن إنتاجية رأس المال الأمريكي أيضاً يمكن أن تكون ثلاثة أمثال إنتاجية رأس المال الأجنبي، الأمر الذي يعنى أن تظل أمريكا دولة وفيرة لرأس المال.

و قد قام ليونتيف بإجراء الدراسة مرة أخرى مستخدماً بيانات عن سنة 1951، و هذا سنة 1956، و لكن المشكلة استمرت، حيث أظهرت هذه الدراسات أيضاً تصدير أمريكا لسلع كثيفة العمل و استيراد سلع كثيفة رأس المال. و لا شك أن اعتماد ليونتيف على بيانات بدائل الواردات الأمريكية التي تنتج محلياً بدلاً من

اعتماده على بيانات فعلية عن الواردات الأمريكية التي تنتج في الخارج هو المصدر الرئيسي للنتائج الخاطئة التي توصل إليها[1].

4. الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسكية

تعرضت نظرية هكشر – أولين لانتقادات عديدة لا سيما في الخمسينات خاصة بعد أعمال ليونتيف و من أهمها ما يلي[2]:

- صعوبة قياس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج لأنه يتسم بالعمومية و التبسيط الزائد حيث يفترض تجانس هذه العناصر، فهو لا يبرز الاختلافات الكمية و يتجاهل الاختلافات النوعية في عناصر الإنتاج ، فعنصر العمل في الجزائر ليس هو نفسه في الهند أو فرنسا و نفس الشيء بالنسبة لرأس المال .
- إهمال النظرية لإمكانية انتقال عناصر الإنتاج في المجال الدولي، فقد اشتركت نظرية هكشر –أولين مع نظرية النفقات النسبية في إهمال إمكانية انتقال عناصر الإنتاج دولياً، و لا شك أن هناك استحالة في انتقال بعض عناصر الإنتاج دولياً كالأرض مثلا، إلا أن العناصر الأخرى تنتقل كالعمالة و رأس المال فنرى مثلا أن بعض الدول العربية التي تفتقر نسبياً إلى السكان تشجع قدوم العمال والفنيين إليها من الخارج، من أجل استغلال مواردها استغلالاً اقتصادياً. و بالنسبة لهجرات رؤوس الأموال الحديثة فلدينا في المرتبة الأولى صناعة استخراج البترول في بلدان كثيرة من العالم، و كذلك الشركات متعددة الجنسيات.
- إمكانية اختلاف الأساليب الفنية للإنتاج بالنسبة لسلعة واحدة، فقد أهملت هذه النظرية دور البحث و التطوير، و ما ينشأ عنه من تقدم تكنولوجي يمكن الدول من التمتع بميزة نسبية.
- سلم النيوكلاسيك بتماثل أذواق المستهلكين الشيء الذي أدى بهم إلى تصغير دور الطلب، و لكن في الواقع لا يقو م المنتج بالإنتاج إلا إذا كان هناك طلب محلي على منتجاته، و لا يقوم بالتصدير إلا إذا كان هناك طلب أجنبي هام، لان عملية التصدير هي نهاية و ليست بداية لتوسع السوق، و التجارة الخارجية ما هي إلا امتداد لمجموع النشاط الاقتصادي لبلد ما خارج حدود وطنه[3].
- يؤخذ على هذه النظرية أنها أعطت تفسيرا ساكنا للتجارة الدولية، و افترضت تماثل وظائف الإنتاج في الدول المختلفة، أي خضوع الإنتاج لقانون التكاليف الثابتة.[4]

---

[1] عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص: 133

[2] ميريندا زغلول رزق، مرجع سابق، ص: 53- 54

[3] سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص: 89

[4] خالد محمد السواعي، **التجارة و التنمية**، دار المناهج، الأردن، 2006، ص: 20

المطلب الرابع: النظريات الحديثة في التجارة الدولية:

1. نظرية LINDER:[1]

تسمى هذه النظرية بنظرية الطلب الممثل أو نظرية تشابه الأذواق، و تعود ل Steffen LINDER الذي اهتم بالتجارة الخارجية في إطارها الديناميكي، بحيث ركز على الوضع الاقتصادي و أثره على التبادل الدولي، و اعتبر الطلب المحلي على السلع كأحد المحددات الأساسية للصادرات و الواردات المحتملة. و لقد فرق في هذا الإطار بين الدول القادرة على التكيف مع التقلبات التي يعرفها الوضع الاقتصادي لإعادة تخصيص مواردها، و بين الدول التي ليس لها القدرة على التكيف و إعادة تخصيص مواردها، و من هنا تكون المنافع من التبادل لصالح المجموعة الأولى على حساب المجموعة الثانية. و قد فرق ليندر في تفسيره للتجارة الدولية بين تجارة المنتجات الصناعية و المنتجات الأولية حيث أن الأولى تتم بين دول لا توجد فيما بينها اختلافات هامة في نسب عناصر الإنتاج أما الثانية فتقوم بين الدول النامية و المتقدمة.

و فيما يخص السلع الصناعية يرى ليندر أن هناك مجموعة من العوامل التي تحدد الصادرات و الواردات المحتملة و قد تكون مرتبطة بأهمية الطلب المحلي على السلع المصدرة، لهذا يعتبر ليندر أن حجم الطلب المحلي من أهم محددات الصادرات المحتملة. و هناك عدة محددات لهيكل الطلب في البلدان المختلفة كالمناخ و الدين و اللغة، و يركز ليندر على أهمها و هو الدخل المتوسط فكلما كان متقاربا كلما زادت كثافة التجارة الخارجية.

و بالنسبة لآثار قيام التبادل الدولي، فقد سبق و أن بينا أن ليندر يفرق في تحليله ين نوعين من التبادل، حيث استخلص ليندر أن قيام التجارة الدولية في اقتصاد البلاد النامية يترتب عليه ارتفاع متوسط الدخل في قطاع التصدير و انخفاضه في قطاع منافسة الواردات الذي يؤدي إلى تقلص العمل و رأس المال وبالتالي انقراض هذا القطاع، و من هنا يستنتج ليندر أن التجارة الدولية تؤدي إلى توسيع الفجوة بين النوعين من البلدين عكس ما خلصت إليه النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسكية أنها تقلص هذه الفجوة.

2. نظرية الفجوة التكنولوجية

طور Michel POSNER، سنة 1961 تحليلا جديدا يرتكز على التغيرات التكنولوجية، و ذلك بتوسيع نتائج أنشطة البحث و التطوير على صعيد الشركات في المجال الدولي، كاحتكار شركة مبدعة لإنتاج سلعة جديدة تستهلك من قبل المقيمين و من قبل المستهلكين الموجودين بالخارج.[2]

---

[1] حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013، ص:36

[2] رنان مختار، **التجارة الدولية و دورها في النمو الاقتصادي**، دار الحياة، الجزائر، 2009، ص: 36

و يرتكز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة احدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلعة جديدة، أو منتجات ذات جودة أفضل، أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل، مما يؤهلها لاكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، و يعتمد Posner على مفهومي "فجوة الطلب" و هي الفترة المحصورة بين ظهور المنتج الجديد و بداية إنتاجه في الدول المقّلدة، في هذه الفترة تحتكره الدول المتقدمة. و "فجوة التقليد" و هي الفترة المحصورة بين ظهور الإنتاج في الدول المقلدة و ظهوره في الدول النامية.[1]، فتظل الدولة محتفظة بهذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بها دوليا، و يؤخذ على هذه النظرية أنها لم تبين لنا كيف سيتحقق هذا التجديد في هذه الدولة أو تلك.[2]

3. نظرية دورة حياة المنتج[3]

تتقاطع نظرية فرنون التي طورها سنة 1966 مع نظرية بوسنر في الاعتماد على أثر التغيرات التكنولوجية في تفسير التجارة الخارجية، و حسب فيرنون فإن المنتج يمر بثلاثة مراحل أساسية خلال دورة حياته، حسب الشكل التالي:

الشكل 1-3: نظرية دورة حياة المنتج

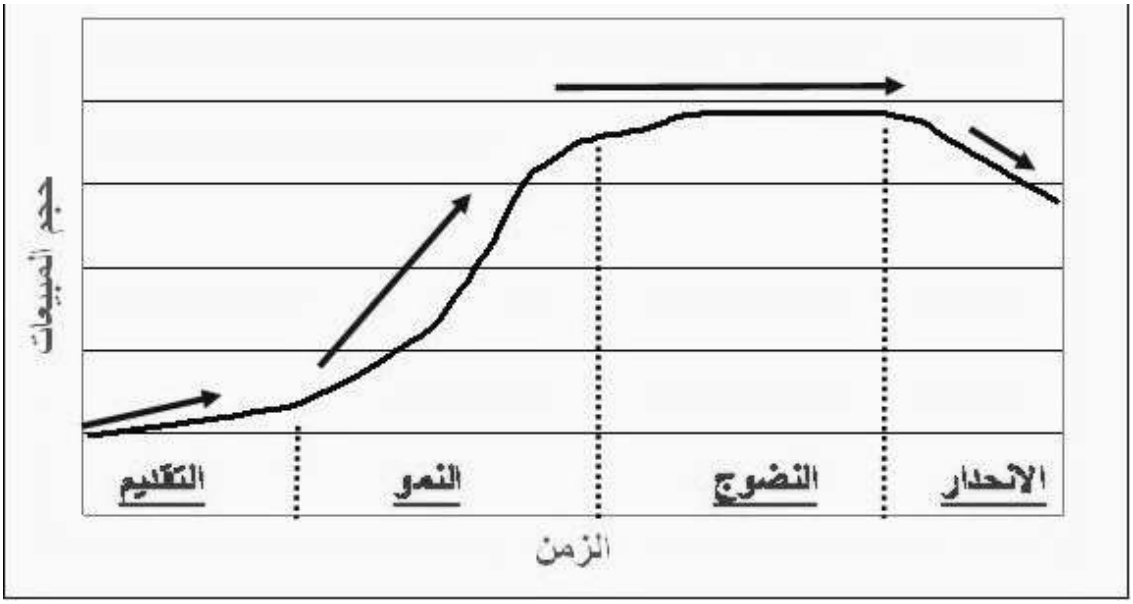

مصدر: مخالدي يحيى، مرجع سابق، ص: 24

[1] مسغوني منى، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005، ص:16

[2] رنان مختار، مرجع سابق، ص: 36

[3] R.VERNON**, International Investment and International trade in the product cycle**, 1966, p p : 200 -208

تلعب هذه المراحل دورا أساسيا في انتقال المنتج من بلد إلى آخر حسب طبيعة التكنولوجيا السائدة في هذه البلدان و هذا كما يلي:

أ. **مرحلة تقديم المنتج:** تبتدأ عادة هذه المرحلة في دولة متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية حسب فيرنون، حيث تتوافر الإمكانيات المالية و المادية الضخمة اللازمة لعملية البحث و التطوير، كما يتوفر سكان هذا البلد على دخول مرتفعة تسمح لهم باقتناء هذا المنتج، و في هذه المرحلة يبقى إنتاج السلعة محصورا في الشركة صاحبة براءة الاختراع.

ب. **مرحلة النمو و النضوج:** في هذه المرحلة سيظهر منافسون من داخل الدولة يقومون بإنتاج نفس المنتج، كما ستبدأ أولى عمليات التصدير نحو الدول المتقدمة، و ربما قام بعض المنتجين بإنشاء فروع لهم داخل هذه الدول بغية تدعيم مركزهم التنافسي. في نهاية هذه المرحلة سينخفض سعر المنتج تحت وقع المنافسة بين المنتجين الجدد و نتيجة اقتصاديات الحجم مما يتيح تصديره نحو الدول النامية.

ت. **مرحلة الانحدار:** و تعرف أيضا بمرحلة النمطية الشديدة، حيث سيصبح المنتج نمطي و التكنولوجيا المستعملة فيه متاحة و مستهلكة و غير قابلة للتطوير، فتقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإنتاجه داخل الدول النامية لانخفاض تكلفة اليد العاملة بها و ربما قامت أيضا بتصديره للدولة الأم، أما الشركة المبتكرة فستكون تخلت عنه بشكل نهائي لصالح منتجات جديدة.

4. نظرية التبادل اللامتكافئ:[1]

لقد ظهرت بعض الأفكار منذ الخمسينات حاولت أن تبين بأن التبادل التجاري هو تبادل غير متكافئ بين دول الشمال و دول الجنوب، حيث أوضح الاقتصاديان منجر و بريبيش (Menger et Prebisch) أن التبادل بين مجموعة الدول المتقدمة التي تشكل أقلية غنية و مجموعة الدول النامية التي تشكل أغلبية فقيرة هو تبادل غير متكافئ، و ذهب راؤول بريبيش إلى أبعد من ذلك ليوضح أن معدلات التبادل بين السلع الصناعية التي تنتجها بعض الدول المتقدمة و منتجات المواد الأولية التي تنتجها الدول المتخلفة تميل في الفترة الطويلة لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول المتخلفة و ذلك لأن الزيادة في مداخيل أصحاب المشروعات و عناصر الإنتاج يفوق دائما الزيادة في إنتاجية الهيكل الاقتصادي بصفة عامة، و هو ما يحول دون انخفاض أسعار السلع الصناعية بل و يعمل على زيادتها، أما في الدول المتخلفة و بما أن المداخيل تزيد بمعدل يقل عن معدل زيادة الإنتاجية فإن ذلك يعمل عل تخفيض أسعار المنتجات الأولية.

[1] مخالدي يحيى، مرجع سابق، ص: 24

كما حاول إيمانويل (A.Emmanuel) أن يبين أن انهيار معدلات التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية هو راجع أساسا إلى الأجور المنخفضة التي يحصل عليها العمال في هذه الدول مقارنة بالأجور المرتفعة التي يحصل عليها العمال في الدول المتقدمة، و يبين أن المشكل الأساسي في ذلك يكمن في تكوين الأسعار في السوق الرأسمالية، و يوضح أن السعر المجزي هو عائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج البضائع المصدرة و بمعدل يساوي ذلك المعدل المبذول لإنتاج البضائع التي تحصل عليها الدولة من عملية التبادل.

و حاول سمير أمين (S.Amin) أن يبدأ من حيث انتهى إيمانويل الذي أظهر سيطرة مبدأ التبادل اللامتكافئ على التجارة الدولية بين الدول الغنية و الفقيرة، و يفضل سمير أمين أن يطلق على المجموعة الأولى اسم (دول المركز) و على المجموعة الثانية (دول المحيط).

و على الرغم ما جاء في هذا المجال من أفكار و نظريات تظلم الدول المتقدمة اتجاه الدول المتخلفة، و على الرغم من صحة فروضها بشأن استغلال دول الشمال للتجارة الدولية كأداة لاستنزاف ثروات و موارد دول الجنوب، إلا أن أنصار هذه النظريات لم يقدموا حلا عمليا مقنعا و قابلا للتطبيق في مواجهة هذا الموقف.

5. نظرية Krugman [1]:

يرى كروكمان، في نقده للنظرية السويدية أن الاختلاف في هبات عناصر الإنتاج ما بين الدول يمكن أن يفسر التجارة في المواد الخام و المنتجات الزراعية، إلا أنه لا يمكنه القيام بذلك في حالة السلع المصنعة حيث ينتشر التبادل في هذه السلع ما بين أصناف مختلفة من نفس السلعة، حتى في ظل تفاوت هبات عناصر الإنتاج.

و اعتمدت هذه النظرية على فرضيتين: الأولى، تزايد الغلة مع الحجم بسبب وفرات داخلية ناتجة عن تحسن كفاءة الإنتاج، و الثانية، سيادة المنافسة الاحتكارية، و ليس التامة، أي تمايز السلع و عدم تجانسها، بالإضافة إلى حرية دخول و خروج أي صنف من أصناف السلع المتمايزة للسوق.

فعند فتح الحدود التجارية ما بين طرفي التجارة الدولية، فإن السوق يتسع أمام المنشآت المنتجة للسلع المتمايزة أو المختلفة، الأمر الذي يتيح عمل وفرات الحجم و من ثم تنخفض التكاليف. و بسبب ارتفاع حجم الطلب بسبب زيادة حجم السوق، فإن نقطة التوازن ترتفع إلى مستوى إنتاج أعلى (بسبب انخفاض سعر السلعة المقوم بمعدل الأجر) و بالتالي ارتفاع الأجر الحقيقي.

و بذلك تستفيد كلا الدولتين من التجارة بارتفاع الأجر الحقيقي و الإنتاج لكل سلعة، كما تستفيد المنشآت المنتجة للسلع من وفرات الحجم الديناميكية (من خلال تأثير زيادة الإنتاج على اكتساب التعلم من خلال العمل

[1] المعهد العربي للتخطيط، نظرية كروكمان، على الرابط: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2013/219_P14011-2.pdf اطلاع يوم 23-10-2015.

(learning by doing)، و من ثم تأثير ذلك على انخفاض التكاليف و ارتفاع القدرة على التصدير. و اعتمادا على نتائج نظرية كروكمان، فقد لقيت قضية التجارة في السلع المتمايزة داخل قطاع صناعي معين اهتماما متزايدا في الأدبيات الاقتصادية.

إلى جانب الاهتمام بالتجارة ما بين القطاعات في السلع المتمايزة، و بفعل تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات، فقد بدأ الاهتمام بتزايد التجارة الدولية ما بين فروع المنشأة أو الشركة الواحدة عبر حدود الدول. و لا تعتمد هذه التجارة على آليات الأسواق، بل تعتمد على قيود دفترية تتحدد قيمتها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات بفعل سيطرتها على آليات إنتاج السلع محل عمل هذه الشركات.

6. إسهامات Porter:[1]

و أخيرا بدأ الاهتمام يتزايد منذ أواخر القرن العشرين بالعوامل الحاكمة لتنافسية بلد معين في التجارة الدولية. فقد حدد مايكل بورتر (M. Porter) خمسة عناصر تحدد الاستراتيجية الناجحة لشركة معينة: القوة النسبية لمجهزي مستلزمات الإنتاج، القوة النسبية لمشتري المنتجات، إمكانية دخول شركات أخرى منافسة، قوة منافسة هذه الشركات، و احتمال ظهور بدائل للمنتجات.

و في ظل تزايد الدعوة لتشجيع الصادرات، فقد قام بورتر بتوسيع هذه العناصر لتشمل أداء الاقتصاد الكلي، بهدف توضيح العوامل المحددة لتنافسية شركات دولة ما في الأسواق الدولية. ثم قام بورتر بتكليف عدد من الباحثين لتحديد عوامل نجاح أكبر عشر دول صناعية في التصدير (ألمانيا، إيطاليا، الدانمارك، سنغافورة، السويد، سويسرا، كوريا، بريطانيا، الولايات المتحدة واليابان). و حدد أربع مواصفات للبيئة التنافسية الملائمة (على شكل ماسة ذات أربع أضلاع):

- كمية و نوعية عناصر الإنتاج (و يتم التمييز هنا بين عناصر موروثة و طبيعية مثل: العمل، الأرض، تراكم رأس المال، البنية الأساسية و عناصر منتجة مثل: رأس المال البشري و مؤسسات البحث). و في الوقت الذي تعتمد فيه النظرية السويدية على العناصر الطبيعية و الموروثة، فان نظرية بورتر تعتمد على العناصر المنتجة.
- تصاعد الطلب و ديناميكيته و حجمه: و هنا يرى بورتر ضرورة رفع هذا الطلب من خلال احترام أذواق المستهلكين، و تجديد المنتجات، و هو الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الصادرات و من ثم نشر التفصيلات المحلية دوليا.
- توفر مجهزين و شركات مساعدة ذات تنافسية جيدة، بالشكل الذي يوفر معلومات و مصادر أفكار جديدة للمنتجين، مما يرفع من الوفرات الخارجية.

[1] المعهد العربي للتخطيط، إسهامات بورتر في ميدان التجارة الخارجية على الرابط : http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2013/219_P14011-2.pdf اطلاع يوم 23-10-2015.

- ظروف الدولة المعنية و مدى سيادة المنافسة والإدارة الجيدة للأعمال.

إن التفاعل الجيد بين هذه العناصر الأربعة، كما يرى بورتر، من شأنه أن يوفر البيئة الملائمة لعمل الشركات و دعم صادراتها و تنافسيتها في التجارة الدولية.

المبحث الثالث: مفهوم السياسات التجارية و أهدافها.

تختلف التجارة الداخلية عن الخارجية في كون الأولى تتم داخل حدود البلد الواحد بينما الثانية تكون مع العالم الخارجي، من هنا كان لزاما على الدولة سن قوانين و تشريعات تنظم هذه التعاملات و هذا ما يعرف لدى الاقتصاديين بالسياسة التجارية، التي تأخذ على العموم شكلين اثنين: يتمثل الأول في السياسة التجارية الانفتاحية على العالم الخارجي، بينما يرى انصار الاتجاه الثاني حماية التجارة الخارجية و من ثم الاقتصاد الوطني من المؤثرات الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية.

1. تعريف السياسة التجارية:

عرف فارس مصطفى السياسة التجارية بأنها عبارة عن " مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة."[1]

أما عند Maurice BYE فهي "الاختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدولة بغرض الوصول إلى أهداف محددة، و الهدف المنشود عادة هو تطوير الاقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن أن نجد أهدافا أخرى، كالتشغيل التام و استقرار أسعار الصرف".[2]

و حسب محمد أحمد السريتي، "السياسة التجارية هي مجموعة التشريعات و اللوائح الرسمية التي تستخدمها الدول للتحكم و السيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة و النامية، التي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي."[3]

كما يقصد بالسياسة التجارية لحكومة بلد ما، تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها و بين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل و اتجاهه.[4]

---

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص: 70

[2] مفتاح حكيم، السياسات التجارية و الاندماج في النظام العالمي الجديد، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص:30

[3] محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص: 111

[4] يوسف مسعداوي مرجع نفسه، ص: 70

و يعتبر جزءا من السياسة التجارية كل الإجراءات المتعلقة بضبط الواردات و الصادرات، مثل الحصص و الرسوم الجمركية و الإعانات، و كل الإجراءات المراد بها التحكم في قرارات المتعاملين الاقتصاديين أفرادا كانوا أو هيئات، فيما يتعلق باستيراد و تصدير السلع و الخدمات. فقد تريد الدولة تشجيع تصدير نوع من السلع أو الخدمات في بعض الأحيان، و تعمل على الحد من خروجها في أحيان أخرى، كما أنها قد تشجع دخول نوع من السلع و الخدمات أو أنها تريد الحد من دخولها.[1]

2. أهداف السياسة التجارية:

يمكن اعتبار أن الهدف الأساسي لأي سياسة تجارية هو تحقيق المصلحة للاقتصاد الوطني و ذلك من خلال:[2]

- حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق.
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير.
- زيادة العمالة و مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني.
- حماية الصناعات الناشئة التي يتوقع لها مستقبل.
- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني، بالأدوات الملائمة.
- إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية.

3. العوامل المؤثرة في اختيار السياسة التجارية:[3]

سبق و أن أشرنا أن السياسة التجارية تأخذ شكلين عموما: أما انفتاحيه على العالم الخارجي، أو حمائية كما يرى انصار الاتجاه الثاني.

و في الحقيقة فإن مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما، يعد من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة فجمود الاقتصاد و احتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو و التطور الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة تجارية تتسم بمرونة عالية، نظرا لأنه يكون قد وصل إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمها.

---

[1] مفتاح حكيم، مرجع سابق، ص:30

[2] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص: 72

[3] فيروز سلطاني، مرجع سابق، ص: 54

و كمثال على ذلك سياسة تدعيم الصناعات الناشئة أو الوليدة، فهذه الصناعات في مراحلها الأولى تكون في أمس الحاجة إلى مختلف وسائل الدعم، أما بعد مرور فترة زمنية معقولة، عادة ما تقل الحاجة إلى هذه الوسائل بالنظر لاكتسابها خبرة فنية و تمرس طويل يجعلها أقرب إلى الصمود أمام المشروعات الأجنبية المنافسة.

و تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي و العالمي كاشتداد حاجة الدولة للسلع الرأسمالية و الوسيطة و المواد الخام، مما يحتم عليها إتباع سياسة تجارية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل محلية لها.

المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية.

بغية تحقيق السياسة التجارية المنشودة تلجأ حكومات الدول إلى العديد من الوسائل و الأدوات، هذه الأخيرة تكون إما سعرية أو كمية أو تنظيمية:

1. الأدوات السعرية:

أ. *الرسوم الجمركية:*

هي أكثر وسائل السياسة التجارية استعمالا، و هي في غالب الأحيان عبارة عن نسبة مئوية تفرضها الدولة على قيمة السلعة أو الخدمة المستوردة، مما يرفع أسعار هذه الأخيرة في السوق الوطنية إلى مستويات أعلى مقارنة بالأسواق الدولية.[1]

و يمكن التمييز بين عدة أنواع من الرسوم الجمركية كالآتي: [2]

- رسوم قيمية: و هي نسبة مئوية ثابتة من السعر تفرض على قيمة السلعة، و من عيوبها أنها لا توفر حماية لإيرادات الدولة في حال انخفاض قيمة السلعة، كما تحتاج إلى موظفين مؤهلين يمتازون بالقدرة على تقييم مختلف السلع الواردة و الصادرة، أيضا يمكن بسهولة التلاعب في قيمة الفواتير بالاتفاق مع مصدر السلعة بالإضافة إلى إمكانية تلاعب موظفي الجمارك أنفسهم.
- الرسوم النوعية: و تسمي كذلك لأنها تعتمد على نوع السلعة المفروض عليها الضريبة، و تفرض هذه الضريبة على شكل مقدار ثابت و محدد من النقود على كل وحدة مستوردة من السلعة، و يتلافى هذا النوع من الرسوم عيوب النوع السابق، إذ أنها تحافظ على إيرادات الدولة في حال انخفاض قيمة السلعة، و تسهل إدارتها لعدم الحاجة إلى تقييم السلعة لأنها تفرض على وحدات السلعة و ليس على قيمتها، و بالتالي فهي ليست بحاجة إلى موظفين مؤهلين في تقييم السلع.

---

[1] M. RAINELLI**, le commerce international**, Casbah Editions, Alger, 1999, p : 73

[2] حسام علي داوود و آخرون، مرجع سابق، ص: 73- 74

➢ الرسوم المركبة: و في هذا النوع من الرسوم يتم جمع النوعين السابقين، حيث تفرض على نفس السلعة نسبة مئوية من القيمة الإجمالية للسلعة بالإضافة إلى مقدار محدد لكل وحدة مستوردة، و يتصف هذا النوع بشموله لمزايا و عيوب النوعين السابقين.

ب. إعانات التصدير:[1]

في ظل المنافسة الدولية الشرسة في الأسواق الخارجية، تعمد بعض الدول إلى تفعيل النشاط التصديري للمؤسساتها من خلال تقديم بعض المعونات و المساعدات لمنتجي السلع قصد تشجيعهم على تصديرها، و في هذه الحالة تتحمل الدولة الجزء المكمل من بيع السلعة في الخارج، لكن يحدث أحيانا أن تزداد المنافسة بين الدول التي تقدم إعانات التصدير للأسوق الخارجية، و هنا تستفيد الدولة المستوردة من خلال فرض رسوم جمركية على السلع الداخلة تساوي مقدار الإعانات الممنوحة من قبل الدول المصدرة، غير أنه في هذه الحالة فإن الدولة المستوردة تكون قد نافست المستهلكين المحليين على الانخفاض في الأسعار قبل فرض الرسوم الجمركية.

و تأخذ إعانات التصدير عدة أشكال فقد تكون إما:

- ✓ نقدية صرفة تدفع إلى المنتج عن كل وحدة مصدرة.
- ✓ على شكل إعفاءات ضريبية.
- ✓ تخفيض تكاليف النقل أو أن يتم العملية بواسطة وسائل النقل الحكومية.
- ✓ منح المنتجين قروضا بفوائد قليلة من البنوك الصناعية.

ت. تخفيض سعر الصرف:[2]

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، مما يترتب عليه انخفاض أسعار المنتجات الوطنية مقومة بالعملات الأجنبية، و العكس بالنسبة للمنتجات الأجنبية.

و من بين الأسباب التي تدفع بالحكومات إلى تخفيض سعر الصرف، علاج الاختلال في ميزان المدفوعات و ذلك بتشجيع الصادرات و تقييد الواردات، كما أنه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج و يشجع على استيرادها، و قد يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة و تخفيف عبء مديونيتها، و ذلك بتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق العالمية، و يهدف التخفيض أيضا إلى حماية الصناعات الناشئة و التقليل من مستوى البطالة عن طريق تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية، و قد يقصد به أحيانا زيادة موارد الخزانة العمومية للدولة.

---

[1] عطاالله الزبون، مرجع سابق، ص: 53

[2] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص: 292- 293

و من أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما تعلق بقيمة كل من الصادرات و الواردات بما يترتب عليه من انخفاض قيمة الصادرات المحلية و ارتفاع قيمة الواردات الأجنبية.

ث. نظام الرقابة على سعر الصرف الأجنبي:[1]

نظرا لأن العملات الأجنبية هي الوسيلة التي يمكن للأفراد و المؤسسات الاستيراد بواسطتها، فإن الحكومة يمكنها تقييد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل محصلات النقد الأجنبي و على كل استخداماتها. و الرقابة على النقد الأجنبي يتمثل في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات شراء و بيع العملات الأجنبية بما يحقق لها السيطرة على كمية الواردات و يمكنها من تحقيق عدة أهداف هي:

- ✓ تحقيق توازن ميزان المدفوعات، حيث يمكن الحكومة من كبح الواردات حتى تساوي الصادرات، مما يؤدي إلى توازن الحساب الجاري و من ثم ميزان المدفوعات.
- ✓ تحقيق الحماية للصناعة المحلية من خلال الحد من الواردات.
- ✓ حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية من التدهور، فبدلا من أن تقوم الحكومة بتخفيض قيمة عملتها المحلية كوسيلة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات و ما يترتب عن ذلك من ارتفاع في مستويات التضخم المحلي، و زيادة قيمة الديون الخارجية بدلالة العملة الوطنية، و انخفاض الثقة في العملة المحلية، فإنها تقوم باتباع أسلوب الرقابة على سعر الصرف لتلافي كل ما سبق.

ج. سياسة الإغراق:[2]

تعرف سياسة الإغراق بأنها بيع السلع و الخدمات في الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن أسعار التكلفة أو على الأقل تقل عن الأسعار المحلية، و يمكن أن يأخذ الإغراق ثلاثة أشكال هي:

- ➢ الإغراق الطارئ: تلجأ الدولة إلى هذا النوع من الإغراق عندما يحصل فائض في الإنتاج لديها في سلعة ما، فتقوم بتسويقها في الأسواق الخارجية بأقل من أسعارها الحقيقية، بدلا من إتلافها، و هذا لتلافي التأثير على الأسعار الداخلية، و تحدث هذه الحالة عادة نتيجة سوء تقدير المنتج لحاجات السوق المحلية.
- ➢ الإغراق قصير الأجل: و يتم هذا النوع بغية تحقيق أهداف معينة من قبل الدولة المصدرة كالرغبة في المحافظة على الوضع التنافسي، أو التأثير على منافس جديد دخل السوق حديثا، كما يتبع هذا النوع عند دخول أسواق جديدة، و ينطوي هذا النوع على خسارة كبيرة يتم قبولها من المنتج لتحقيق أهداف معينة.
- ➢ الإغراق الدائم أو المستمر: في هذا النوع يتمتع المنتج بنوع من الاحتكار في البلد الأصلي، غير أنه يواجه منافسة في السوق الدولي مما يحتم عليه أن يمايز بين السعر الداخلي و السعر الخارجي بأن يكون هذا الأخير أقل

[1] محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص: 136- 137

[2] عطاالله الزبون، مرجع سابق ص ص: 55- 57

من الأول، و يشترط لنجاح عملية الإغراق هنا وجود حواجز و قيود تمنع دخول سلع منافسة إلى السوق المحلي، كما تمنع عملية إعادة الاستيراد نفس السلعة من خلال جعلها غير مجدية اقتصاديا.

2. الأدوات الكمية:

أ. المنع:

و هو حضر دخول أو خروج سلعة معينة لأسباب خاصة، و قد يأخذ صفة الاستثنائي أو المستمر كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الضارة أو المواد التي تحرص الدولة على عدم دخولها تحقيقا لأغراض تنموية.[1]

ب. نظام الحصص:

نضام الحصص هو تقييد كمي للكميات المسموح باستيرادها، و عادة ما يجدد من فترة إلى أخرى، و الجدير بالذكر هنا أن نظام الحصص لا يخفض فاتورة الواردات فقط بل يعمل على رفع السعر المحلى للمنتجات الخاضعة لنظام الحصص مقارنة بالسعر السائد في الأسواق الدولية.[2] و إذا كان من الممكن تطبيق نضام الحصص على الصادرات أيضا فإن تطبيقه على الواردات هو الأكثر شيوعا، و تحدد الحصة على القيمة حين يكون الغرض هو تخفيض الضغط على ميزان المدفوعات، و تحدد الحصة على أساس الكمية بالوزن أو الوحدات لأغراض حماية المنتج الوطني من منافسة المنتجات الأجنبية، و عند توزيع الحصص قد تلجأ الدولة إلى تحديد قيمتها أو كميتها دون تمييز بين الدول، أو قد تلجأ إلى تحديد حصة لكل دولة بناء على التعاملات السابقة خلال السنوات الماضية إلا أن ذلك ينطوي على تمييز لدولة على أخرى، ربما أسفر على مضاعفات غير مرغوبة مستقبلا.[3]

ت. تراخيص الاستيراد

يمكن تحقيق نفس أثر الحماية عن طريق تراخيص الاستيراد، حيث تقوم الدولة بمنح تراخيص استيراد كمية محددة من السلع، و الفرق بين الرسوم الجمركية و نظام تراخيص الاستيراد، هو انه في هذه الأخيرة الحكومة لم تعد تجني أي إيرادات، و إنما تصدر تراخيص استيراد لعدد من المستوردين وفق كمية محددة.[4]

3. الأدوات التنظيمية:

و تشمل المعاهدات و الاتفاقات التجارية، الاتحادات الجمركية، المناطق الحرة، و مجمل إجراءات الحماية الإدارية، و هي بالتفصيل كما يلي:

---

[1] محمد الناشد، **التجارة الخارجية و الداخلية ماهيتها و تخطيطها**، منشورات جامعة حلب، حلب، 1977، ص: 255

[2] F .MAZEROLLE, **économie internationale**, 2008, p : 380

[3] محمد الناشد، مرجع نفسه، ص: 255- 256

[4] خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص: 196

أ. المعاهدات التجارية:[1]

تعرف على أنها اتفاق تعقده دولة ما مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بعرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهم، سواء في المجال السياسي، الاقتصادي أو التجاري، يتم التوصل إليها بأساليب دبلوماسية لتنظيم التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر كالرسوم الجمركية و المعاملات الضريبية على السلع المتبادلة و تقوم المعاهدات التجارية على مبادئ عامة مثل المساواة، المعاملة بالمثل، و الدول الأولى بالرعاية، أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

ب.الاتفاقيات التجارية:[2]

هنالك ما يميز الاتفاق التجاري عن المعاهدة و ذلك من الناحية الشكلية و الموضوعية. فالاتفاق أقصر مدة من المعاهدة، كما أنه يتناول جانبا محددا، و هو يعقد بواسطة وزارة الاقتصاد أو التجارة، على حين أن المعاهدة تعقد في العادة عن طريق وزارة الخارجية. و تتضمن الاتفاقيات أنوعا من المنتجات التي يشملها التعاون، حيث تسجل في قوائم الاستيراد و التصدير الملحقة بالاتفاق، و قد ينطوي الاتفاق على نص يبين الإجراءات الضرورية لتطبيق بنوده و منح التراخيص اللازمة لذلك فيما يتعلق بالاستيراد و التصدير، كما يشار إلى مدة العقد، و طريقة تمديده، و تشكل لهذا الغرض لجنة مشتركة لوضع بنود الاتفاق موضع التطبيق.

و من أمثلتها اتفاقيات الدفع التي توضح أساليب تسوية الحسابات المترتبة على الارتباطات التجارية و المالية التي يتم فيها تبيان طبيعة العملة التي تسوي بها العمليات، و تسجيل العمليات الحسابية في البنك المركزي، و مدة الائتمان.

ت. الاتحادات الجمركية:[3]

الاتحاد الجمركي عبارة عن معاهدة دولية، تجمع بمقتضاها الدول الأطراف، أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد، و ذلك بحيث :

- ✓ تلغي الرسوم المفروضة على تبادل المنتجات فيما بين الدول، و كذلك مختلف القيود الأخرى كالحصص مثلا أو التراخيص.
- ✓ توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.
- ✓ العمل على تنسيق سياستها التجارية.

[1] فيروز سلطاني، مرجع سابق، ص: 79

[2] حمشة عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 25

[3] مسغوني منى، مرجع سابق، ص: 32

✓ يتفق على إنشاء جهاز أو أكثر ذات الاختصاص الاستشاري، الهدف منه تنظيم العلاقة بين الأعضاء و فض ما ينشأ من خلافات، و رسم ما ينبغي عليها اتخاذه من تدابير...الخ

ث. المناطق الحرة:[1]

يعد هذا النظام من أبرز الاستثناءات التي تخرج عن قاعدة تطبيق مختلف أنواع القيود الجمركية، و برغم أن المناطق الحرة جزء من إقليم الدولة إلا أنها تعتبر خارج حدودها الجمركية مع وجودها داخل الحدود السياسية، و من مظاهر ذلك، تداول السلع و البضائع بحرية تامة. و تجري في المناطق الحرة عدة عمليات منها تخزين بضائع الترانزيت و البضائع المعدة للتصدير إلى الخارج بعد دفع الرسوم الجمركية عليها، و إجراء عمليات الخلط و الوزن و تصنيفها وتعبئتها وفق الشكل المطلوب.

ج. إجراءات الحماية الإدارية:

هناك طرق أخرى تقوم من خلالها الحكومة بتحديد المستوردات بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل تحديد متطلبات الحفاظ على البيئة المحلية، مواصفات السلامة و الأمن، معايير الجودة الصناعية و القوانين الحكومية المنحازة للمنتجات الوطنية.[2]

لكن يمكن أن تتخذ بعض الدول هذه المعايير كأداة من اجل التدخل في التجارة الخارجية، فيمكن للسلطات العمومية أن تجعل من بعض الإجراءات الإدارية، حواجز في وجه المبادلات التجارية الدولية، فبطؤ الإجراءات الإدارية، و التضييق على المندوبين التجاريين، أو التعسف في الإجراءات الجمركية، كل هذا من شأنه التأثير على المصدر الأجنبي و تجعله ينفر من تصدير السلعة إلى الدولة المعنية بالإجراءات.[3]

المطلب الثالث: السياسة التجارية الحمائية.

1. مفهوم سياسة حماية التجارة الخارجية:

ترجع فكرة الحماية التجارية إلى المذهب التجاري الذي ساد ما بين القرن الرابع عشر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، و الذي كان منتشرا خاصة في كل من إنجلترا، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا و غيرها.[4]

و هي تبني الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات، و اتخاذ إجراءات منفذة لها، بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلي ضد المنافسة الأجنبية، و من ثم قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى باتباع بعض

[1] حمشة عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 25

[2] حسام علي داوود و آخرون، مرجع سابق، ص: 87

[3] مفتاح حكيم، مرجع سابق، ص: 51

[4] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص: 73

الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوع من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.[1]

2. حجج و دوافع المنادين بالحماية التجارية:

يتحجج المدافعون عن تقييد التجارة الخارجية بالأسباب التالية:[2]

- ✓ مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة، و ذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي و سعر البيع في الدولة الأم.
- ✓ توفر الحماية التجارية للدولة موارد مالية منتظمة تمكنها من القيام بمهامها المختلفة.
- ✓ حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية و ثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية و الائتمانية.
- ✓ تحديد و وضع تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع و الخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة و السوق في الدولة.
- ✓ اتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد الواردات و انخفاض حجمها، و إزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مفرا من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية.

3. الانتقادات الموجهة لسياسة الحماية التجارية:

وجهت العديد من الانتقادات لدعاة حماية التجارة الخارجية أهمها:[3]

- ✓ على عكس ما يدعيه أنصار الحماية من أن التجارة الخارجية لا يمكن أن تكون مفيدة لأن أحد الطرفين سيحقق كسبا على حساب الطرف الأخر، فقد أثبتت كل النظريات تقريبا أنه يمكن لكلا الطرفين الاستفادة من التجارة الخارجية حتى و إن لم تكن هذه الاستفادة بنسب متساوية.[4]
- ✓ البقاء جلف حائط التعريفات الوقائية و المناعة من الضغوط التنافسية، أدى إلى أن كثيرا من الصناعات (خاصة أو عامة) تظل غير كفئة، بالإضافة إلى تكلفة تشغيلها العالية.
- ✓ المستفيدون الرئيسيون من إجراءات الحماية هم الشركات الأجنبية، التي احتمت من المنافسة بحاجز التعريفات الجمركية و استفادت من امتيازات ضريبية و غيرها من الحوافز الاستثمارية. ثم تقوم بتحويل معظم الأرباح إلى الخارج أي نحو بلدانها الأصلية.

---

[1] جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، 2014، ص: 224

[2] مرجع نفسه، ص: 224- 225

[3] ميشيل تودارو تعريب أحمد حسن حسني، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص: 570- 571

[4] سامية فلياشي، مرجع سابق، ص: 41 - 42

✓ غالبا ما نجد أن جدران الحماية التي توفرها الحكومة للصناعات الناشئة تبقى لفترة طويلة، حتى بعد انتفاء الحاجة إليها، و ذلك بسبب الضغوطات السياسية و الاقتصادية التي تمارسها النخبة الصناعية على متخذي القرار في الدول النامية.

المطلب الرابع: السياسة التجارية الانفتاحية.

1. مفهوم حرية التجارة:

يرجع ظهور أفكار الحرية التجارية إلى الفكر الكلاسيكي و رائده آدم سميث، هذا الأخير الذي هدم أفكار المذهب التجاري، التي ظلت سائدة لأربعة قرون، و بنى على أنقاضها نظرية الميزة المطلقة و التي بين من خلالها أن حرية التجارة يمكن أن تكون في صالح كلا الدولتين المصدرة و المستوردة.

و يقصد بسياسة الحرية التجارية إزالة كافة القيود و العقبات المفروضة على حركة السلع و الخدمات من دولة إلى أخرى.[1]

2. حجج المنادين بالحرية التجارية:[2]

✓ تمكن الحرية التجارية الدولة من الاستفادة من مزايا تقسيم العمل و التخصص الجغرافي، كما تسمح بتوسيع السوق ليصبح على نطاق دولي.

✓ إمكانية الاستفادة من الحرية التجارية نظرا لاختلاف الدول من حيث امتلاك عناصر الإنتاج حسب نظرية "هكشر- أولين" التي سبق و أن تطرقنا إليها، و لن تتحقق هذه النظرية إلا في ظل التبادل الحر.

✓ تعتبر الحرية التجارية كفيلة بأن تمنع وجود المنشآت الاحتكارية، و ذلك لأن التعريفات الجمركية و سياسات الحماية هي التي تهيء الجو لوجود مثل هذه الاحتكارات.

✓ يقع دفع الرسوم الجمركية في الأخير على عاتق المستهلك إذ سيكون مجبرا على دفع ضريبة غير ضرورية مما يؤدي إلى زيادة نفقات المعيشة.

3. الانتقادات الموجهة لحرية التجارة:

وجهت العديد من الانتقادات لحرية التجارة و لا سيما من جانب الدول النامية التي رأت فيها وسيلة لاستغلال ثرواتها من قبل الدول المصنعة، و مما يؤخذ عليها:[3]

---

[1] محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص: 113

[2] سامية فلياشي، مرجع سابق، ص: 31

[3] محمد أحمد السريتي، مرجع نفسه، ص ص: 127- 131

✓ بقاء الدول النامية منتجة و مصدرة للمواد الأولية في حين تتخصص الدول المتقدمة في إنتاج السلع الصناعية، نظرا لأن المجوعة الأولى لا تتمتع بأي مزايا نسبية في الإنتاج الصناعي و لن يمكنها اكتسابها تحت ضغط المنافسة الأجنبية.

✓ يرى أنصار الحرية التجارية أنها نوعا من المنافسة بين المنشآت مما يحفزها على تحسسين أدائها، و لكن هذه النتيجة لا تتحقق في الواقع لأن الصناعات الناشئة في الدول النامية لا تمتلك الإمكانيات المادية و الفنية لتطوير نفسها في مدة زمنية قصيرة، و بالتالي فإن الحرية التجارية لن تحفزها على تحسسين أدائها بل ستؤدي إلى القضاء عليها.

✓ زيادة الفجوة في مستوى الأجور بين الدول النامية و المتقدمة، إذ يلاحظ أن معظم الدول النامية تعاني من مشكل البطالة، و هذا يعني أن التوسع في الصادرات يمكن أن يتم على حساب تخفيض معدلات البطالة، حيث يقف العاطلون دائما على استعداد للعمل عند مستوى الأجر السائد بل إن الأجور المنخفضة هي أساس الميزة النسبية للدول النامية.

✓ على عكس ما يدعيه أنصار الحرية فإن الانفتاح التجاري يمكن أن يؤدي إلى تضييق نطاق السوق أمام المشروعات المحلية في الدول النامية، ذلك أنها لا تقوى على غزو الأسواق الخارجية حتى لو فتحت أمامها، على عكس المنتجات الأجنبية المتدفقة للداخل لتزاحم المشروعات المحلية في سوقها الداخلي و تجعله ضيقا عليها.

المبحث الرابع: الصادرات و العملية التصديرية.

لا يمكن الحديث عن التجارة الخارجية دون الحديث عن الصادرات و أهميتها، فإن كانت المدارس الفكرية قد اختلفت بين داع لحرية التجارة و داع لتقنين و تقييد دخول الواردات، فإنها قد أجمعت على ضرورة تنمية و تطوير الصادرات لما لها من آثار إيجابية على النمو الاقتصادي و على الوضعية العامة لميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم الصادرات و أهميتها.

1. بعريف التصدير:

من بين التعاريف العديدة المقدمة من قبل الاقتصاديين للصادرات و لنشاط التصدير نورد ما يلي:[1]

التعريف الأول: "عملية البيع للسلع و الخدمات للدول الأخرى".

التعريف الثاني: "بيع أقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للخارج للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية و تفادي خروجها من أجل تحقيق أقصى حد من الثراء".

[1] بن يوسف حسينة، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2012، ص: 23

التعريف الثالث: "التصدير هو عملية بيع و تسليم السلع و الخدمات إلى الخارج، كما أن عملية تصدير السلع و الخدمات غير الوطنية تسمى إعادة التصدير، و التصدير بالإضافة إلى دوره الهام في توازن الميزان التجاري، يعتبر أحد العوامل الأساسية للتنمية".

التعريف الرابع: "انتقال السلع و سواها من الخيرات و الممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى البلدان الأخرى لتسويقها في الأسواق العالمية".

أما الصادرات فهي:

التعريف الخامس: "مجموع السلع و الخدمات المباعة في الأسواق الخارجية".

2. فوائد التصدير:[1]

يعتبر التصدير عملية مهمة و حيوية للاقتصاد الوطني، و لاسيما إذا كانت المواد المصدرة منتقات على أساس تمتعها بميزة نسبية راجعة إما لظروف مناخية، وفرة المواد الأولية اللازمة لعملية التصنيع، توفر اليد العاملة المؤهلة و القادرة على الإنتاج...

و التصدير من هذا الباب لا يؤدي إلى توفير العملة الصعبة اللازمة لعملية الاستثمار فحسب، بل يؤدي أيضا إلى رفع المستوى المعيشي للأفراد المقيمين، فنمو تلك الصناعات كنتيجة للتوسع أسواقها داخليا و خارجيا يؤدي إلى تخفيض التكاليف الثابتة نتيجة اقتصاد الحجم، ما يؤدي إلى تخفيض التكلفة الإجمالية، الأمر الذي يتيح الفرصة للمؤسسات لتحديد سعر أقل، و من ثم القدرة على المنافسة دوليا. هذا الواقع سيدفع بالمؤسسات إلى إعطاء أجور عالية نسبيا للعاملين فيها مقارنة مع أجور القطاعات الأخرى، و مع مرور الوقت يكون لذلك أثر يؤدي إلى زيادة الأجور في هذه القطاعات، مما يعني زيادة القدرة الشرائية و تأثير ذلك على استهلاك السلع المنتجة محليا أو المستوردة.

هذا و تحتل الصادرات مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني، و تقوم بدور كبير في النمو الاقتصادي، من خلال مساهمتها في نمو الدخل الوطني، و ذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للإمكانيات و الموارد المتاحة، كما تؤدي إلى إعادة توازن ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على العمولات الصعبة الناتجة عن عملية التصدير.

3. أهمية التصدير:[2]

- التصدير هو الامتداد الطبيعي للتوسع في مشروعات الإنتاج، وإلا فإن السوق المحلي المحدود سيكون حائلا دون استمرار هذا التوسع.

---

[1] شريف علي الصوص، **التجارة الدولية الأسس و التطبيقات**، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص: 25

[2] خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص: 99

- التصدير هو المخرج الأمثل لما تعانيه الكثير من المؤسسات من فائض في الإنتاج و المخزون. و ذلك لمحدودية و معوقات التسويق في السوق المحلي .
- تزداد أهمية التصدير من ناحية أن معظم الاستثمارات المحلية تعتمد و إلى حد كبير على الاستيراد للمواد الخام و المعدات، و لذلك لابد من قيام نظام تصدير للمنتجات لتعويض أثار تمويل بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل.
- مواجهة ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات و محاولاتها في الاستحواذ على الأسواق العالمية .
- التصدير يزيد من تنوع الدخل الوطني و يدعم الميزان التجاري و يجلب العملات الأجنبية و يتيح فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية و ذلك من خلال تنويع الصادرات .

المطلب الثاني: مخاطر التصدير:[1]

و أخطار التصدير هي تلك المخاطر التي يتعرض لها المصدر أثناء العملية التصديرية، و التي قد تكون ناتجة عن عوامل تجارية أو غير تجارية، أو عوامل أخري لا يمكن تصنيفها لا في الأولى و لا في الثانية، و من أهم أخطار التصدير نذكر ما يلى:

1. الأخطار التجارية:

و هي التي يكون مسببها المستورد أو أوضاعه المالية، و تؤدي إلى عدم استلام المصدر لكامل مستحقاته في الآجال المتفق عليها و من بينها:

- ✓ إفلاس المستورد أو إعساره أو تصفيته، بمعنى صدور حكم قضائي بإفلاس المستورد أو إذا تقررت تصفيته جبرا، مما قد يؤدي بالمستورد إلى عدم دفع ديونه في الآجال المتفق عليها.
- ✓ امتناع المستورد عن سداد ما استحق عليه للمصدر، و يعني ذلك عدم وفاء المستورد بما استحق عليه للمصدر أو عجزه عن ذلك رغم قيام هذا الأخير بالوفاء بجميع التزاماته.
- ✓ رفض المشتري استلام البضاعة المشحونة أي امتناعه عن استلام مستندات البضاعة المشحونة رغم قيام المصدر بالوفاء بجميع التزاماته قبل المشتري.

2. الأخطار غير التجارية:

و يقصد بها المخاطر التي تخرج عن إرادة المستورد و التي يكون مصدرها أو مسببها سلطات القطر المستورد، أو سلطات قطر العبور، و أيضا تلك التي تكون نتيجة اضطرابات عامة أو وقائع معينة يشهدها القطر المستورد، بمعنى آخر المخاطر الناتجة عن عجز المستورد عن الدفع بسبب عوامل سياسية، و مصطلح الأخطار السياسية يغطي

[1] عبد المجيد قدي و وصاف سعدي، "آلية ضمان الائتمان و تنمية الصادرات حالة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002، ص: 221- 222

جانبا واسعا من الأخطار، و يمكن تصنيفها إلى أخطار كلية و أخطار جزئية، و كذا إلى أخطار داخلية و أخرى خارجية، و هذا وفق الجدول التالي:

الجدول 1-4: مخاطر التصدير

الأخطار كلية		الأخطار جزئية	
المرتبطة بالمجتمع	المرتبطة بالحكومة	المرتبطة بالمجتمع	المرتبطة بالحكومة
الداخلية		الداخلية	
الثورة	التأميم و المصادرة	الإرهاب الانتقائي	التأميم الانتقائي
الحروب الأهلية	صراع القيادة	الإضراب الانتقائي	الضغوط على الشركات المشتركة
الصراعات العرقية	التضخم	المقاطعة القومية للمنشأ	الرقابة على الأسعار
الإرهاب	البيروقراطية		
المقاطعة			
اختلاف الرأي العام			
الخارجية		الخارجية	
الإرهاب الدولي	الحروب	المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسيات	الضغوط الدبلوماسية
الرأي العام الدولي	المقاطعة الدولية	الإرهاب الدولي الانتقائي	القيود على التجارة الدولية
الضغط على الاستثمار	أعباء خدمة الدين المرتفعة	المقاطعة الدولية للمنشأة	التدخل الحكومي

مصدر: عبد المجيد قدي و وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص: 221- 222

بالإضافة إلى هذه الأخطار هناك أخطار ثانوية منها أخطار الصرف، أخطار المشاركة في المعارض، و البحث عن أسواق جديدة، أخطار تقلب الأسعار، أخطار الكوارث الطبيعية...

المطلب الثالث: أنواع التصدير.

يختلف شكل و نوع التصدير المتبع من مؤسسة إلى أخرى و هذا راجع لعدة اعتبارات لعل أهمها حجم المؤسسة، نوع السلعة المراد تصديرها، الكمية المصدرة...و أنواع التصدير هي:[1]

1. التصدير المباشر:

في هذه الحالة تقوم المؤسسة المنتجة بعملية التصدير بنفسها إلى أسواق الدول الأجنبية دون الاستعانة بخدمات الوسطاء، و يمكن للمؤسسة اتباع إحدى الطرق التالية:

- استحداث قسم التصدير للأسواق الخارجية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، يتولى القيام بكافة مهام و وظائف التصدير.
- إنشاء فروع في الأسواق الخارجية تتولى مهام التصدير و التوزيع في السوق الأجنبي المستهدف، و هذا يسمح للمؤسسة بتحقيق رقابة أفضل على نشاطها في السوق الخارجي.
- إيفاد مندوبي مبيعات للخارج يقومون بالبحث عن العملاء المحتملين في الأسواق المستهدفة و الاتصال و التفاوض معهم بشأن عقد صفقات البيع.

2. التصدير غير المباشر:

و يتم ذلك عن طريق استخدام أو تعيين وسطاء دوليين يقومون بمهام التصدير للخارج، و هذه الطريقة عادة ما تكون شائعة في المؤسسات الحديثة العهد بالتصدير، لأنها تتطلب استثمارات أقل كما أنها أقل مخاطرة. و حسب هذه الطريقة فإن المؤسسة ليست مضطرة إلى تعيين عمال لديها في الخارج لأن الوسيط التجاري لديه المعرفة التامة و الكافية بأحوال السوق الأجنبي و طريقة التعامل داخلها. و يوجد أنوع مختلفة من الوكلاء و السماسرة كوكيل البيع، وكيل المنتج، السمسار الحر و الوكيل بالعمولة، و على كل ففي جميع الحالات، الوكيل يتفاوض و يبحث نيابة عن موكله و يتقاضى مقابل عمله عمولة تختلف حسب العقود التجارية بين الوكيل و الموكل و نوع الوكالة.

3. التصدير المشترك: [2]

هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين معاً، إنّه أسلوب فريد في تنظيم النشاط التصديري، حيث تقوم الشركات الأعضاء بالاشتراك في تنظيم معين بهدف تحسن أنشطتها التصديرية. و يمكن أن يظهر هذا الأسلوب بأشكال مثل:

---

[1] شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص: 88- 89

[2] بهلول مقران، مرجع سابق، ص: 9- 10

أ. **الاتحاد التصديري:** يقوم على فكرة مفادها أن التعاون بين عدة شركات راغبة بالتصدير سيكون اقتصادياً و أكثر فعالية من سلسلة من الأعمال الفردية، الهدف الأساسي للاتحاد هو التصدير بكثرة و بشكل أفضل مع الاحتفاظ بالاستقلال المالي و القانوني للشركة، بحيث نجد أن وظيفة التصدير التي كانت تقوم بها الشركة العضو سابقاً مجمعة و مركزة في تنظيم خاص. إن تعاون الأعضاء يساعد على وضع أشخاص متخصصين، و بالتالي سيكون البيع بسعر أفضل في أسواق أوسع، و يكون هذا الاتحاد مفيداً أو يشكل إحدى وسائل الشركات للقيام بتصدير السلع، خاصةً الشركات الصغيرة التي ليست لها القدرة على التصدير بمفردها.

ب. **التصدير المحمول:** هو أسلوب بيع يتم فيه قيام شركة كبيرة تمتلك شبكة توزيع في دولة أو عدة دول أجنبية بوضع هذه الشبكة في عمولة محددة، بخدمة شركة صغيرة حديثة التصدير و ذات إمكانيات ضعيفة لا يمكنها القيام بعملية التصدير بمفردها. و بشكل عام يمكن أن نميز بين حالتين يتم فيها قيام أحد المصدرين بحمل شركة أخرى على التصدير خاصةً من الشركات الصغيرة و المتوسطة و هي:

- الحالة التي تملك فيها إحدى الشركات فروعاً في الخارج و تحمل معها عدداً من الموردين بهدف الاستمرار أو إطالة سياسة الاستثمار في الخارج.
- حالة الحمل، أي اتفاق التوزيع الذي يتم من خلال عرض إحدى الشركات الدولية خدمات شبكة توزيعها في الخارج على شركات أخرى من أجل بيع منتجاتها مقابل عمولة محددة.

المطلب الرابع: قياس الصادرات.

سنتعرض في هذا المطلب إلى أهم المؤشرات المتعلقة بالصادرات، باعتبار أن القدرة التصديرية هي من أهم العوامل المحددة لقدرة الدولة على الاستيراد من جهة، و باعتبارها تعكس بشكل قوي طبيعة البنية الاقتصادية للدولة من جهة أخرى، و من بين هذه المؤشرات ما يلي:[1]

1. نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

و ذلك باعتبار أنه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها للتصدير، كان ذلك دليلا على اعتماد كبير للدولة على الخارج، و على اندماجها في التقسيم الدولي للعمل، و من سلبيات هذا المؤشر أنه لا يأخذ بعين الاعتبار نوعية الصادرات و بخاصة ما إذا كانت الصادرات سلعا أولية أم سلعا صناعية.

[1] إبراهيم بلقة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2009، ص:93- 94

2. نسبة تغطية الصادرات للواردات:

و ذلك باعتبار أن العبرة ليست بارتفاع نسبة الصادرات وحدها، أو بارتفاع نسبة الواردات وحدها، و إنما يجب أن يضاف إلى هذا و ذاك عامل أخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات و الواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات، حتى لا تضطر للاستدانة و الوقوع في تبعية الديون الأجنبية.

3. درجة التركيز السلعي للصادرات:

و نقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو مجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة ارتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها نسبة مقبولة تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة، و تزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة و من ثم تزداد احتمالات تبعيتها للخارج، و من المهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية و السلع الصناعية، فالخطر يكون كبيرا في حالة السلع الأولية، بينما قد لا يدعو ارتفاع السلع الصناعية في الصادرات للخطر، و يعتمد في تحليل هذا المؤشر على بعض المؤشرات الأخرى التي أعدتها "الأنكتاد"، و من بينها مؤشر تنوع الصادرات، و الذي يقيس مدى انحراف هيكل صادرات الدولة عن هيكل الصادرات العالمية، و تتراوح قيمته بين الصفر و الواحد الصحيح، و يقال أنه يساعد على التمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعا للصادرات.

4. النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية:

أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للاستخدام المحلي، سواء لأغراض الاستهلاك النهائي أو لأغراض التصنيع، و يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج و نمط الاستهلاك، فالأصل هو ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي و إنما تكون امتدادا طبيعيا له.

5. مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:

الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى اعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو عدد قليل من البلدان أو كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادراته، و قد تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبه من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتوجات التصديرية للدول المعنية.
- النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتوجات التصديرية للدول المعنية.
- النصيب النسبي في جملة الصادرات لأهم خمس دول في استيعاب صادرات الدولة المعنية.

لقد تزايد الاهتمام بالتجارة الخارجية مع الاكتشافات الجغرافية خلال القرن الخامس عشر، و بروز الفكر التجاري الذي رأى أصحابه أن قوة الدولة تكمن في مقدار ما تمتلكه من ذهب و فضة، و لهذا الفكر ما يبرره حيث أن تلك الفترة كانت فترة حروب و كان لزاما على الدولة امتلاك الأموال اللازمة لتجهيز الجيوش و شراء العتاد و المؤن.

مع بداية القرن التاسع عشر و قيام الثورة الصناعية انتعشت التجارة الخارجية و لاسيما بعد انتشار أفكار آدم سميث الداعية إلى الانفتاح التجاري و التي تضمنها كتابه ثروة الأمم الصادر سنة 1776، ثم ما لبثت أن ظهرت إجراءات الحماية مجددا في مواجهة التفوق الصناعي الإنجليزي الواضح، في هذا الإطار يمكن أن نميز بين نوعين من السياسات التجارية و هما:

- ✓ سياسة حماية التجارة الخارجية
- ✓ سياسة حرية التجارة الخارجية

يتبن من تحليل السياستين صعوبة تطبيق إحداهما دون الأخرى، فواقع الحال أن كل دول العالم تمزج السياستين السالفتين الذكر في آن واحد مع تغليب إحداهما على الأخرى، وفق ما تفتضيه مصالحها الاقتصادية و سياستها التنموية.

تعتبر الصادرات من الأهمية بمكان فهي المورد الأساسي للعملة الصعبة اللازمة لكل الدول من أجل عمليتها التنموية و تغطية تكاليف الواردات و تحقيق توازن الميزان التجاري و من ثم ميزان المدفوعات، هذه الأهمية تدفع بالدول إلى دعم صادراتها من خلال تقديم كافة التسهيلات الإدارية و الجبائية بغية الرفع منها و الحفاض على استقرارها، كما تدفعها إلى العمل على تنويع هيكل صادراتها بغية التقليل من الأثار الناتجة عن التقلبات الدورية و الأزمات التي تصيب الاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني:

أساسيات التصنيع و التنمية الصناعية

تعتبر الصناعة محركا لاقتصاديات الدول نظرا لمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، و قدرتها على استيعاب العمالة بمختلف مؤهلاتها، و تأقلمها مع التطورات التكنولوجية المتسارعة. هذه الأسباب، و تزامن الحركة التحررية مع انتشار الأفكار الكينزية الداعية إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، دفع بالدول النامية الحديثة العهد بالاستقلال إلى تبني مختلف السياسات و الاستراتيجيات من أجل بناء قاعدة صناعية تخلصها، أو على الأقل تقلص، من تبعيتها للدول المتقدمة في هذا المجال.

لتسليط الضوء على هذا الموضوع، سنحاول في هذا الفصل البحث في ماهية الصناعة و التصنيع مع تبيان الفرق بينهما من خلال المبحث الأول. أما المبحث الثاني فسنعالج ضمنه موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال مختلف السياسات الاقتصادية مع التركيز على السياسة الصناعية و ذلك بتبيان ماهيتها، أنواعها، مجالاتها، و أدواتها. و نخصص المبحث الثالث و الأخير لمختلف الاستراتيجيات الصناعية الهادفة إلى النهوض بالقطاع الصناعي.

المبحث الأول: نشأة الصناعة و التصنيع و مفهومهما.

ظهرت الصناعة مع ظهور الإنسان البدائي، لكنها كانت في أبسط صورها، لا تعدو أن تكون عبارة عن وسائل بسيطة يستعملها الإنسان البدائي لأغراض كالدفاع عن نفسه أو للصيد، ثم أخذت هذه الوسائل في التطور شيئا فشيئا إلى أن و صلت إلى ما هي عليه اليوم.

المطلب الأول: نشأة التصنيع.

مرت الصناعة في معرض تطورها التاريخي بخمسة مراحل نجملها كالآتي:[1]

1. الصناعة المنزلية:

نشأت الصناعة بشكلها الأولي على شكل أنشطة منزلية، فقد كانت المرأة في المنزل تقوم بحياكة الملابس و أعمال الغزل و النسيج، فيما مارس الرجل صنع أدوات العمل و الأسلحة البدائية، و تميزت هذه الفترة بالوسائل البدائية في العمل، كما أن الهدف الأساسي لهذا النشاط هو تلبية احتياجات العائلة لإدامة حياة أعضائها، و هذا دون أن يخصص شيء منه للسوق و ذلك بسبب ضآلة حجم الإنتاج في تلك المرحلة، و قد استمر هذا النمط من الإنتاج الصناعي إلى مراحل متأخرة من تطور المجتمع البدائي، و تحول مع الزمن إلى مورد رئيسي لبعض العوائل عندما تحول إلى إنتاج مخصص للتبديل في السوق أو على هيئة خدمات صناعية للغير.

[1] مدحت كاظم القرشي، **الاقتصاد الصناعي**، وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001، ص ص: 14- 16

2. الصناعة الحرفية:

ظهر هذا النوع من النشاط الصناعي بصورة تدريجية خلال السياق التاريخي لتطور العمل حيث تحول بعض المنتجين المنزليين إلى أفراد متخصصين بنشاط معين في القرية كحرفيين و صناع مثل: الحداد، النجار، الصاغة، النساجين... و صار نشاطهم مخصصا للسوق و ليس لإشباع حاجات عائلاتهم فقط. و يتمثل الإنتاج الحرفي في صنع سلع معينة بناء على طلب المستهلك، ثم تطور في مرحلة لاحقة إلى صنع هاته السلع و عرضها في الأسواق للبيع دون الحاجة إلى التوصية المسبقة.

و بقيت الحرفية النمط الصناعي السائد طيلة القرون الوسطى، و تعتبر فترة مهمة إذ يرجع إليها الفضل في تطوير قوى الإنتاج و تحسين أدواته الشيء الذي وضع اللبنات الرئيسية للمرحلة اللاحقة و هي مرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة.

3. التعاونية الرأسمالية البسيطة:

و هي أدنى شكل من أشكال تنظيم الإنتاج الصناعي الرأسمالي و كانت عبارة عن مشغل صغير تعود ملكيته لرب العمل الذي يعمل على استقدام حرفيين و تشغيلهم لقاء أجور معينة، و كانت عملية الصناعة تتم تحت سقف واحد و تعتمد على تقنية يدوية، و قد مكن هذا النظام رب العمل من بسط رقابته داخل المؤسسة مما خلق جوا من المنافسة بين العاملين إلى جانب الاقتصاد في نفقات الإنتاج و وسائط النقل. إلا أن هذا النمط بقي محدود الفائدة لغياب تقسيم العمل الذي يعود له الفضل الأكبر في رفع إنتاجية العمل و زيادة الإنتاج و تخفيض النفقات و بالتالي زيادة الأرباح.

4. التشغيل الرأسمالي:

و هذا هو الشكل الأساسي للإنتاج الرأسمالي و يمثل المشغل الرأسمالي ورشة عمل أو أكثر يعمل فيها عدد كبير من العمال تحت إشراف رب العمل، و يقوم العمل على أساس استخدام الأدوات و العمل اليدوي مع وجود تقسيم فني للعمل. و قد انتشرت المشاغل في أوروبا إبان الثورة الصناعية و استمرت حتى القرن التاسع عشر.

5. الصناعة الآلية:

قامت هذه المرحلة على أساس استخدام الآلات و المكائن بعد الثورة الصناعية، حيث أدى التطبيق العملي لمنجزات التكنولوجيا في الصناعة إلى إدخال أنوع جديدة من المكائن و الآلات و التقنية التي لم تكن موجودة من قبل كالآلات البخارية و الطاقة الكهربائية، وقد تكونت هذه الصناعة بعد عملية بناء اقتصادية و فنية طويلة لمصانع ألية بدأت من الصناعة الخفيفة و انتقلت بعدها إلى صناعات أكثر تعقيدا.

المطلب الثاني: مفهوم الصناعة و التصنيع.

1. مفهوم الصناعة:

ارتبط مفهوم الصناعة تاريخيا بذلك النشاط المثمر المتعلق بتحويل المواد الأولية و السلع نصف المصنعة إلى منتجات تامة الصنع.[1] و قد قدمت عدة تعاريف للصناعة سواء من الباحثين على اختلاف مشاربهم أو من منظمات دولية و إقليمية تهتم بالشأن الاقتصادي، و من بين التعاريف المقدمة نورد الآتي:[2]

عرف Fortman الصناعة بأنها "مجوعة من المنشآت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا". و قد تعرض هذا التعريف لنقد شديد من قبل الاقتصاديين لأنه لا يتطابق مع الواقع، و هذا لأن جميع المصانع تقريبا لا ينتج سلعة واحدة فقط بل مجموعة من السلع.

و في تعريف آخر، "الصناعة هي مجوعة من المنتجين لسلع هي بدائل قريبة لبعضها البعض و يجهزون بها مجموعة من المشترين".

أما Chambarlin فقد عرف الصناعة بأنها "مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع و إن لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا". و نلاحظ هنا أنه قد تم التخلي عن فكرة التجانس المطلق التي تعرضت للانتقاد كما رأينا في التعريف السابق. و تجدر الإشارة هنا إلى أن السلع البديلة قد لا تكون من نفس الصناعة بل تكون من صناعتين مختلفتين تماما كالبطانيات و أجهزة التدفئة الكهربائية في غرف النوم، فرغم أن كليهما يستخدم للتدفئة، إلا أنهما لا تعتبران سلعة لصناعة واحدة، حيث أن طبيعة كل منتج من هذين المنتجين تختلف عن طبيعة الآخر، و يستندان إلى تكنولوجيا مختلفة.

و في تعريف الأمم المتحدة: فإن الصناعة عبارة عن "تحويل المواد العضوية أو غير العضوية بعمليات ميكانيكية أو كميائية إلى منتجات أخرى، سواء أنتجت يدويا أو بآلات ميكانيكية تحركها الطاقة، سواء كان إنتاجها في مصنع، ورشة، أو منزل. بيعت لتاجر جملة أو تجزئة".[3]

2. خصائص الصناعة:

تنفرد الصناعة بمجموعة من الخصائص فهي:[4]

- ✓ نشاط إنتاجي دائم و متطور و نامي.

---

[1] Gilles LE BLANC, **L'industrie Dans L'économie Française**, Cercle de l'industrie / Institut de l'entreprise, France, 2005, p : 29

[2] مدحت كاظم القرشي، **الاقتصاد الصناعي**، وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2005، ص: 25- 26

[3] بن يوسف حسينة، مرجع سابق، ص: 94

[4] محمد عباس إبراهيم، **التصنيع و التحضر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 59- 60

- ✓ تسعى إلى تحويل المواد الأولية بأيسر الطرق إلى أدوات مشبعة لحاجات الإنسان.
- ✓ تسعى إلى الإحلال و التجديد و تطبيق الاختراعات الجديدة بما يتلاءم مع سرعة التغيير و التقدم التكنولوجي.
- ✓ لها القدرة على إحداث التغيرات الهيكلية بدءا من القاعدة الهيكلية في الاقتصاد، و انتهاء بعناصر و رموز الثقافة في العادات و التقاليد و أساليب الحياة المتوارثة في أذهان الأشخاص.
- ✓ لها آثار دافعة للنمو في تطور و رقي العمالة و استحداث مهن و حرف جديدة ينعكس أدائها على مجمل الأنشطة الإنتاجية.

3. الفرق بين الصناعة و التصنيع:[1]

الصناعة " هي فروع النشاط الاقتصادي التي تتولى القيام بتحويل المواد الأولية الزراعية و الخامات المعدنية و غيرها من الموارد الطبيعية من شكلها الخام أو البسيط إلى منتجات أرقى قابلة للتداول، تلبي حاجات الإنسان في الإنتاج و الاستهلاك و الاستثمار". و عليه فهي تتفاعل بوعي تام مع المحيط المادي للإنسان لتجعله أكثر منفعة له، و تشبع لديه الحاجات الضرورية، و أكثر من ذلك أنها قادرة على إيجاد منافذ للوصول إلى المستهلك، سواء بصفتها مواد أولية وسيطة أو نهائية، و هي بذلك تضم كافة النشاطات الاقتصادية المنتجة.

هذا في حين يعرف التصنيع بأنه " عملية التطور الاقتصادي للبلد تعبأ فيه حصة متزايدة من الموارد الوطنية بغية تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي بمختلف فروعه، و تجهيز هذه الفروع بتقنية حديثة و تكنولوجيا معاصرة، يلعب فيها قطاع الصناعات التحويلية دورا فعالا، لإنتاج وسائل الإنتاج، و سلع الاستهلاك، مع ضمان معدلات نمو منتظمة و مرتفعة للاقتصاد الوطني تؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي". و عليه فالتصنيع يتطلب تراكما متزايدا من الناتج، و بالتالي الدخل الوطني الموجه للادخار ثم الاستثمار. انطلاقا من إيجاد و تطوير البنية الأساسية للاقتصاد إلى قيام الصناعة التحويلية بشكل خاص، بإنتاج السلع الرأسمالية و الاستهلاكية، و رفع معدل النمو و تحقيق التقدم الاقتصادي.

4. أنواع الصناعة:

يمكننا تقسيم الصناعات وفق عدة تصنيفات لعل أشهرها:

أ. التصنيف المبني على مفهوم الفرع:

[1] بن هنية مختار، **استراتيجيات و سياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، 2008، ص: 5

حيث تشكل مجموعات الصناعة المتناسقة في الأهداف فرعا صناعيا مثل صناعة العجائن، المشروبات و الشكولاتة ضمن فرع الصناعة الغذائية، و هكذا بالنسبة لبقية الصناعات الأخرى، و من كافة الفروع يتكون القطاع الصناعي الذي يمثل بدوره نظاما أو وحدة رئيسية في الاقتصاد الوطني.[1]

ب. التصنيف المبني على الصناعات الاستخراجية و الصناعات التحويلية:

- الصناعة الاستخراجية: (Extracting Industries) و تشمل استخراج المواد الأولية سواء كانت معدنية أو غير معدنية، ذات مصدر حيواني أو نباتي، يمكن إعادة تصنيعها أو لا، متواجدة فوق الأرض أو في باطنها، و من أمثلتها استخراج الفحم، البترول، الغاز الطبيعي، الحديد... [2]
- الصناعة التحويلية: (Manufacturing Industries) و هي أساسا عملية تحويل السلع و المواد الأولية إلى منتجات تامة الصنع أو نصف مصنعة، و تشمل أيضا صيانة و تصليح التجهيزات الصناعية، و نشاطات المقاولة من الباطن في ذات المجال.[3]

ت. التصنيف المبني على أساس صناعة ثقيلة و خفيفة: [4]

حسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC)، يتضمن النمط الثقيل صناعات السلع الإنتاجية و سلع الاستهلاك الدائم، بينما يشمل النمط الخفيف صناعة السلع الاستهلاكية الأساسية، و تستلزم الصناعة الثقيلة رأسمالا أكثر من الصناعة الخفيفة كما أن تطورها يقلص التبعية التكنولوجية للخارج و يساهم في استثمار الموارد الطبيعية الكامنة و في إمداد الروابط الأمامية و الخلفية، و بهذا يكون محفزا تنمويا ممتازا. غير أن ما يؤخذ على التصنيع الثقيل تكاليفه العالية و طول مدة استردادها، و سحب السكان النشطين اقتصاديا من الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية، كما أن ضيق الأسواق المحلية و عوائق توسع الصادرات قد يهدد سياسة التصنيع الثقيل بالكامل.

و من ناحية أخرى فإن تطور الصناعات الخفيفة يحقق نتائج إيجابية عديدة في مرحلة التحول الصناعي، كتثبيط الاتجاهات التضخمية، تشجيع الإنتاج الزراعي، استيعاب عدد كبير من العمالة العاطلة، و توسيع منافذ تصريف

---

[1] مدحت كاظم القرشي، مرجع سابق، ص: 26

[2] وعلى محمد، الصناعة البتروكيماوية و آفاقها التنموية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2010، ص: 7

[3] L'Institut national de la statistique et des études économiques Française, sur le lien : http://www.insee.fr/fr/methodes/default.asp?page=definitions/industrie-manufacturiere.htm, consulté le 13-12-2015

[4] هوشيار معروف، **التنمية الاقتصادية استراتيجيات التصنيع و التحول الهيكلي**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2005، ص: 20- 21

منتجات الصناعات الثقيلة. و يؤخذ عليها ضعف دورها النسبي في الانتشار التكنولوجي مما يبقي التبعية الدائمة للخارج، كما تعاني فروع النمط الخفيف من روابط أقل عمقا و من معدلات نمو أدنى اتساقا.

المطلب الثالث: أسباب قيام التصنيع

لقد تعددت الأسباب و الدوافع التي تدفع الدول و الحكومات إلى العمل على امتلاك قاعدة صناعية قوية و عصرية، و من أبرز هذه الأسباب نورد الآتي:[1]

1. الثراء المادي:

تعتمد الغالبية العظمى من السكان في المجتمعات غير الصناعية على الزراعة كوسيلة للعيش، و تتسم الزراعة بانخفاض الإنتاجية و بالتالي انخفاض مستوى معيشة السكان، و استغلال المزارعين من قبل ملاك الأراضي و غير ذلك من مظاهر التخلف على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي.

أما التصنيع فإنه يشكل تحديا للنظم الاجتماعية التقليدية و يؤدي إلى التطور التقني و خلق فرص عمل واسعة، و زيادة الإنتاج و ارتفاع مستوى الدخل الفردي و تحسين مستوى معيشة السكان. و من مظاهر الثراء الذي يصاحب التصنيع هو اتساع رقعة المناطق الحضرية، إنشاء شبكات الطرق، زيادة الطلب على الأجهزة و السيارات، و غير ذلك من مظاهر ارتفاع مستوى المعيشة.

2. حرية الاختيار:

تكون حرية الاختيار الشخصي في المجتمعات غير الصناعية محدودة جدا سواء بالنسبة لفرص العمل و طبيعة الحرف المتاحة أو بالنسبة لتوفر السلع و الخدمات، أما التصنيع فإنه يؤدي إلى التخصص و الإنتاج بهدف التسويق، سواء في الأسواق المحلية أو لأغراض التصدير. كذلك يؤدي التصنيع إلى تغيير الأنماط الاستهلاكية من خلال إتاحة تشكيلة متنوعة من السلع و الخدمات. و يؤدي تنافس الشركات لزيادة حصتها من السوق من خلال تقديم أفضل المنتجات و خدمات الصيانة لكسب ثقة جمهور المستهلكين، كما أن زيادة دخول الأفراد العاملين في الصناعة يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع و الخدمات، و بالتالي توسع حجم السوق و زيادة معدلات النمو الاقتصادي، و زيادة فرص العمل في القطاعين الصناعي و الخدمي.

3. تقليل التبعية للخارج:

يؤدي التصنيع إلى تراكم المعرفة و المهارات الفنية، كما يدعم الثقة بالنفس الإنتاج المزيد من السلع الاستهلاكية و الإنتاجية، و ذلك بهدف التحرر من التخلف و التبعية للخارج. فتحقيق الاستقلال الاقتصادي يتطلب تبني استراتيجية اقتصادية تهدف إلى تحقيق التنمية الجادة و توفير متطلبات نجاح التصنيع، بدلا من الاستمرار في

[1] عبد الوهاب الأمين، **التنمية الاقتصادية**، دار الحافظ للنشر و التوزيع، جدة، 2000، ص ص: 210- 212

تصدير المواد الأولية بأسعار خاضعة لتقلبات الأسواق الدولية و استيراد السلع الجاهزة بأثمان باهضه و تأثير ذلك على توازن ميزان المدفوعات.

4. حماية الأمن القومي:

التصنيع ليس وسيلة للقوة الاقتصادية فحسب، بل هو كذلك مصدر للقوة العسكرية الكامنة، فهو يساهم في زيادة نفوذ البلد في علاقاته الإقليمية و الدولية، كما أن تطور الصناعات الهندسية و الإلكترونية يعتبر من أهم مستلزمات إقامة الصناعات العسكرية، التي تفضل العديد من الدول إنتاجها محليا حتى و إن كان ذلك غير مجدي اقتصاديا، أي أن تكاليف إنتاجها تفوق تكاليف استيرادها، لأسباب تتعلق أساسا بالأمن القومي.

المطلب الرابع: أهداف التصنيع.

تهدف الدول و الحكومات من خلال خلق نشاط صناعي و تنميته و تطويره إلى تحقيق جملة من الأهداف و المزايا يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

1. سعي البلدان لزيادة الدخل الوطني:

حيث تنظر البلاد النامية إلى مستوى المعيشة المرتفع للبلاد الصناعية المتقدمة في الشرق و الغرب على حد سواء و تتمنى أن تحقق ذلك لديها، إلا أن تحقيق ذلك يتوقف على حسن اختيار المشاريع الصناعية، و ذلك لأن المشروع الفاشل لا يترتب عليه فقط ضياع جزء رأس المال الوطني، و لكن أيضا انخفاض في معدل نمو الدخل الوطني، لهذا يمكن القول أن هناك الكثير من البرامج و المشاريع غير الاقتصادية التي تؤدي إلى ضياع رأس المال و خفض معدل النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

2. السعي إلى إنتاج السلعة محليا بدلا من استيرادها:

و هذا يساعد على توفير النقد الأجنبي، حيث تشكو البلاد النامية من ندرة النقد الأجنبي و صعوبات الحصول عليه، إلا أنه يجب مراعاة أن إنتاج بعض السلع المصنوعة محليا قد ينطوي على استيراد الكثير من المواد الخام و المكونات و التجهيزات و قطع الغيار، مما يؤدي في النهاية إلى انتفاء هذا الوفر أو تضاؤله، إذ كثيرا ما وقعت البلدان النامية ضحية لهذا الاعتقاد حيث أنها أقامت صناعات محلية لكي تغنيها عن استيراد سلعة تامة الصنع من الخارج و غاب عنها أنها طالما لا يوجد لديها صناعة متقدمة للمواد الوسيطة و الإنتاجية، فإنها سوف تقوم باستيراد هذه المواد و المكونات من الخارج، مما يشكل ضغط كبيرا على ميزان المدفوعات .

[1] زرقين عبود، **تحليل وتقييم منهجية اختيار السياسات الصناعية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2008، ص 17

3. السعي للاستقرار من حيث العملات الأجنبية:

و ذلك عن طريق توسيع قاعدة الإنتاج الوطني و تنويع الصادرات و تقليل الاعتماد على تصدير المواد الأولية الزراعية و الخامات المعدنية، و الملاحظ أن تقلبات أسعار السلع الصناعية قليلة الحدة لأنها لا تتأثر كثيرا بالعوامل الطبيعية على عكس السلع الزراعية و الأولية التي تتميز بعنف التقلبات في الأسعار و في حجم الإنتاج، كذلك فإن خبرة السنوات الماضية تشير إلى أن شروط التجارة تكون في أغلب الأحيان في صالح الدول الصناعية أو المصدرة للمصنوعات.

4. السعي إلى التخفيف من حدة البطالة:

و ذلك بشرط أن تكون المشروعات الجديدة جيدة و ناجحة، يشترط كذلك أن تكون إنتاجية الأفراد الذين سوف يعملون فيها أعلى من إنتاجيتهم في قطاع الزارعة الذي سوف يسحبون منه، إن توفر هذين الشرطين من شانه أن يؤدي إلى نجاح المشروعات الصناعية في تحقيق كل من هدف العمالة و هدف زيادة الدخل الوطني، و لكن يجب أن ننوه هنا إلى أن كثيرا من المشاريع الحديثة أصبحت من النوع الذي ستخدم رأس المال بشكل كثيف لذلك يجب العمل على التوفيق بقدر الإمكان بين هدف العمالة و هدف الاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة أو المتطورة، و يلاحظ أن البلدان النامية تعتمد على استيراد التكنولوجيا المصنوعة في البلدان المتقدمة و هي بطبيعتها تكنولوجيا كثيفة استخدام رأس المال و قليلة اليد العاملة أي أن البلاد النامية يثقل كاهلها بمصانع عالية التكلفة الرأسمالية، هذا في الوقت الذي لاتحل فيه الصناعات الجديدة مشكلة البطالة في هذه البلاد، و يكثر الكلام على ما يسمى بالتكنولوجيا الوسطية و الحاجة الماسة إلى إنشاء فرص عمل للأيدي العاملة الوفيرة في هذه البلاد.

5. السعي إلى إيجاد سوق للخامات المحلية:

و ذلك باستخدام الموارد الطبيعية المحلية استخداما أفضل بكثير مما لو تم تصديرها بشكلها الأولى، و ذلك أن تصنيع هذه الموارد محليا ينشا قيمة مضافة أكبر فضلا عن الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه العملية في تنشيط قطاعات كثيرة في الاقتصاد الوطني و لاسيما تكوين المهارات التي تكون البلدان النامية بأمس الحاجة إليها. فتصنيع النفط الخام ينشأ علاقات تشابكية مع العديد من الأنشطة الصناعية و الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث توفر منتجات هذه الصناعة مداخلات أساسية لصناعة مرتبطة مع الأنشطة الاقتصادية المختلفة الأخرى، كما أن أسعار المنتجات النفطية في السوق العالمية أعلى بكثير من أسعار النفط الخام.[1]

[1] زرقين عبود، مرجع سابق، ص: 18

6. السعي للتنوع في بناء الهيكل الاقتصادي:

إن التنوع في بناء الهيكل الاقتصادي يقصد به تخفيض الاعتماد على قطاع واحد في التنمية الاقتصادية ، أي أن التركيز على قطاع واحد في التنمية و إهمال القطاعات الأخرى قد يشكل مشكلة في أي بلد، و على المقررين الاقتصاديين أن يضعوا ذلك في حسابهم، حيث أن تجربة الدول النفطية تبين أن الاعتماد على قطاع واحد مثل النفط أثناء فترة هبوط الأسعار كما هو حاصل الآن (2015) تسبب في خسائر جسيمة في اقتصاديات هذه الدول.

7. التصنيع يخلق الطلب على المنتجات الزراعية:

حيث أن التصنيع يعتمد على المنتجات الزراعية كمواد الخام، و بالتالي يعتبر سوقا لهذه المنتجات، كما أن الزراعة تحتاج إلى تكنولوجيا حديثة مثل الآلات و المعدات و التي تتسبب في زيادة المنتجات الزراعية، و بالنظر إلى خبرة الدول الصناعية فإن التصنيع وصل إلى هذا الهدف في خلق الطلب على المنتوجات الزراعية، و ذلك يمكن أن يكون أكثر نجاحا في الدول التي تعتمد على الزراعة وترغب في التصنيع.

8. التصنيع يساعد على موازنة مشكلة الأجور:

من أهداف التصنيع هو تسهيل موازنة مشكلة الأجور و هذه الميزة التي يقدمها التصنيع لها عنصران فمشكلة موازنة الأجور يمكن أن تحل إما عن طريق المكاسب الناتجة عن التصدير أو الادخار لغرض الانتشار الزراعي و الصناعي و هذا هو السبب الذي يجعل العديد من الدول النامية لها توجهات في تصدير المنتجات الزراعية و الصناعية. و وفقا لهذا النقاش بين التصنيع القصير الأمد و الطويل الأمد فإن المنتجات الصناعية لها دخل أعلى من المنتجات الزراعية، لذلك فمع ازدياد الدخل و الطلب على المواد المصنعة فإن الطريقة الوحيدة لتسهيل التوازن الحالي للأجور هو عن طريق القطاع الصناعي لكن ذلك أيضا يعتمد على استراتيجيات التصنيع التي ستتخذ بالنظر إلى الموازنة بين البضائع الإنتاجية و الاستهلاكية.

9. التصنيع يزيد من النمو الاقتصادي:

يعد التصنيع هدفا أساسيا للتنمية الاقتصادية في معظم الدول النامية و ذلك باعتبار أن التنمية الصناعية أمر ضروري لتحقيق أعلى المعدلات للنمو الاقتصادي و توفير الاحتياجات الأساسية للسكان و خلق فرص عمل هائلة و خلق اقتصاد متنوع و رفع مستوى التغيرات الاجتماعية النفسية و التعليمية للمجتمع. كل هذه الأهداف يجب أن تتحقق عن طريق النمو الاقتصادي و هذا النمو يرتبط بعدة عوامل مثل العلاقة التي تربط الصناعة و البنى التحتية ببدائل الاستيراد و اختبار تأثير مقدار المنتوجات في المخرجات الصناعية على النمو الاقتصادي.[1]

[1] زرقين عبود، مرجع سابق، ص: 19- 20

10. الاستفادة من أثار الانتشار والجذب:[1]

يتميز القطاع الصناعي عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى بقوة جدب ذاتية يمارسها بقوة على مختلف الأنشطة التي يتكون منها الاقتصاد ذلك انه نتيجة للعلاقات المتداخلة الأفقية و الرأسية المتبادلة بين الصناعات المختلفة، فإن الاستثمار في صناعة معينة من شأنه أن يخلق فرصا استثمارية جديدة في مجالات صناعية أخرى. كذلك يدفع الاستثمار في هذا المجال على تغيير الظروف القائمة للعرض و الطلب على أساس أنه يؤدي إلى ظهور سلع جديدة لم تكن موجودة في الأصل، كما أنه يخلق دخولا جديدة و يرفع من مستواها و هذا من شأنه أن يزيد من حجم و هيكل الطلب القائم الأمر الذي لابد أن تكون له آثار إيجابية على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى. بالإضافة إلى ما يحققه القطاع الصناعي من أثار واضحة على مستوى الإنتاجية للفرد و المعرفة التقنية و التكنولوجية و مستوى المهارات السائدة.

من هنا نرى أن نجاح عملية التنمية الاقتصادية تتوقف على القدرة على تصحيح الاختلالات الهيكلية السائدة و يعتبر التصنيع الوسيلة الأساسية للقضاء على هذه الاختلالات الهيكلية. و لا يتوقف نجاح التصنيع على مجرد رفع معدل الاستثمار في الصناعة، بل يجب ألا يقل حجم هذه الاستثمارات عن حد أدنى و ذلك لمواجهة العقبات الأساسية أمام عملية النمو الصناعي و المتمثل في ضيق نطاق السوق و كذلك لتحقيق الاستثمارات المطلوبة في الزراعة و قطاع رأس المال اللازمة لنجاح عملية التصنيع. و لعله من المهم الإشارة إلى الصناعة و قد أصبح لها دور أساسي في خطة التنمية في الدول النامية التي يمكن أن تتوفر لديها مجموعة من الظروف المحلية و الدولية المناسبة للدخول في مجال التطور الصناعي، و فيما يلي استعراض موجز لأهم هذه الظروف الإيجابية :

- إن الصناعات التي تقيمها الدول النامية ليست صناعات جديدة تحتاج إلى بحوث و تجارب و إنفاق رؤوس أموال ضخمة لتطويرها، و إنما هي صناعات يمكن استيعاب تقنيتها و شراء معداتها بسهولة و يسر.
- إن جزء من الأموال اللازمة للمشاريع الصناعية الجديدة، قد أصبح أكثر توافر عن ذي قبل فرأس المال يمكن الحصول عليه من عدة وكالات دولية، و من عشرات المصادر المصرفية الخاصة، و كذلك من الشركات الصناعية الراغبة في العمل في الدول الأجنبية، و عليه فأن رأس المال الأجنبي يلعب دورا هاما في اتجاه زيادة معدلات التصنيع في الكثير من الدول النامية.
- يمكن التغلب على مشكلة نقل و استيعاب التكنولوجيا الحديثة بواسطة مساهمة الشركات الأجنبية الوافدة، حيث تشترط الدول المضيفة أن تتحمل المشاريع الصناعية الأجنبية مسؤولية أعداد و تدريب المهارات المحلية اللازمة للصناعة و هذه الدول تحقق بهذا الأسلوب أكثر من هدف، إلى جانب الفوائد المالية للمشروع، فإن

[1] زرقين عبود، مرجع سابق، ص: 21

تدريب العمال المحليين يساهم في التغيير الاجتماعي و يخلق طبقة عاملة جيدة التأهيل يمكن أن تساهم بدورها في توسيع قاعدة الخبرات الصناعية في الاقتصاد الوطني.

- كما أن ازدياد الاهتمام الحكومي بالنشاط الصناعي في الدول النامية من شأنه أن يدعم حوافز القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال، ليس خافيا أن نشاط القطاع الخاص جد مهم لمساعدة القطاع العام في تحقيق الأهداف الاقتصادية و التنمية الصناعية.

المطلب الخامس: مقومات التصنيع:

توجد عدة مقومات و اعتبارات إذا ما توافرت في دولة ما فمن شأنها أن تجعل منها دولة صناعية بامتياز، و هذا لا يغني عن أن تمتلك تلك الدول سياسة اقتصادية و صناعية رشيدة، فكم من دولة غابت عنها بعض أو جل هذه المقومات، و لكن بفضل سياساتها أصبحت قوة صناعية لا ستهان بها، و بالعكس، فكم من دولة توافرت لها كل الإمكانات لقيام صناعة حديثة، و لكن بسياساتها الارتجالية أو الخاطئة بقيت تراوح مكانها.

و من أبرز المقومات التي يمكن للدولة أن تعتمد عليها للقيام بتطوير صناعتها المحلية نجد ما يلي:[1]

1. حجم الدولة:

لاشك أن حجم الدولة يؤثر على درجة الاستفادة من وفرات الحجم الكبير، و كذلك درجة التنافسية بين المنتجين في الداخل، إذ كلما كبرت الدولة كبر حجم السوق الداخلي و كذلك حجم المشروعات الصناعية و عددها، مما يمكن من الاستفادة من وفرات الحجم الكبير بدرجة كبيرة. كما يؤدي تعدد المشروعات الكبيرة إلى إذكاء روح المنافسة بين المنتجين و هذا بدوره ينعكس إيجابا على نوعية الإنتاج و بالتالي انخفاض أسعار البيع للمستهلكين.

2. وفرة الموارد الطبيعية:

تستفيد الصناعة المحلية من توافر الموارد الطبيعية فهي تعتبر من مدخلات الإنتاج التي لا غنى لأي صناعة عنها، كما أن عائدات تصدير هذه الموارد الطبيعية توفر رؤوس الأموال اللازمة للمشروعات الكبيرة، و يلاحظ هنا أن وفرة الموارد الطبيعية يعتبر بمثابة سلاح ذي حدين، يمكن أن يكون مضرا بعملية التصنيع حيث أن وفرة الأموال الناتجة عن تصدير المواد الأولية قد تؤدي إلى المماطلة في تنفيذ السياسة الخاصة بتصنيع المنتجات و تصديرها في شكل سلع نهائية، كما أن ارتفاع الأجور في قطاع المنتجات الأولية يؤدي إلى ارتفاع أجور الصناعة التحويلية و من ثم تكاليف الإنتاج.

[1] محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات الصناعة و التصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص ص: 12- 16

3. الموقع الجغرافي:

يمكن أن يكون الموقع الجغرافي المميز لدولة ما كالوقوع بالقرب من الطرق البحرية أو الأسواق العالمية الهامة مثل السوق الأوروبي أو السوق الأمريكي حافزا لنشوء صناعة قابلة للتصدير، غير أن هذا ليس صحيحا دائما فالتحول الصناعي في اليابان مثلا البعيد كل البعد عن الأسواق العالمية و مع ذلك نجح في أن يكون من أكبر القوى الاقتصادية في العالم، و نفس الشيء ينطبق على الدول الحديثة العهد بالتصنيع ككوريا الجنوبية و تايوان...

4. الروابط الاقتصادية التمييزية:

و يقصد بذلك تمتع الدولة بمعاملة تفضيلية في الدخول إلى سوق الدول الصناعية الكبيرة بفضل تعريفة جمركية مميزة، و لو أن الوقع أثبت أن الدول النامية لا تستطيع الاستفادة بالكامل من التفضيلات المقدمة إليها، و ذلك لظروف خاصة بهذه البلاد و بمنتجاتها. و من الجذير بالذكر هنا أن كوريا الجنوبية و تايوان استطاعتا دخول السوق الأمريكي رغم أنهما لا تتمتعان بأي مزايا تفضيلية.

5. الاستثمارات الأجنبية:

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما في عملية التصنيع، و هذا لا يتوقف على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فحسب، و لكن على توجيه هذه الاستثمارات أيضا، فمثلا إذا ركزت هذه الاستثمارات على العمل في السوق المحلية تحت مظلة الرسوم الجمركية المرتفعة فإن النتائج لن تكون طيبة، و سوف ينتهي الأمر بخسارة صافية للنقد الأجنبي للدولة المضيفة، و هذا لأن الدولة سوف تضطر إلى استيراد المواد الخام و الآلات و قطع الغيار ثم تقوم بتحويل الأرباح إلى الخارج، مما يجعل النقد الأجنبي الذي ثم إنفاقه يفوق ذلك الذي كانت ستتحمّله الدولة فيما لو اشترت السلعة جاهزة من الخارج.

6. المعونات الأجنبية:

تختلف أهمية هذا العنصر حسب ظروف كل بلد، و هنا ليس المهم حجم المعونات المقدمة لعملية التنمية الاقتصادية، بل المهم هو شروط هذه المعونات، و هل هي معونات حرة أم مقيدة؟ فالمعونات المقيدة التي تقدم للصناعة كثيرا ما تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي، كما أن معونات الغذاء التي تقدم إلى الدول النامية يمكن أن تؤدي إلى إعاقة التنمية الزراعية في هذه البلاد.

7. المستوى التعليمي:

للتعليم أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية و تتوقف درجة التعلم و نوعيته على سياسات الحكومة الخاصة بالاستثمار في رأس المال البشري، لكن التعليم وحده لا يكفي لتحقيق التنمية الصناعية، فهو شرط لازم لكن غير كافي.

8. الاستقرار السياسي و الاجتماعي:

و هنا نقصد صفة الاستقرار أما طبيعة النظام فلا علاقة لها بالتنمية الصناعية التي كما تنجح في نظام ديموقراطي يمكن أيضا أن تنجح في ظل نضام دكتاتوري، و يساعد استقرار الظروف السياسية و الاجتماعية في عملية التنمية الصناعية، فالظروف غير المستقرة تؤثر سلبا عملية التنمية خصوصا على الاستثمارات الأجنبية خصوصا.

المبحث الثاني: السياسة الصناعية و دور الدولة في ترقية القطاع الصناعي.

في هذا المبحث سنسلط الضوء على تدخل الدولة في النشاط الصناعي من خلال السياسة الصناعية التي هي جزئ من كل أكبر هو السياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية و أهدافها.

ثمة عدة مقاربات للسياسة الاقتصادية حاولت تحديد ماهيتها و مجالاتها و أهدافها، تباينت فيها الأفكار و المفاهيم حسب نظرة كل اقتصادي و المدرسة التي ينتمي إليها، فإذا كانت المرجعية الاشتراكية القائمة على الدور المركزي المهيمن للدولة في النشاط الاقتصادي قد حسمت أمورها منذ البداية بإعطاء الأولوية المطلقة للسياسات الاقتصادية الحكومية و إهمال أو محاربة القطاع الخاص فيما يعرف بالمخططات الثلاثية و الرباعية و الخماسية، فإن الأمر يختلف في بقية المرجعيات و الأنظمة الاقتصادية. ففي ظل النظام الليبرالي الحر القائم على مذهبية السوق و حرية المبادلات و الدور المحدود و الهامشي للدولة، لم تعرف السياسات الاقتصادية مجالها في النظام الرأسمالي فكرا و ممارسة إلا بعد أزمة الكساد العظيم سنة 1929 عندما علت أصوات بعض الاقتصاديين الرأسماليين يتقدمهم جون مينارد كينز للمطالبة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.[1]

1. تعريف السياسة الاقتصادية

ثمة عدة تعريفات قدمت للسياسة الاقتصادية نذكر منها الآتي:[2]

عرف الاقتصادي J.Tinbergen السياسة الاقتصادية بأنها "السعي المستمر لتحقيق النظام الأمثل و إدارته، مما يعني من جهة استمرار السياسة الاقتصادية و عدم انقطاعها أو ركونها للجمود و السكون بمجرد تحقيق بعض نتائجها، و من جهة أخرى استهدافها تحقيق النظام السوسيو اقتصادي الأقرب إلى تيسير سبل معاش الناس و تمكينهم من تلبية كل أو جل حاجياتهم المادية و المعنوية للوصول إلى الرفاه المادي و الاستقرار الاجتماعي".

[1] جمال سالمي، "السياسة الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة"، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة تلمسان، الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2004، ص: 1

[2] مرجع نفسه، ص: 2

و بالنسبة لمحمد فرحي الذي عقد عدة مقارنات بين سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام و الأنظمة الوضعية فالسياسة الاقتصادية هي "سعي مستمر و دائب باستعمال وسائل و اتخاذ تدابير و إجراءات من طرف الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية و حسن إدارتها و العمل على إدامتها".

كما عرفها (محمد عبد المنعم عفر، 1995) بأنها "الإجراءات العملية التي تتخذها الدولة بغية التأثير في الحياة الاقتصادية"، هو التعريف الذي يرتكز على دور الدولة في وضع و تنفيذ و متابعة السياسة الاقتصادية التي تشمل تلك الإجراءات العملية في مختلف مناحي و مجالات النشاط الاقتصادي.

و يعرفها (محمد أنس الزرقاء، 1989) ذو المرجعية الإسلامية بأنها "السعي بوسائل اقتصادية مباحة لتحقيق واقع هو أقرب إلى أهداف المجتمع"، هذا التعريف الذي لا يكتفي بالجانب الاقتصادي فقط (السعي) و لا حتى بمجرد الوصول للغاية الاجتماعية و الهدف النهائي من السياسة الاقتصادية (الرفاهية الاجتماعية) بل يقيد ذلك كله بالجانب الشرعي الذي لا يسمح باستخدام وسائل غير شرعية و غير مباحة في السياسة الاقتصادية.

و قد أجمعت التعاريف السابقة على أن السياسة الاقتصادية هي تدخل الدولة للتأثير على سيرورة النشاط الاقتصادي، بغية تحقيق أهداف تكون مرسومة سلفا من أجل تحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

2. أهداف السياسة الاقتصادية:[1]

يمكن اعتبار أي سياسة اقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأربعة أهداف المشار إليها في ما يصطلح عليه ب «مربع كالدور »، و هي الأهداف الأساسية الأربعة لأية سياسة اقتصادية قام بتصميمها، الاقتصادي نيكولاس كالدور سنة 1960، و أصبحت تعرف ب « المربع السحري » الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس، يحتوي الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الاقتصادية، و هي:

- **الهدف الأول**: هو هدف النمو، و هو يقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام.
- **الهدف الثاني**: هو هدف التوظيف، و هو يقاس باستعمال النسبة المئوية للبطالة من مجموع السكان النشطين.
- **الهدف الثالث**: هو هدف استقرار الأسعار، و هو يقاس بالنسبة المئوية للتضخم.
- **الهدف الرابع**: هو هدف استقرار الحسابات الخارجية، و هو يقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي الخام.

و يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

[1] راتول محمد و صالح كروش، "تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، لبنان،2014، ص: 91- 92

الشكل 2-1: رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور

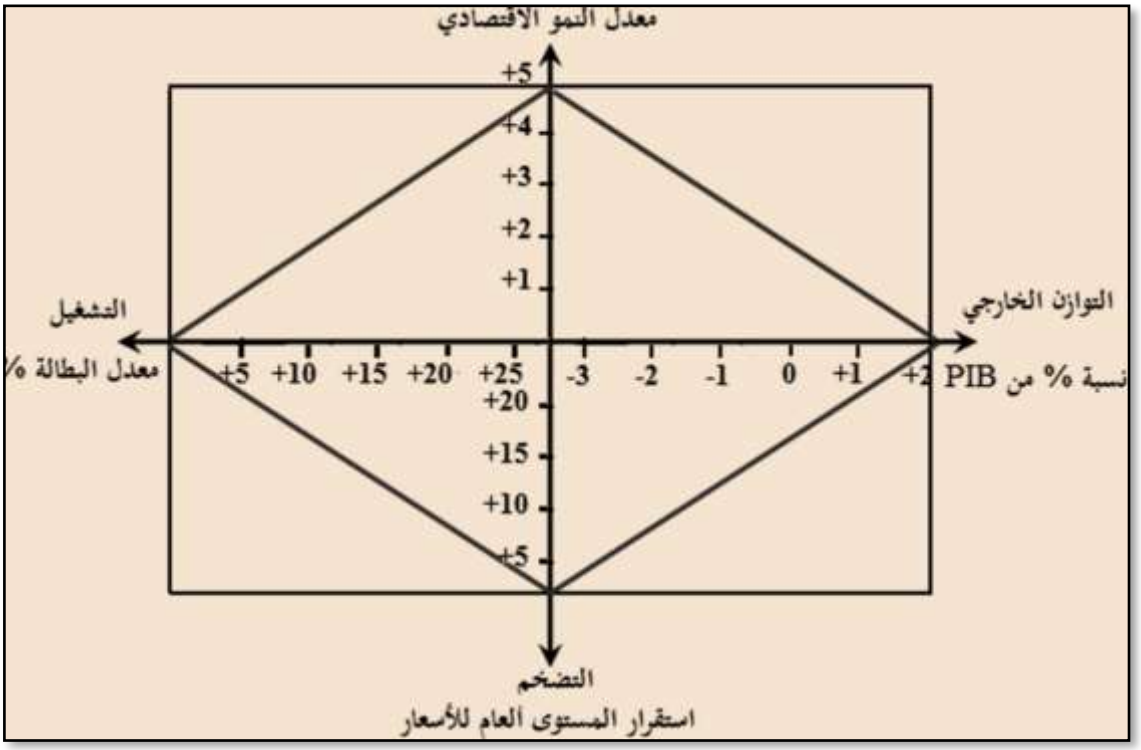

مصدر: راتول محمد و صالح كروش، مرجع سابق، ص: 92

و نظرا لصعوبة الوصول لنتائج جيدة لمجموع هذه الأهداف مجتمعة نتيجة للتعارض الموجود بينها، فقد قام كالدور سنة 1966 باقتراح قانون يعرف بقانون « كالدور فيردورن » الذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بيانيا بين معدل النمو في الاقتصاد و المعدلات الثلاثة الأخرى عن طريق إعطاء قيم كمية لتلك المعدلات.

و عليه و تبعا لخصائص المربع، يمكننا قياس أثر السياسات الاقتصادية و هذا بربط مختلف المحاور المكونة له مع بعضها البعض، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا و كان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، و كانت هناك بطالة منخفضة، بالإضافة إلى كون رصيد ميزان المدفوعات الخارجي موجبا، فإن واجهة المربع مهمة جدًا، و توحي بأمثليه سير الاقتصاد الوطني، و تبين مدى فعالية السياسة النقدية المتبعة من طرف السلطات.

و نجد في رؤوس محاور المربع السحري الوضعية التالية:

- ✓ معدل النمو الاقتصادي في حدود 5%.
- ✓ قيمة الصادرات – الواردات/الناتج المحلي الإجمالي تساوي 2%.
- ✓ معدل البطالة يساوي 0%.

✓ معدل التضخم يساوي 0%.

و من ثم، فإن الوصل بين القمم الأربع يشكل المربع السحري لكالدور، بحيث كلما اتجهت هذه القمم إلى داخل المربع السحري على طول المحاور، أصبح الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة، و هو بالتالي يمثل لنا الوضعية الاقتصادية للبلد على امتداد سنوات مختلفة، من خلال امتداد قمم المربع و اتساع مساحته.

المطلب الثاني: أنواع السياسات الاقتصادية.

يمكن تقسيم السياسات الاقتصادية حسب المدى الزمني و الآثار المتوقعة إلى قسمين اثنين هما:[1]

- السياسات الظرفية و التي تتعلق بالسياسة النقدية و الميزانية.
- السياسات الهيكلية تتمثل في السياسة الصناعية و الاجتماعية.

1. السياسات الظرفية:

في هذا القسم نجد كلا من السياسة المالية و السياسة النقدية:

أ. السياسة المالية:[2]

اشتق مصطلح السياسة المالية أساسًا من الكلمة الفرنسية "Fisc" و تعني حافظة النقود أو الخزانة، و إن كانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة و ميزانية الدولة، و تعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب "السياسة المالية و دورات الأعمال" للبروفيسور .Alain HANSEN

و يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نسوق بعضها على سبيل المثال و ليس على سبيل الحصر.

- **التعريف الأول**: السياسة المالية هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة.
- **التعريف الثاني**: هي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية.

---

[1] خواني ليلى، "السياسات الاقتصادية الهيكلية حالة الاتصالات السلكية و اللاسلكية في الجزائر"، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، بجامعة تلمسان، الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2004، ص: 1

[2] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2005، ص ص: 47-49

➢ **التعريف الثالث:** هي مجموعة الأهداف و التوجهات و الإجراءات و النشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي و المجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام و تنميته و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة.

من خلال التعريفات السابقة، نستطيع القول أنها جميعا تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات و النفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية و إشاعة الاستقرار الاقتصادي و تحقيق العدالة الاجتماعية و إتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزع الدخول و الثروات.

ب. السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار لعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، و لما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. كما أنها تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى و حاجات المتعاملين الاقتصاديين. و هي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، معدلات الفائدة، و على شروط القروض. و يمكن لهذه السياسة أن تكون تقييدية، بمعنى أنها تسعى إلى تقليص عرض النقود و رفع معدلات الفائدة قصد كبح نمو الناتج المحلي الخام، خفض التضخم، أو رفع سعر صرف العملة الوطنية. و يمكن لهذه السياسة أن تكون توسعية، و تسعى إلى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدل الفائدة تشجيعا لزيادة الاستثمار و منه نمو الناتج الداخلي الخام.[1]

و يعرفها George PARIENTE على أنها "مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، و من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف". و هي حسب فوزي القيسي " التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف السيطرة على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق عرض النقود و توجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية".[2]

[1] حنان بن عاتق و صاري زهيرة، "تأثير خطر معدل الفائدة على السياسة الاقتصادية"، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، بجامعة تلمسان، الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2004، ص: 1

[2] مرجع نفسه، ص: 2

و من خلال التعاريف السابقة فإن أي تعريف شامل و كاف للسياسية النقدية لابد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة و هي: [1]

- ✓ الإجراءات و الأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية.
- ✓ تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية و سلوك الأعوان المصرفية و غير المصرفية.
- ✓ تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية.

2. السياسات الهيكلية:[2]

تهدف السياسات الاقتصادية الهيكلية إلى تغيير الظروف و الشروط التي تقود تطور هياكل المجتمع و إحداث تغيرات عميقة فيه، كتغيير هياكل المؤسسات الاقتصادية من حيث أحجامها، مهامها، و أنشطتها، تغيير النظام المالي و أساليب التمويل.

و هناك بعض البنيات و الهياكل المكونة للبيئة التي يمارس فيها النشاط الاقتصادي و هي ذات طبيعة اجتماعية و سياسية، مثل الهيكل الديمغرافي (حسب الأعمار، الجنس)، الهياكل الاجتماعية (القيم، المعايير...إلخ)، الهياكل القانونية، و الهياكل السياسية.

و السياسات الهيكلية، على خلاف السياسات الظرفية التي تتعلق بالمدى القصير، مداها الزمني طويل، إذ يتعلق الأمر بجعل الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية تنمو تدريجيا بشكل يسمح بتحسين الفعالية و الأداء الدائم للجهاز الإنتاجي، و بالتالي يؤدي إلى رفع الأداء الاقتصادي الكلي.

و على العموم تهتم السياسات الهيكلية بإصلاح الأطر و الأسس الخاصة بالسياسة الاقتصادية و تتناول السياسة الهيكلية من منظور صندوق النقد الدولي ما يلي:

- ✓ الخوصصة و إعادة هيكلة القطاع العام.
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ إصلاح نظام الأسعار و تحريرها.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية.
- ✓ إصلاح القطاع المالي.
- ✓ السياسات الصناعية.

---

[1] مفتاح صالح، "السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى"، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، بجامعة تلمسان، الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2004، ص: 3

[2] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 235- 236

المطلب الثالث: مفهوم السياسة الصناعية و أنواعها.

1. تعريف السياسة الصناعية:

من بين المشاكل التي تطرحها السياسة الصناعية هو تحديد مدلول الصناعة، ذلك أن المفهوم الواسع للصناعة يتضمن مختلف الخدمات المسوقة (تصور، بحث، تسيير...) للمؤسسات أما المفهوم الضيق فهو لا يعني إلا الصناعات المعملية و هو ذلك النشاط الهادف إلى تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة الصنع في المصانع أي بمفهوم القطاع الثاني لدى كولين كلارك.[1] و من التعاريف المقدمة للسياسة الصناعية نورد ما يلي:

التعريف الأول: " السياسة الصناعية هي عبارة عن مجموعة من التدابير العمومية الموجهة للتأثير على النمو العفوي للقطاع الصناعي سواء عن طريق الأمر أو التحفيز".[2]

التعريف الثاني: "السياسة الصناعية هي مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الحكومة مثل التعريفة الجمركية و غير الجمركية، الدعم، سعر الصرف، الائتمان الصناعي، سعر الفائدة ... الخ للتأثير على القرارات الصناعية و السلوك الصناعي و حماية الصناعات الناشئة".[3]

التعريف الثالث: "تتشكل السياسة الصناعية من مجموع التدخلات الحكومية التي تعمل على تغيير الميكانيزمات الهادفة إلى تنظيم تخصيص الموارد بغية تحسين أداء الجهاز الإنتاجي".[4]

2. أنواع السياسة الصناعية:

يمكن التمييز بين نوعين من السياسات الصناعية هما السياسة الصناعية العامة و السياسة الصناعية النوعية. فتهدف الأولى إلى خلق الظروف الملائمة للتنمية الصناعية على العموم فهي لا تميز بين فروع أو مناطق النشاط الصناعي، و يتعلق الأمر بالمساعدة على البحث، التطوير، الاستثمار، و التصدير. في حين لا تتوجه السياسة النوعية إلا إلى جزء من المؤسسات الصناعية تبعا للفرع أو تبعا لتوطنها ضمن منطقة جغرافية معينة. و في العادة تكون السياسة النوعية مؤقتة في حين يمكن أن تكون السياسة العامة دائمة.[5]

كما أوضحنا سابقا و من خلال الجدول التالي، فإنه يمكن للسياسة الصناعية أن تستهدف منتجات معينة، أو أنشطة معينة، أو شركات معينة داخل القطاع دون الحاجة إلى استهداف القطاع ككل. كما يمكن للسياسة الصناعية أن تركز على القضايا الأفقية التي تتصل بالصناعة بشكل مباشر، مثل البحث و التطوير، الابتكار و

---

[1] عبد المجيد قديي، مرجع سابق، ص: 243

[2] خواني ليلى، مرجع سابق، ص : 4

[3] أحمد الكواز ، السياسات الصناعية، المعهد العربي للتخطيط، على الرابط التالي:www.arab-api.org/images/.../114_develop_bridge3.pdf أطلع عليه يوم 08-11-2015.

[4] Gérard DUTHIL et *al*, **Politiques Economiques**, Imprimé de France, France,1997, p : 454

[5] عبد المجيد قدي، مرجع نفسه، ص: 244

الاستثمار، أو التركيز على الموضوعات الأساسية مثل التعليم، الصحة، و عادات العمل التي لها أثر غير مباشر على الصناعة و على القطاعات الأخرى. و هي تضم أيضًا أي برنامج قصير كان، أو متوسط، أو طويل الأجل يهدف إلى تحقيق التنمية الصناعية، سواء قام بصياغتها أو تنفيذها القطاع الخاص، أو العام، أو المؤسسات غير الحكومية. [1]

و أخيرًا، فإنه لا يلزم بالضرورة أن يتم تنفيذ السياسات الصناعية في إطار نظام التخطيط المركزي فقد تنتج تلك السياسة عن تضافر جهود الحكومة و القطاع الخاص و المنظمات غير الحكومية و هو الأسلوب الذي تنتهجه كافة الدول المتقدمة.[2]

[1] الورقة الخضراء عن السياسات الصناعية في مصر، وحدة دعم السياسات بمركز تحديث الصناعة، 2003، ص7-8

[2] مرجع نفسه، ص: 8

الجدول 2-1 تصنيف السياسات الصناعية

السياسات الصناعية العامة أو غير الانتقائية	تستهدف هذه السياسات جميع قطاعات الاقتصاد بالتساوي. و يمكن أن تتضمن على سبيل المثال، السياسات التي تقوم بتشجيع الإنفاق الاستثماري، أو توزيع الموارد بشكل عام. كما تندرج أيضاً السياسات التي تستهدف التعليم، الصحة و الموضوعات الثقافية تحت هذه الفئة.
السياسات الخاصة بأنشطة محددة	هذه السياسات غير محددة بالنسبة لقطاعات صناعية معينة، بل تكون انتقائية بالنسبة لأنشطة معينة في العملية الإنتاجية (مثل البحث و التطوير، أو الابتكار) .
السياسات الخاصة بأقاليم أو مناطق محددة	قد تشترك هذه السياسات مع الفئتين السابقتين، نظراً لأن السياسات الإقليمية يمكن أن لا تستهدف صناعات أو أنشطة معينة، لكنها قد تتلاقى كذلك مع الفئات الخاصة بصناعات محددة.
السياسات الخاصة بصناعات محددة	تتوجه هذه السياسات لقطاعات صناعية محددة. ومن بين هذه السياسات، هناك السياسات التي تهدف إلى تطوير الصناعات عالية التقنيات، فضلاً عن السياسات التي تهدف إلى مساعدة الصناعات المتعثرة (المنهج الضيق للسياسات الصناعية).
السياسات الخاصة بشركات محددة أو السياسات الخاصة بمشروعات محددة	تتوجه هذه السياسات لخدمة شركات معينة، أو تقديم المساعدة الموجهة لتطوير تكنولوجيا معينة أو منتجات معينة.

مصدر: الورقة الخضراء عن السياسات الصناعية في مصر، مرجع سابق، ص7-8

المطلب الرابع: محاور السياسة الصناعية.

تدور الإجراءات التي تتخذها الحكومات، و التي تهدف أساسا لصياغة سياسة صناعية متكاملة من أجل تحقيق تنمية مستدامة، حول المحاور التالية:[1]

- السياسات و التشريعات: توفير البيئة التشريعية الملائمة لتحفيز القطاع الصناعي و دعمه ، و تشجيعه على تبني الاستراتيجيات الملائمة مثل تطوير المنتجات و الاندماج و إحداث الترابط الذي يهدف إلى تعزيز تنافسية الصناعات و أن تكون السياسات الصناعية متناسقة مع السياسات و التشريعات الاقتصادية التي تؤثر على الاستثمار و النشاط الاقتصادي من خلال منظومة مترابطة و متناغمة من السياسات و التشريعات .
- الإجراءات الحكومية : تطوير مفهوم الحكومة و أدائها بحيث تكون قادرة على تقديم أفضل الخدمات و أجودها للقطاع الصناعي و بأسرع وقت ممكن و بأعلى درجات الشفافية و المصداقية .
- البنية التحتية و الخدمات المساندة و المعلوماتية: توفير بنية تحتية ملائمة في مختلف مناطق الوطن لتقديم خدمات متميزة للقطاع و تساهم في تسهيل التنافسية و تعزيزها.
- الدعم الفني و المالي غير المباشر و البحث و التطوير و الإبداع: تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية على المستوى المحلي و الدولي من خلال تقديم الدعم الفني و المالي غير المباشر للمؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة و الناشئة لتمكينها من زيادة الإنتاجية و تحسين الجودة و تخفيض الأسعار.
- تنمية الصادرات: زيادة حجم الصادرات الصناعية بمعدل سنوي للأسواق التقليدية من خلال تبني استراتيجيات أكثر فاعلية .
- تشجيع الاستثمار: توفير بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات الدولية و تأمين أسباب النمو و النجاح و الربحية لها ، و السعي لتحقيق زيادة حجم الاستثمار الكلي الصناعي سنويا عن طريق تبني تشريعات و سياسات استثمارية موجهة و متماشية مع السياسة الصناعية الوطنية .
- الموارد البشرية: تبني استراتيجية الموارد البشرية و استراتيجية التشغيل و التعليم في سبيل رفع كفاءة القطاع الصناعي و ذلك بتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم العالي و التكوين المهني و بين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل .
- البيئة: المحافظة على البيئة (الإنسان ، الهواء ، المياه، التربة) و المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تشجيع المؤسسات الصناعية على الالتزام بالتشريعات و الإجراءات و المواصفات البيئية و تبني سياسات و ممارسات رفيقة بالبيئة .

---

[1] حطاب مراد، دور السياسات الصناعية في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية، ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة، 2011، ص 30- 31

- المواصفات و المقاييس: رفع مستوى جودة المنتجات المحلية و تعزيز مقدرة الصناعة لإنتاج سلع ذات مواصفات عالية لتحقيق النجاح في التصدير إلى الأسواق المستهدفة و حماية الأسواق المحلية من السلع المستوردة المقلدة.
- الطاقة: مواجهة ارتفاع كلفة الطاقة و المشتقات النفطية و تذبذب الأسعار على الصناعة و خاصة الصناعات التي يشكل عنصر الطاقة كلفة كبيرة عليها، و ذلك من خلال توفير بدائل من مصادر الطاقة التي تخفف من مشكلة ارتفاع الطاقة و تقلل الأثر السلبي على البيئة.
- الشراكة بين القطاعين العام و الخاص: تفعيل آلية واضحة من اجل شراكة فاعلة بين القطاعين العام و الخاص من خلال متابعة و إعداد السياسات الصناعية و تنفيذها و متابعة كافة الأمور المتعلقة بالتنمية الصناعية، و تشكيل اللجنة الوطنية للتنمية الصناعية من القطاعين العام و الخاص .

المطلب الخامس: أدوات السياسة الصناعية

يمكن للحكومة التأثير على نمو الهياكل الصناعية من خلال استعمال العديد من الأدوات و الوسائل و لعل أهمها:[1]

1. المساعدات المالية:

تتم مساهمة السلطات العمومية في دعم الصناعات و الاستثمار الخاص عن طريق المساعدات المالية التي تأخذ في العادة شكل نفقات ضريبية أو إعانات لفوائد و علاوات رأس المال. و تهدف هذه الإعانات إلى جعل المشاريع ذات مردودية.

2. الأسواق العمومية:

يمكن للسلطات العمومية عن طريق مشترياتها ممارسة بعض التأثير على التطور الصناعي، إذ يمكن لسياسة الشراء لدى الإدارات العمومية أن تؤدي دورا مؤثرا، فالدولة الساعية إلى الضبط الاقتصادي و الوصية على الاقتصاد القومي تنظر إلى الأشياء من زاوية واسعة، و بالتالي لا تركز على السعر في اتخاذ قرار الشراء، و يمكن لسياسة الشراء العمومية إنقاذ المؤسسات الصناعية عند كساد سلعتها بفعل المنافسة الأجنبية.

3. سياسة المنافسة:

تعتبر سياسة المنافسة ذات طبيعة مركبة و تحمل معها مفارقات، مما يصعب من وضعها حيز التطبيق. ذلك أن المنافسة لا تعني المواجهة و الصراع بين المؤسسات دون ضوابط أو قيود، و لهذا تعمد الحكومة إلى تبني سياسة منافسة تهدف إلى:

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 245- 246

- ✓ مراقبة التحالفات
- ✓ مراقبة الوضعيات الاحتكارية
- ✓ محاربة أشكال المنافسة غير المشروعة
- ✓ محاربة الإغراق

4. المبادرات العمومية:

أدى ظهور فكرة الدولة المتدخلة إلى تحول الدولة في كثير من الأحيان إلى دولة مقاولة بفعل عدة عوامل. فمباشرة بعد الحرب العالمية الثانية كان هم الحكومات هو بناء ما دمرته الحرب، و هو ما قاد الحكومات آنذاك إلى تأسيس الكثير من المؤسسات العمومية خاصة في مجال الطاقة و القرض، و هو ما مكن السلطات العمومية من توجيه و دفع الأنشطة الصناعية. و أدت كذلك أزمة السبعينات بالكثير من الحكومات، بالنظر إلى القيود التي واجهتها السياسات الاقتصادية الكلية إلى إنشاء المؤسسات العمومية الصناعية المختلفة.

5. المحددات القانونية:[1]

إن العلاقات بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين (مؤسسات، عمال، مستهلكين...) ينبغي أن تكون خاضعة لسلطة القانون، و هذا لضمان حد أدنى من الحماية القانونية لكل الأفراد، و لتجنب التعسف حينما تكون موازين القوى غير متكافئة.

و تتعلق التشريعات و النصوص التطبيقية أساسا، في ميدان السياسة الصناعية، بكيفية إنشاء و تشغيل المؤسسات و بالعقود التجارية (شراء، بيع، إيجار...)، و يغطي جزء كبير من هذا في جانب القانون التجاري، كما تشمل أيضا التشريعات و النصوص المتعلقة بعلاقات العمل، و يغطي هذا الجانب قانون العمل.

و الواقع أن المنظور الذي تندرج ضمنه هذه القوانين و التشريعات ليس بالضرورة اقتصادي (إذ يمكن أن يكون اجتماعي)، و إن كانت تترتب عليها بعض النتائج الاقتصادية.

المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية الصناعية.

يقصد باستراتيجية التنمية ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية، و الانتقال بالمجتمع من حالة الركود إلى النمو الاقتصادي الذاتي، ويختلف هذا الأسلوب بالضرورة من دولة لأخرى باختلاف الظروف

[1] Gay QUADEN, **Politique Economique**, Edition Labor, Bruxelles, 1985, p : 215

الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و باختلاف الدور الذي تضطلع به الدولة في تسيير مجرى النشاط الاقتصادي و الأهداف المرجوة من عملية التنمية.[1]

المطلب الأول: استراتيجية التنمية المتوازنة .

1. مفهوم استراتيجية التنمية المتوازنة:

ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي Ragner NURKSE الذي يرى أن اقتصاديات الدول النامية تدور في حلقة مفرغة، و يعزى هذا لصغر حجم السوق الذي يؤدي إلى عرقلة الاستثمار. و حجم السوق هنا لا يشير إلى مساحة البلد أو عدد سكانها بل إلى المستوى العام للإنتاج الاقتصادي الذي يتأثر بحجم رأس المال المستخدم في طريقة الإنتاج، و عليه فنحن هنا بحاجة إلى رفع مستوى الإنتاجية عن طريق استعمال مكثف لرأس المال، و إذا كان حجم السوق ضيق فإننا نلاحظ أنه ليس هناك من يرغب في الاستثمار، و هنا تصبح الحلقة المفرغة مقفلة.[2]

و حسب نظرية النمو المتوازن، فإن أي استثمار ينبغي أن يكون متزامنا في عدد من الصناعات التي من شأنها أن تضمن الهدف الذي أقيمت من أجله، حتى يتوسع السوق، فالزيادة في إنتاج منتوج واحد لا تضمن الطلب علية، بينما زيادة الإنتاج على نطاق عدة منتجات يؤدي إلى زيادة الطلب، ذلك أن دخول العاملين في كل منتج على حدى ستسمح لهم باقتناء منتجات الصناعات الأخرى، و بالتالي تحدث عملية اتساع السوق في نوع من التكامل الاقتصادي داخل حدود الدولة الواحدة إن صح التعبير.[3]

و تبنى نوركس الأفكار الرئيسية التي عرضها روزنشتين رودان في استراتيجية "الدفعة القوية" التي تدعو الدولة إلى تخطيط و تنفيذ برنامج استثماري ضخم في المناطق المتخلفة بحيث توجه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها، في حين أن كلا منها على انفراد لا يكون لها مثل هذه الجدوى. و يرى نوركس أن الصناعات التي يشملها البرنامج الاستثماري يجب أن تكون صناعات استهلاكية خفيفة مثل صناعة الأحذية و الملابس...الخ، أما الصناعات الثقيلة، سواء كانت استهلاكية أو آلات و معدات، فالمنطق يقتضي عدم أقامتها ما لم تكن الظروف مواتية لذلك، حيث أنها غالبا ما لا تكون في متناول الدول المتخلفة خصوصا في مراحل التنمية الأولى. و من ثم، فمن

[1] : زوري محمد، "استراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 08، 2010، ص 168

[2] جمال الدين لعويسات، **التنمية الصناعية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص: 5

[3] مرجع نفسه، ص: 6

مصلحة هذه الدول أن تقوم خلال هذه المراحل باستيراد الجزء الأكبر من احتياجات من منتجات الصناعات الثقيلة من الدول المتقدمة اقتصاديا.[1]

2. تقييم استراتيجية التنمية المتوازنة:

وجهت إلى استراتيجية التنمية المتوازنة العديد من الانتقادات نلخص أهمها فيما يلي:[2]

- إن منطق هذه النظرية القائم على تطوير كل القطاعات في آن واحد يفرض على الاقتصاد الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، و يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، و هو ما يفوت على الاقتصاد الوطني جني ثمار التجارة الدولية.
- تطبيق هذه النظرية بما يتطلبه من موارد غير متوفرة في البلدان النامية يشجع على ظهور ضغوط تضخمية.
- توزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشاريع الصغرى يلغي الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب إقامة الصناعات في وقت واحد، و كما يقول Fleming فإنه بينما تفترض هذه النظرية أن العلاقات بين الصناعات تكاملية، فإن محدودية عرض العوامل يجعل هذا العلاقة تنافسية.
- الصعوبة الواقعية في تحقيق هذا الطرح لما يتطلبه من ضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه. لذلك يقول سينجر " قد يكون من السهل على المرء أن يفكر في أحجام كبيرة، و أن يتخيل ما يشاء من الإنجازات العظيمة على الورق، و لكنه عندما يحاول تنفيذ ذلك سوف تصدمه الحقيقة المرة". و الحقيقة المرة التي يشير إليها سينجر هي –و كما يرى هيرشمان– أن البلد الذي يمكنه القيام بمثل هذه التنمية المتوازنة التي تتطلب إمكانيات مالية و تقنية ضخمة لا يعتبر بلدا متخلفا في الحقيقة.

المطلب الثاني: استراتيجية التنمية غير المتوازنة .

1. مفهوم استراتيجية التنمية غير المتوازنة:

على عكس النظرية السابقة فإن هذه النظرية ترى أن عدم التوازن هو المحرك الرئيسي للتغيير، و بالتالي فإن استهداف إطلاق قوى التنمية الاقتصادية بالدول المتخلفة يتطلب تركيز الاستثمارات في قطاعات استراتيجية محدودة تشكل المحور الرئيسي لحراك باقي القطاعات الأخرى، و بالتالي يتطور الاقتصاد من خلال الانتقال من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى في شكل متعاقب ولكن في كل مرة بمستوى أعلى من الإنتاج و الدخل.[3]

---

[1] زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2006، ص: 21- 22

[2] بن سنية عبد الرحمان، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، 2013، ص: 38

[3] مرجع نفسه، ص: 39

تنطلق هذه النظرية من فكرة أساسية مفادها أنه عندما تقام بعض المشاريع الاستثمارية في البلدان المتخلفة، تؤدي بدورها إلى ضرورة إقامة مشاريع استثمارية أخرى، و هذا بدوره يؤدي إلى دفع عملية التنمية، و في واقع الأمر هذه المشاريع صناعية بالدرجة الأولى باعتبار الصناعة نشاطا اقتصاديا رائدا،[1] و ينبغي على الاقتصاد الذي يتبنى نموا غير متوازن أن يركز استثماراته في القطاعات ذات التنمية السريعة، حيث تكون اقتصاديات الوحدات هامة و الدوافع متوفرة على أحسن وجه.[2]

و حسب هيرشمان فإن برامج التنمية الاقتصادية يجب أن تعمل على خلق الحيوية في الاقتصاد التنافسي النامي، دون أن تؤدي إلى إزالة الاختلالات به. و إذا كان على الاقتصاد الوطني أن يسير قدما إلى الأمام، فإن مهمة سياسة النمو، هي المحافظة على القلق الاقتصادي و عدم التوازن. إن الكابوس الذي يقلق بال الاقتصاديين التقليديين الذين ينادون بالتوازن هو بعينه الذي ينبغي أن ننظر إليه نحن على أنه خير مساعد في عمليات التنمية. و هذا يعني أن البلدان المتخلفة تعتبر مجالا رحبا بل و مغريا للمستثمرين على اختلاف أوطانهم، نظرا لما تتوفر عليه هذه البلدان من اختلالات عديدة في كافة القطاعات الاقتصادية تسمح بالتدخل المباشر، خاصة في المجال الصناعي بهدف تحقيق أقصى ربح ناجم في بداية الأمر عن السبق لسد ثغرة أو نقص في إنتاج معين، و هذا بدوره يؤدي إلى ظهور نقص آخر في سلعة أخرى و هكذا.[3]

2. تقييم استراتيجية التنمية غير المتوازنة:[4]

انتقد هيرشمان في مجال تخطيط و تنفيذ برنامجه الاستثماري سواء من قبل المؤمنين بفعالية آلية السوق، أو من قبل الذين لا يؤمنون بها و يفضلون استبدالها بآلية التخطيط الحكومي، و هذا يرجع إلى كون هيرشمان أخذ موقفا وسطا بين الموقفين السابقين. فالمجموعة الأولى انتقدته لأنه يطالب بتسريع عملية التنمية من خلال برنامج استثماري، إن لم يكن بضخامة البرنامج الذي اقترحته استراتيجية التنمية المتوازنة، فإنه لا يقل عنه طموحا بالنسبة لقدرته على تحريك عجلة التنمية بسرعة فائقة، أما المجموعة الثانية (أي التي لا تؤمن بفعالية آلية السوق المناسبة في الدول النامية) فقد انتقدت هيرشمان لأنه أكتفى بمطالبة الدولة بإيجاد الظروف التي تقوي من فعالية آلية السوق في تنفيذ البرنامج الاستثماري الذي يقترحه، بدلا من أن يطالب الدولة بتخطيط و تنفيذ البرنامج المذكور، لأن هذه المجموعة ترى أن البرنامج لا يمكن تحقيقه عمليا أو بشكل أدق لا يعطي ثماره على الوجه الأكمل إلا في إطار من التخطيط الحكومي، لأنه من غير الواقعي أن يتحمل القطاع الخاص فائضا في الطاقة الإنتاجية العاطلة و

[1] بن هنية مختار، مرجع سابق، ص: 76

[2] جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص: 8

[3] بن هنية مختار، مرجع نفسه، ص: 77- 78

[4] زرقين عبود، مرجع سابق، ص ص: 74- 76

الخسائر المترتبة عنها بانتظار أن تعطي الضغوطات مفعولها مع الحكومة لإقامة البنية التحتية الملائمة للطاقة الإنتاجية المادية التي يتم بناؤها أولا حسب النمو عند هيرشمان.

كما أن هيرشمان لا يقدم الحجة المقنعة بأن ثمار التنمية غير المتوازنة الذي يدعو إليها، لا تؤول في معظمها إلى الدول المتقدمة المهيمنة و إلى شركاتها المتعددة الجنسية. إذ تبين أن إقامة نشاط ذو قوة تحريضية في البلد النامية لم يؤدي دوما إلى انتشار هذه القوة في أنشطة مكملة داخل الاقتصاد الوطني لهذه البلاد، بل كثير و غالبا ما تمتد هذه الآثار التحريضية إلى الخارج عن طريق الاستيراد، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار القدرة التنافسية لصناعات البلدان المتقدمة .

و أخيرا فإن تنسيق أجزاء البرنامج الاستثماري فيما بينها لا يتم على الوجه الأكمل، إلا في إطار تخطيط حكومي يسمح باستغلال الوفورات الخارجية التي تولدها الصناعات و القطاعات لبعضها البعض. و لقد ركز هيرشمان في استراتيجيته على تنمية الصناعات الاستهلاكية، كما فعل من قبله نوركس، و إن كان قد أضاف إليها بعض الصناعات التي تنتج السلع الوسيطة كصناعة الحديد و الصلب في حين أنه أهمل صناعة الآلات و المعدات، و نادى ببناء رأس المال الإنتاجي قبل إقامة رأس المال الاجتماعي.

المطلب الثالث: استراتيجية التنمية القطبية.

أدخل F. PERROUX مصطلح قطب النمو إلى الأدب الاقتصادي في عام 1950 و منذ ذلك التاريخ أصبح هذا المصطلح مرتبطا بتنوع ضخم من المفاهيم غير المميزة و غير المحددة و التي نشأت إلى حد ما من الترجمة السيئة من الفرنسية إلى الإنجليزية و العكس بالعكس، و إلى حد آخر من الاضطراب و الفوضى المتصلة بعلم دلالة الألفاظ و تطورها للعديد من المؤلفين. و لسوء الحظ، فقد حاز مصطلح "قطب النمو" إغراءً بديهياً و عاطفياً قوياً استغله الاقتصاديون الفرنسيون في إهمال المحتوى المعرفي، أو الوصف التحليلي. لقد أصبح "كلمة سحرية" في الخمسينيات، و ضامنا كفيلا للمطبوع عندما يستخدم في رأس الصفحة. [1]

و يعتبر مفهوم أقطاب النمو أحد أهم الأطر النظرية التي حاولت تفسير التباين في التنمية الإقليمية و الذي يذهب إلى أن النمو لا يحدث في جميع المناطق في نفس الوقت، و لكن يظهر على شكل نقاط أو أقطاب نمو و بكثافة مختلفة في بعض الأماكن العقدية التي تتشكل في أماكن اقتصادية أو في أماكن جغرافية، هي غالباً المستوطنات الحضرية الكبيرة التي تعمل كمراكز للنمو كونها تختلف في تخصصاتها الوظيفية من ناحية، و من ناحية

[1] أحمد محمد عبد العال، أقطاب ومراكز النمو في التخطيط الإقليمي، جامعة الفيوم ، مصر، على الرابط التالي http://www.fayoum.edu.eg/Arts/Geography/pdf/01.pdf اطلاع يوم 14-12- 2015

أخرى في إمكانياتها الموضعية، مما يجعلها نقاط إشعاع لأنواع التحديث، و هذا النمو ينتشر من خلال قنوات مختلفة و بصورة غير متساوية إلى القطاعات و الأماكن الأخرى.[1]

و يفسر مفهوم أقطاب النمو عملية النمو بوجود صناعات قيادية في تلك الأماكن الاقتصادية أو في الأماكن الجغرافية تعمل على اجتذاب العديد من الصناعات الأخرى مشكلة معها روابط أمامية و روابط خلفية تعمل مجتمعه على إيجاد بنية أساسية متطورة في المكان الذي تتواجد فيه. كل ذلك يؤدي إلى استقطاب صناعات و خدمات أخرى و هي بدورها تستقطب صناعات و خدمات و تساهم في بناء بنية تحتية جديدة و هكذا دواليك بما يسمي بالمزايا المشتقة، مما يجعل المراكز الحضرية تلعب الدور الرئيس في تغيير النظم الاقتصادية و الديموغرافية و الاجتماعية في الأقاليم المختلفة.[2]

المطلب الرابع: استراتيجية تنمية الصناعات المصنعة .

1. مفهوم استراتيجية الصناعات المصنعة:

استلهمت استراتيجية الصناعات المصنعة من النموذج السوفياتي في التصنيع منذ عشرينيات القرن الماضي، و الذي اعتمد الاشتراكية منهجا مرتكزا في ذلك على أفكار و نظريات كارل ماركس، و تعود هذه الاستراتيجية إلى الاقتصادي Gérard Destanne DE BERNIS الذي تأثر بنظرية أقطاب النمو السالفة الذكر لصاحبها F. PERROUX . و حسب ديبرنيس فإن الصناعات المصنعة هي تلك الصناعات التي تدفع باتجاه تغييرات في هيكل و وضائف العملية الإنتاجية، أي أن تتمتع هذه الصناعات بما يمكن أن نسميه أثر التحريض.[3]

و إن كان يرى ديبرنيس أن صناعة الحديد و الصلب ظلت و لا تزال تشكل الصناعة المصنعة الأكثر تحريضا لانطلاق التنمية، إلا أنه يشير أن الصناعة المصنعة المحرضة للتنمية نسبية حسب المرحلة التاريخية، بعبارة أخرى الصناعة التي اعتبرت مصنعة في فترة ما قد لا تكون كذلك في فترة أخرى، فمثلا: الصناعة الاستخراجية كانت مصنعة في القرن الثامن عشر لما قامت به من دور تحريضي لعملية التقدم التقني و المكننة، في حين قامت صناعة

[1] أحمد بن جارالله الجارالله و بندر بن عبدالرحمن النعيم، تحليل وتنميط لإمكانات التنمية الإقليمية في المنطقة الشرقية، مجلة تصاميم البيئة، المملكة العربية السعودية، 2010، ص : 8

[2] مرجع نفسه، ص: 9

[3] CHERIET Athmane, "Une perspective théorique et historique sur les stratégies d'industrialisation avec étude de cas de l'Algérie", Séminaire national sur l'économie algérienne: lectures modernes du développement", le 13 et 14 /12 /2009, université El – Hadj Lakhdar Batna, p : 4

التعدين بهذا الدور في القرن التاسع عشر. و حتى تقوم الصناعات المصنعة بدورها التحريضي لإطلاق قوى التنمية بالاقتصاد المتخلف يشترط فيه حسب ديبرنيس:[1]

- ✓ أن تساهم هذه الصناعات بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي
- ✓ أن تكون مستقلة عن مراكز التمويل و التصنيع الخارجية
- ✓ أن يتوفر الاقتصاد المحلي على صناعات قابلة لاستخدام منتجات الصناعات المصنعة كمدخلات لها

2. العراقيل التي اعترضت استراتيجية الصناعات المصنعة:[2]

ما جاءت به هذه الاستراتيجية كفيل ببناء قدرة إنتاجية ذاتية في الدول النامية، إضافة لإيجاد تكامل اقتصادي في المدى البعيد، إلا أن هذه الاستراتيجية كانت نتائجها متواضعة كسابقاتها بسبب العراقيل التي واجهتها، منها:

- ➢ اعتماد مثل هذه الصناعات على تكنولوجيا كثيفة رأس المال، و بالتالي تحتاج لرؤوس أموال ضخمة، و هذا ما تفتقر له الدول النامية، إضافة لعدم مرونة العلاقة بين استيعاب الاستثمار و العمالة. و معنى ذلك أنها تستترف القدرات المالية لهذه الدول مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة.
- ➢ تحتاج هذه الاستراتيجية لتأطير عالي في مجال التنفيذ و التسيير و الصيانة، و هذا يستدعي بالضرورة استثمارات جانبية مصاحبة لتلك الصناعات و المتمثلة في تكوين الإطارات، و قبل التمكن من ذلك، على الدول النامية أن تستعين بالخبرات الأجنبية، و هذا معناه زيادة العبء المالي.

3. تقييم استراتيجية الصناعات المصنعة:

كان لاعتماد الدول النامية على هذه الاستراتيجية العديد من الانعكاسات السلبية نذكر منها على وجه الخصوص ما يلي :[3]

- ➢ لم تكن في مستوى طموحات الدول النامية لأنها تجمع العديد من التناقضات كالرغبة في التخلص من التبعية مع اللجوء إلى الاستيراد، و اعتمادها على تكنولوجيا كثيفة رأس المال مع انتشار البطالة، و ارتفاع أسعار المعدات و التجهيزات مع الافتقار إلى رؤوس الأموال الضرورية.
- ➢ أوجدت قاعدة صناعية في هذه الدول تعتمد كليا على الخارج، مما جعل أغلب المشاريع المقامة على كاهل هذه الدول.
- ➢ زادت من إنفاق هذه الدول مما جعلها عاجزة على أحكام ميزانية الحكومات، و أدى هذا إلى انتشار معدلات عالية من التضخم.

---

[1] بن سنية عبد الرحمان، مرجع سابق، ص: 40

[2] زوري محمد، مرجع سابق، ص: 170

[3] زوري محمد، مرجع نفسه، ص: 170

- زادت من الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن، و كان لذلك تأثيرا سلبيا على القطاع الفلاحي، و زاد ذلك من مشاكل المدن الاجتماعية، بسبب اكتظاظها بالمهاجرين.

المطلب الخامس: استراتيجية تنمية الصناعات الإحلالية.

1. تعريف استراتيجية إحلال الواردات:

يعود ظهور هذه الاستراتيجية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، و بالضبط إلى سنوات الخمسينات و الستينات، حيث شهدت الأسواق العالمية انخفاضا كبيرا في أسعار المنتجات الأولية، و هو ما انعكس سلبا على موازين مدفوعات الدول النامية، مما دفعها للتفكير في استراتيجية تقوم على إشباع أكبر نسبة من الطلب المحلي عن طريق المنتجات المحلية، بداية بالسلع الاستهلاكية، ثم لاحقا و تدريجيا، السلع الرأسمالية. معتمدين في ذلك على وفرة المواد الأولية في هذه الدول و ذلك بهدف الحفاظ على العملة الصعبة و تقليص التبعية للدول المتقدمة،[1] و مستخدمين في ذلك وسيلتين أساسيتين لحماية هذه الصناعات الناشئة متمثلتين في التعريفة الجمركية و نظام الحصص،[2] فهي استراتيجية ذات توجه داخلي تعتمد على خليط من القيود الجمركية و غير الجمركية، و التي تحول دون منافسة الواردات الإنتاج المحلي، مما يترتب عليه ارتفاع أسعار هذا الأخير مقارنة بالأسعار الدولية و بالتالي ربحية الاستثمار فيه، فتتجه الموارد المحلية إلى الاستثمار في هذه الصناعات المنتجة للسلع التي كان يتم استيرادها من قبل.[3]

2. أسباب تطبيق استراتيجية الإحلال محل الواردات:

توجد العديد من العوامل و الأسباب التي كانت وراء تبني استراتيجية إحلال الواردات و من أهمها:[4]

- النمو الاقتصادي: يتحقق الإحلال كنتيجة طبيعية للنمو، و هذا من خلال توسع السوق المحلية الذي يصاحبه إنشاء صناعات محلية جديدة، سواء قامت الأجهزة الحكومية بتشجيع هذه الصناعات أم لا.
- العجز في ميزان المدفوعات: تتبع هذه الاستراتيجية من أجل تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات، من خلال اعتماد على السياسة الاستيرادية كوسيلة لتحقيق التنمية .
- الضرورة الاقتصادية : تعتبر هذه الاستراتيجية ضرورة اقتصادية نظرا لما يحدث من اضطرابات و أزمات في العلاقات الاقتصادية الدولية.

---

[1] REDJEM Nasib, **Industrialisation Et Système Educatif Algérien**, OPU, Alger, 1986, p : 11

[2] أحمد الكواز ، **أهم استراتيجيات السياسة التجارية**، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، ص: 4

[3] جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية**، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2000، ص: 45

[4] وصاف سعدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز و العوائق**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص ص: 24- 26

- السياسات الاقتصادية الوطنية: إن إقامة المزيد من الصناعات الوطنية بغية توفير العملات الأجنبية، و خلق فرص العمل، و زيادة الدخل الوطني، تدفع الدولة إلى الاتجاه إلى استراتيجية الإحلال محل الواردات.
- زيادة معدل الادخار و الاستثمار: يرى أنصار هذه النظرية أنها سوف تؤدي إلى زيادة الادخار و الاستثمارات المحلية في القطاعات الصناعية المحمية، نتيجة الارتفاع الأرباح الناجمة عن الاستثمار فيها، مما سيؤثر بدوره إيجابيا على معدلات البطالة و الدخل الوطني.
- تهدف هذه الاستراتيجية إلى تقليل التبعية للخارج، من خلال إنتاج سلع محل السلع المستوردة و هذا من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- سهولة التطبيق: تتمتع استراتيجية الإحلال بجاذبية واضحة، تتمثل في سهولة البدء فيها، حيث أن تقليل الواردات بهدف خلق فرص الاستثمار في صناعة الإحلال يعتبر أمرا سهلا نسبيا.
- التشجيع الذي قوبلت به هذه الاستراتيجية من الدول المتقدمة، و هذا راجع أساسا إلى رغبة الأخيرة في التخلص من التكنولوجيا البائرة، التي لم يعد في الإمكان تطويرها، و كذلك طرد الصناعات كثيفة العمالة، نظرا لتزايد المطالب الاجتماعية، و قوة النقابات العمالية في هذه الدول.[1]

3. مراحل تطبيق استراتيجية إحلال الواردات:

تطبق هذه الاستراتيجية من خلال ثلاثة مراحل هي:[2]

أ. **المرحلة الأولى**: في هذه المرحلة يتم إنتاج سلع استهلاكية بسيطة لا تحتاج إلى تكنولوجيا معقدة، في قطاعات كالنسيج، الصناعات الغذائية، الأدوات المنزلية، و الصناعات الجلدية... و تبدأ بتوفير البيئة الملائمة للتشجيع على الاستثمار الصناعي، من خلال الاستقرار السياسي، الاقتصادي، و توفير منظومة بنكية لمنح القروض و التسهيلات الائتمانية. بالإضافة إلى حماية الصناعات الناشئة من خلال فرض الرسوم الجمركية و إتباع نظام الحصص لتحديد الكميات المسموح باستيرادها، مع توفير بعض الحوافز الأخرى، كالإعفاءات الضريبية و التخفيضات على الرسوم الجمركية في حالة استيراد المواد الأولية و المعدات و وسائل الإنتاج.

ب. **المرحلة الثانية**: بعد تحقيق المرحلة الأولى، يتم التوجه نحو منتجات أكثر تعقيدا، كصناعة السيارات، و الأجهزة الكهرومنزلية، و الإلكترونية... و ذلك من خلال الدخول في مشروعات مشتركة مع الشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار المحلي.

[1] زوري محمد، مرجع سابق، ص: 168

[2] عبد الوهاب الأمين، مرجع سابق، ص: 215- 216

ت. **المرحلة الثالثة:** يتم الاتجاه نحو إنتاج السلع الوسيطة من آلات و معدات، و التي تدخل في مراحل إنتاج مختلف السلع، و هذا بغية استكمال القاعدة الصناعية الوطنية، كما يتوقف نجاح هذه المرحلة على مدى استغلال الطاقات الإنتاجية و الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، من أجل تخفيض التكاليف و بالتالي التطلع للمنافسة في الأسواق الدولية، و التركيز على التصدير بعد إشباع حاجات السوق المحلية.

4. تقييم استراتيجية إحلال الواردات:

اتفق كثير من الاقتصاديين بأن استراتيجية تصنيع السلع الإحلالية كانت إلى حد كبير غير ناجحة، خاصة و أنها أظهرت تحديدا خمسة جوانب غير مرغوب فيها و هي:[1]

- البقاء جلف حائط التعريفات الوقائية و المناعة من الضغوط التنافسية أدى إلى أن كثيرا من صناعات إحلال الواردات (خاصة أو عامة) تظل غير كفئة، بالإضافة إلى تكلفة تشغيلها العالية.
- المستفيدون الرئيسيون من عملية إحلال الواردات هم الشركات الأجنبية، التي احتمت من المنافسة بحاجز التعريفات الجمركية، و استفادت من امتيازات ضريبية و غيرها من الحوافز الاستثمارية، و في النهاية تقوم هذه الشركات بتحويل معظم الأرباح إلى الخارج أي نحو بلدانهم الأصلية.
- ازدياد وضعية ميزان المدفوعات سوءا، و على عكس ما كان مرجوا من هذه الاستراتيجية، لأن كل الذي تغير هو استبدال استيراد السلع الجاهزة بالسلع الوسيطة و الرأسمالية الباهظة الثمن.
- يؤدي ارتفاع سعر الصرف الاسمي للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية إلى زيادة الطلب المحلي على الواردات و انخفاض الطلب على الصادرات، و من ثم ارتفاع المديونية الخارجية و زيادة العجز في ميزان المدفوعات.[2]
- غالبا ما نجد أن جدران الحماية التي توفرها الحكومة للصناعات الناشئة تبقى لفترة طويلة، حتى بعد انتفاء الحاجة إليها، و ذلك بسبب الضغوطات السياسية و الاقتصادية التي تمارسها النخبة الصناعية على متخذي القرار في الدول النامية.

المطلب السادس: استراتيجية تنمية الصناعات التصديرية.

1. تعريف استراتيجية تنمية الصناعات التصديرية:

بناءً على الانتقادات السابقة لاستراتيجية إحلال الواردات، و في ظل التشوهات الاقتصادية التي من الممكن أن ترافق تطبيقها، و النتائج غير المشجعة التي رافقت التجارب العملية لها، و تبعا لالتزامات الدول في المنضمات

[1] ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص: 570 – 571

[2] عبد الوهاب الأمين، مرجع سابق، ص: 222

الدولية، فقد انتهجت العديد من الدول النامية، و بتشجيع من برامج الإصلاح الاقتصادي، سياسة صناعية أخرى تقوم على استهداف السوق الخارجي بدلا من السوق الداخلي. إلا أننا نؤكد هنا أن هذا لا يعني أن سياسة تشجيع الصادرات هي مرادفة لسياسات تحرير التجارة الخارجية، فإذا ما أخذنا تجارب الدول المصنعة حديثا، مثل كوريا، فنجد أن سياسة تشجيع الصادرات قد تعايشت مع العديد من التشوهات و التي تتناقض بدورها مع سياسات تحرير التجارة.[1]

و تهدف سياسة التوجه للتصدير إلى التركيز بشكل رئيسي على التصدير للأسواق الخارجية، حيث تعتبر الصادرات في الدول النامية مسؤولة بشكل أساسي عن تمويل عملية التنمية الاقتصادية، و ذلك عن طريق توفير العملة الصعبة لاستيراد مدخلات الإنتاج من سلع رأسمالية و وسيطيه. و يمكن أيضا من خلال زيادة الصادرات، زيادة الدخل الوطني بكمية أكبر من زيادة الصادرات من خلال مضاعف التجارة الخارجية.[2]

كما يعتقد المدافعون عن هذه الاستراتيجية أن الانفتاح على الخارج سيؤدي، ليس فقط، إلى توسيع التجارة بين البلدان، و إنما أيضا إلى تشجيع انتقال رأس المال و التكنولوجيا، هذا بالإضافة إلى الاستفادة من الأسواق العالمية لتسويق الصادرات بدلا من الاعتماد على الأسواق المحلية المحدودة، و كذلك الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم و تحسين أداء الاقتصاد الوطني، و بالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي و الدخل الوطني.[3]

2. مزايا استراتيجية تنمية الصناعات التصديرية:

لاستراتيجية تنمية الصناعات التصديرية العديد من المزايا التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق النجاح النسبي الذي لاقته هذه الاستراتيجية، و فيما يلي سنأتي على ذكر أهم هذه المزايا:[4]

- التشجيع على حسن استغلال مبدأ الميزة النسبية و هذا من شأنه أن يمكن الدولة من الاستفادة من وفورات التخصص في إنتاج سلع معينة، هذه السلع ليست بالضرورة سلعا أولية و لكن سلعا مصنوعة تعتمد على الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة في إنتاج بعض السلع مثل وفرة المواد الأولية و غيرها من الإيجابيات الذي يتمتع بها اقتصاد الدول النامية مثل وفرة العمل الرخيص اللازم لنجاح الصناعات المختلفة.
- التغلب على مشكلة صغر حجم السوق المحلي، مما يمكن الدولة من الاستفادة من وفرات الحجم الكبير، و هذا العامل هام بالنسبة للدول النامية صغيرة الحجم، حيث أن المشاكل التي تواجهها بعض الصناعات مثل

[1] أحمد الكواز ، مرجع سابق، ص: 7

[2] إيمان محمد أحمد، "النمط الحالي للصادرات الصناعية في مصر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 38، القاهرة، 2007، ص: 30

[3] عبد الوهاب الأمين، مرجع سابق، ص: 222

[4] محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص: 56- 57

صناعة السيارات و البتروكيماويات و غيرها، يرجع في الأساس إلى أن الأحجام التي تتم إقامتها تقل كثيرا عن الحجم الاقتصادي لهذا النوع من الصناعات.

- إن إنتاج السلع المصنوعة بغرض التصدير من شأنه أن يشجع على ارتفاع مستوى الكفاءة في الاقتصاد الوطني و خاصة في حالة الصناعات التي تنتج سلعا تستخدم كمستلزمات إنتاج في صناعات محلية أخرى.
- معدل نمو السلع المصنوعة بغرض التصدير لا تتوقف على معدل نمو السوق المحلي كما هو الحال في حالة السلع التي تنتج بهدف إحلال الواردات، و لكنه يتوقف أيضا على معدل نمو اقتصاديات الدول المستوردة.

3. أدوات استراتيجية تنمية الصناعات التصديرية:

في الجدول التالي نستعرض بعض أدوات السياسة الصناعية التي عادة ما تستخدم في مجال تشجيع الصادرات:

الجدول: 2-2 أدوات سياسة تشجيع الصادرات

نوع الأداة	توصـــــــــــيـــــــــــفها
إعفاءات ضريبية	– تخفيض نسبة معينة من الضرائب المفروضة على دخل الشركة الصناعية الذي يعزى إلى الأرباح المتأتية من الصادرات – إعفاءات كاملة على الضرائب غير المباشرة على الصادرات – إعفاءات من الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الرأسمالية المستخدمة في إنتاج السلع المصدرة
قروض و تمويل و تأمين الصادرات	– تمويل نفقات ما قبل الشحن للسلع المصدرة – أسعار فوائد مخفضة على القروض الصناعية – قروض بدون فوائد لغرض للاستثمار في الفرص التصديرية – تمويل نفقات ما بعد الشحن
إعانات أخرى	– أسعار مخفضة للكهرباء و الطاقة و الماء للأنشطة التصديرية
استثمار في البنية التحتية	– توفير مناطق صناعية للصناعات التصديرية
إجراءات الجمارك	– تسهيل إجراءات الجمارك و التعامل مع جهة موحدة – تسهيل إجراءات تحديد قواعد المنشأ – استثناء السلع المصدرة من الإجراءات الجمركية الاعتيادية
الدعم المؤسسي	– إنشاء أجهزة واسعة الصلاحيات لإنجاز كافة الإجراءات الخاصة بالصادرات

مصدر: أحمد الكواز، مرجع سابق، ص: 8

4. تقييم استراتيجية تنمية الصناعات التصديرية:

رغم النجاح الذي لاقته هذه الاستراتيجية لاسيما في دول جنوب شرق آسيا و بعض دول أمريكا اللاتينية، إلا أنها لم تخلو من بعض السلبيات منها على وجه الخصوص:[1]

- إحداث مشاريع ضخمة بتكاليف باهظة، لكن أغلبها لا يصل إلى طاقته الإنتاجية الكاملة، مما يؤدي إلى امتصاص هذه المشاريع لموارد ضخمة أحوج ما تحتاجها الدول النامية في تطوير قطاعات بكاملها.
- يعود سبب تخلي الدول المتقدمة عن مثل هذه الصناعات، أو عن مراحل من تصنيعها إلى التناقضات الحديثة التي ظهرت في الدول المتقدمة و المتعلقة بالبيئة، التلوث و قوة النقابات و منظمات المجتمع المدني ... الخ.
- وجود صعوبات كبيرة أمام هذه الصناعات، نظرا للحواجز التي تفرضها الدول المتقدمة لدخول منتجاتها إلى السوق العالمية.

[1] زوري محمد، مرجع سابق، ص: 169- 170

عرف الإنسان الصناعة منذ العصور القديمة، لكنها كانت في أبسط صورها، لا تعدو أن تكون عبارة عن صناعات منزلية لوسائل بسيطة يستعملها الإنسان البدائي لأغراض شخصية كالدفاع عن نفسه أو للصيد، ثم اتخذها بعضهم حرفة في أولى مظاهر تقسيم العمل فظهر الحداد و النجار و صانع الفخار... و كانت نقطة التحول هي الثورة الصناعية التي بدأت في إنجلترا و انتقلت منها إلى أوروبا ثم إلى كل دول العالم.

ثمة فرق جوهري بين الصناعة و التصنيع فالأولى عبارة عن عملية تحويل المواد الأولية من شكلها الطبيعي إلى منتجات أخرى قابلة للتداول، في حين أن التصنيع هو عملية التطور الاقتصادي للبلد من خلال إدماج نسبة أكبر من الموارد الوطنية بهدف تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي.

تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال السياسة الاقتصادية و في هذا الصدد نميز بين نوعين من السياسات الاقتصادية هما:

- ✓ السياسات الظرفية: و تشمل كلا من السياسة المالية و السياسة النقدية.
- ✓ السياسات الهيكلية: و تهتم حسب صندوق النقد الدولي بالخوصصة و إعادة هيكلة القطاع العام، الاستثمار الأجنبي المباشر، إصلاح نظام الأسعار و تحريرها، تحرير التجارة الخارجية، إصلاح القطاع المالي، و السياسات الصناعية.

يزخر الفكر الاقتصادي بالعديد من النظريات و الاستراتيجيات التي اهتمت بقضايا تطوير الصناعية و تنميتها لاسيما في الدول النامية و من أهم هذه الاستراتيجيات:

- ✓ استراتيجية التنمية المتوازنة.
- ✓ استراتيجية التنمية غير المتوازنة.
- ✓ استراتيجية أقطاب النمو.
- ✓ استراتيجية الصناعات المصنعة.
- ✓ استراتيجية إحلال الواردات.
- ✓ استراتيجية تنمية الصادرات.

الفصل الثالث:

النمو و التنمية الاقتصادية و علاقتهما بالصادرات و الصناعة

بدأ الاهتمام بالنمو و التنمية الاقتصادية مع الفكر الكلاسيكي، غير أن هذا الاهتمام ازداد أكثر عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية و خروج الدول الأوروبية شبه مدمرة كليا، فكان مشروع مارشال لإعادة إعمار ما خربته الحرب. في نفس الوقت و تطبيقا لمبد الأمم المتحدة الذي ينص على حق الشعوب في تقرير مصيرها، حصلت المستعمرات السابقة للدول الغربية على استقلالها الواحدة تلو الأخرى، فحاولت بناء اقتصادها، و التخلص التدريجي من هيمنه المستعمر السابق عن طريق أتباع ساسة تنموية تهدف إلى تحقيق معدلات نمو عالية و مستقرة، معتمدة في ذلك على ما تزخر به من ثروات طبيعية و يد عاملة رخيصة نسبيا.

لتسليط الضوء على هذا الموضوع، سنحاول في هذا الفصل البحث في ماهية النمو الاقتصادي من خلال تعريفة و الوقوف على إيجابياته و سلبياته، مصادره و طرق قياسه في المبحث الأول. أما المبحث الثاني فسنعالج ضمنه موضوع التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة مع تبيان الفرق بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي. و نخصص المبحث الثالث لمختلف النظريات و النماذج التي اهتمت بالنمو الاقتصادي. و في المبحث الرابع و الأخير سنقف على مختلف العلاقات بين متغيرات الدراسة، و أهم الدراسات التطبيقية السابقة التي توضح العلاقة بينها مع التركيز على النتائج التي توصلت إليها.

المبحث الأول: مقومات النمو الاقتصادي و طرق قياسه

يحظى النمو الاقتصادي بمكانة خاصة في علم الاقتصاد كونه يعبر بصورة مباشرة و مختصرة عن الوضعية الاقتصادية للدول، فالبلدان التي تسجل معدلات نمو عالية و مستدامة تكون في وضعية اقتصادية صحية، و العكس بالنسبة للدول التي تسجل معدلات متدنية و متدبدبة، فهذا سيكون كافيا للدلالة على وضعية اقتصادية غير مستقرة و مضطربة.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

1. تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع و الخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، و هذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، و هي: الأرض، العمل، رأس المال، و التنظيم. كما يعرف كذلك بأنه تغيير إجابي في مستوى إنتاج السلع و الخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة، و يضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، و ذلك للتمييز بين النمو الاقتصادي و التوسع الاقتصادي الذي يتم لفترة قصيرة نسبيا.[1]

[1] علي يوسفات، "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 68

2. أنواع النمو الاقتصادي:

يميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي و هي كالتالي: [1]

أ. النمو الطبيعي:

و هو ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية و مسارات تاريخية، و قد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي، و تتمثل هذه العمليات الموضوعية فيما يلي:

- ✓ التقسيم الاجتماعي للعمل بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى مرحلة الصناعة اليدوية، فالصناعة الآلية الكبرى.
- ✓ تراكم رأس المال الذي كان في البداية مركزا على خدمة التجارة الخارجية، ثم تحوله لاحقا إلى الصناعة.
- ✓ سيادة الإنتاج السلعي و الانتشار الواسع للعملية الإنتاجية، ليس فقط لإشباع الحاجات الشخصية، بل من أجل المبادلة في السوق، و من خلال المداخيل المحققة يتم اقتناء سلع الاستهلاك.
- ✓ سيادة السوق، حيث يصبح لكل ناتج سوق فيه عرض و طلب، و هذا تمهيدا لقيام سوق وطني واسع.

ب. النمو الطارئ أو العابر:

و هو النمو الذي يأتي نتيجة عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية لكنه يفتقد لصفة الديمومة، إذ أنه يختفي بمجرد اختفاء العوامل المسببة له. و يسود هذا النوع خاصة في الدول النامية، حيث ينشأ نتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها. و يحصل هذا كون النمو يحدث في ظل بنية اجتماعية و اقتصادية جامدة، فيجعله ذلك غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف و المعجل، أو يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية.

ت. النمو المخطط

يحدث النمو المخطط نتيجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، و يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد و متطلبات المجتمع، و ترتبط قوة و فعالية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين و واقعية الخطط المرسومة. كما ترتبط بفعالية التنفيذ و المتابعة، و مشاركة الجمهور في عملية التخطيط، و في كافة المستويات.

[1] مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص: 7- 8

3. مزايا النمو الاقتصادي:[1]

النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة و يوفر الزيادة في السلع و الخدمات و فرص العمل الإضافية، و عادة ما يرتبط النمو بالأهداف حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان، و هذا يعني الزيادة في مستويات المعيشة. و دخل الفرد (الزيادة في الدخل الوطني كأرضية للتخلص من الحلقة المفرغة) و التي ساهمت في حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و التي بدورها هي التي تكون قادرة على مقابلة الاحتياجات الحالية و المستقبلية على المستوى المحلي و العالمي.

يمكن القول أن النمو الاقتصادي المتعاظم يوفر القوة و المناعة، كما أنه يوفر الإمكانات اللازمة لنشر الثقافة و إتاحة المعلومات و تسهيل التنقل و التواصل، و توفير أماكن الترفيه و الترويح، غير أنه و بالرغم من أهمية المدخل إلا أنه لا يعكس تحسنا في مؤشر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

4. مخاطر و سلبيات النمو الاقتصادي:

قد يتبادر إلى الأذهان أن النمو الاقتصادي كله إيجابيات، لكن الواقع يثبت لنا أن هذا ليس صحيحا دائما، فرغم أن النمو الاقتصادي يعتبر أكثر من ضروري و مزاياه لا يمكن الاستغناء عنها، إلا أنه يحمل في طياته بعض الجوانب السلبية لا سيما فيما يتعلق بالجانب البيئي، و من الأمثلة في هذا الجانب نذكر ما يلي، و هذا على سبيل المثال لا الحصر:[2]

أ. *تلوث المياه و نذرتها*

تشير الإحصائيات إلى أن هناك أكثر من (2) مليون حالة وفاة عبر العالم إضافة إلى الأمراض المستعصية تسجل بسبب تلوث المياه كما أن نذره المياه أو نقصها قد ساهم في قلة النظافة و العديد من المشاكل الصحية الأخرى. حيث تعتبر صعوبة الحصول على المياه العذبة و نقص الصرف الصحي أهم عاملين بيئيين يهددان صحة سكان الأحياء الفقيرة في كثير من الدول النامية. فإذا كان حوالي ملياري شخص في العالم يشربون مياه ملوثة و مليار آخر يعاني من نقص خطير في المياه، فإن هناك 1,7 مليار شخص ليس لديهم شبكة صرف صحي، و يلاحظ أن عدد الأشخاص الذين هم دون شبكة صرف صحي في العالم الثالث قد زاد بنسبة 247% بين السبعينات و التسعينات من القرن الماضي، و أن عدد أُلائك الذين هم دون مياه عذبة ازداد بنسبة 56 % في نفس الفترة. و بسبب هذا النقص يلجأ الكثير من هؤلاء و خاصة في المناطق الريفية إلى أخذ

---

[1] علي عبد الله، "موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي"، مجلة الباحث، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص: 102- 103

[2] أحمد لعمى، "إشكالية العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة"، مجلة الباحث، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص: 90- 91

احتياجاتهم من المياه من الأنهار و الوديان و القنوات المائية الأخرى، و هي في كثير من الأحيان ملوثة بالمواد الكيماوية و بالفعل الإنساني الناتج عن توسع و نمو الاقتصاد الصناعي.

إن الانعكاسات السلبية المباشرة و غير المباشرة لواقع تلوث المياه كثيرة و هي في الأخير تؤثر على المستوى المعيشي للسكان سواء في المناطق العمرانية أو في الأرياف، و من هذه الانعكاسات تدهور الثروة السمكية و الموارد الصيدية و كذلك ارتفاع تكاليف توفير المياه العذبة في المناطق المتضررة من تلوث المياه، و بسبب الاكتظاظ في المدن فإن هذه الآثار تكون أحيانا أكثر خطورة، إن واقع الدول النامية يبين أن الآثار و التكاليف الصحية المرتبطة بنقص المياه و تلوثها تشكل عائقا كبيرا لمجهودات تحسين المستوى المعيشي لسكان الدول النامية. فقد أصبح معروفا أن انتشار الأمراض و الأوبئة مرتبط كثيرا بقضية توفر المياه الصالحة للشرب و خاصة في الأوساط الفقيرة.

فحسب الإحصائيات هناك حوالي 900 مليون حالة للأمراض المعدية سنويا، و تزداد أمراض الكوليرا و التيفوئيد التي هي ذات علاقة مباشرة بمشكل المياه إلى الوضعية السيئة و المعاناة الصحية، نتيجة لذلك فإنه مثلا يكون الأطفال الذين يعيشون في المناطق التي تعاني من تلوث و نقص المياه أكثر عرضة لهذه الأمراض بالمقارنة مع الأطفال المنتمين للأحياء الراقية.

ب. تلوث الهواء

لقد بينت الدراسات أنه في المراحل الأولى لعملية التصنيع في العالم الثالث هناك علاقة طردية بين التزايد في الدخول من جهة و التدهور في الظروف البيئية من جهة أخرى، فالمقارنة البينية لعدة دول أشارت إلى أن مستويات التلوث في المدن تميل نحو الزيادة مع كل زيادة في مستويات الدخل. و المصادر الأساسية لتلوث الهواء هي المرتبطة بالعصرنة و التطور العمراني، و باستعمال الطاقة و الإنتاج الصناعي و إصدارات السيارات، و يساهم عدم توفر قوانين و تشريعات بيئية رادعة و حامية للبيئة باتباع الشركات الصناعية للطريقة الأسهل و الأقل تكلفة للتخلص من نفاياتها بصورة غير معالجة في الأجواء و القنوات المائية أو دفنها تحت الأرض حيث تتسرب إلى المياه الجوفية، إذن بدون تشريعات ضبطية و تكنولوجيا و بنيات تحتية قادرة على معالجة قضايا التلوث فإن التمدن و العصرنة يقودان إلى الزيادة في مستوى التكاليف البيئية.

وتشير التقارير الصحية إلى أن التلوث الجوي مسؤول عن ما بين 400 و 700 مليون وفاة سنويا و خاصة في المناطق المعرضة للهواء الملوث، فحسب منظمة الصحة العالمية فإن حوالي 1,3 مليار شخص في العالم معرضون لتنفس هواء ملوث وأن أكثر من مليار شخص يعيشون في مناطق ذات مستويات عالية من غاز ثاني أكسيد الكبريت.

كما أن أحد أهم النتائج السلبية للنمو الصناعي غير المراقب هو التغيرات التي حدثت في العشريات الأخيرة على الغلاف الجوي للأرض، خصوصا طبقة الأوزون، و ما لذلك من آثار وخيمة كالتغيرات المناخية، ارتفاع منسوب مياه البحار و المحيطات، الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى ارتفاع حالات الإصابة بسرطان الجلد و الذي ازدادت عدد حالاته بحوالي 300 ألف حالة سنويا. و انعكاسات كل ذلك على الاقتصاد العالمي.

ت. النفايات الصلبة

مع زيادة مستويات التمدن و العصرنة تزداد مستويات الكثافة السكانية و الاكتظاظ في المناطق العمرانية و تتفاقم الهجرة من الريف إلى المدينة، فكلما ترتفع معدلات الاستهلاك كما و نوعا، خاصة مع ارتفاع معدلات الدخول المرتبطة بالنمو الاقتصادي و كذلك الزيادة في عرض الإنتاج الصناعي، يحدث ارتفاع في معدل حجم النفايات الصلبة في المناطق العمرانية و انتشارها داخل و بين هذه المناطق، خاصة إذا لم يقابل هذه التطورات العمرانية و السكانية و الاستهلاكية بتحسن و توسع في البنيات التحتية و توفر تكنولوجيا قادرة على معالجة هذه النفايات الصلبة و التخلص منها بصورة مناسبة.

إن عدم قدرة السلطات العمومية على متابعة هذه التطورات و تسييرها أو تهاونها في ذلك، خاصة عندما تكون درجة الوعي و الحس السكاني بهذه القضية منخفضة، فإن النتائج تكون وخيمة على صحة السكان و مستوى معيشتهم حاضرا و مستقبلا، لأثر ذلك على التلوث السطحي و الجوفي، و على مصادر المياه و الإنتاج الزراعي، و كذلك على التكلفة الاقتصادية و الاجتماعية عامة.

ث. تدهور الغطاء النباتي:

من الانعكاسات السلبية للنمو الاقتصادي نجد تدهور الغطاء النباتي و خصوبة الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى انخفاض كميات الغذاء المنتجة من قبل المزارعين و تعرضهم لخسائر فادحة. كما أن من النتائج السلبية لتقلص الغطاء النباتي نجد التصحر، انجراف التربة، و قلة الأراضي الرعوية التي تعتبر مصدرا هاما لمداخيل الكثير من المناطق الفقيرة في العالم الثالث. كما أن النمو الاقتصادي و خاصة الصناعي منه قد يؤثر سلبا على وضعية التنوع البيئي الذي يؤدي بدوره إلى فقدان كثير من النباتات الطبيعية و الحيوانات و قد يصل الأمر إلى حد انقراضها و فقدانها للابد.

و كخلاصة لهذا الموضوع فإن الولوج في نمو اقتصادي لا يراعي الظروف البيئية و لا يستهدف تحقيق تنمية مستدامة قد ينقلب على هذا النمو نفسه فيؤدي في الأمد البعيد إلى توقيفه أو على الأقل تخفيض معدلاته، و ما يسمى أحيانا حدود النمو أو النمو الصفري، و هي الحالة التي يكون فيها النمو الاقتصادي ضحية للتدهور البيئي الذي كان هو أصلا سببا فيه.

المطلب الثاني: مصادر النمو الاقتصادي.

ثمة عده مصادر للنمو الاقتصادي تعتمد عليها الدول من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة، لعل من أهمها:[1]

1. الاستثمار في رأس المال المادي و البشري:

اعتبر آدم سميث توفر الآلات (رأس المال) ضروريا لتقسيم العمل الذي تكون نتيجته زيادة الإنتاجية، التي هي مفتاح النمو للأفراد، و للشركات و للاقتصاد ككل. إن الدور الحاسم للإنتاجية تؤكده دراسات إجمالي أداء النمو عبر البلدان، فخلال الفترة (1960-2000) لم يكن يفسر معظم الاختلافات في النمو بين البلدان تراكم رأس المال المادي أو رأس المال البشري، بل إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج الذي يمكن أن يفهم بأنه يشمل أكثر من مجرد الاختلافات في التكنولوجيا. فالبيئة الأوسع التي تعمل فيها الشركات لها أهميتها أيضا، و مناخ الاستثمار الجيد يمكن أن يحسن الإنتاجية مباشرة من خلال تقليل التكاليف و المخاطر غير المبررة. و قد مكن توفّر رأس المال البشري دولا من التقدم رغم ما كانت تعاني منه من قلة رأس المال المادي، مثلما حدث في كل من ألمانيا و اليابان عقب الحرب العالمية الثانية.

2. التقدم التكنولوجي:

ليس خافيا على أحد ما تساهم به الابتكارات الحديثة في تحسين أساليب الإنتاج و زيادة الإمكانيات الإنتاجية، أو في تعزيز مستوى الإنتاج المتاح، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاجية حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية. و هي المهام التي يقوم بها المنظم حسب تعبير شومبيتر. و يحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي و الاستثمار في مجالات البحث و التطوير. فالابتكارات العلمية الحديثة، و الاستثمار في تطوير التعليم و التدريب، و الاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، و في زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى و لو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتا. و يؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي. و مع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورً هاما في تحسين التقدم المادي، إلا أنه ليس شرطا كافيا لاستمرار النمو الاقتصادي، إذ لو كان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع، لأن التكنولوجيا مال عام في متناول جميع الدول.

[1] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2009، ص: 10- 11

3. النمو السكاني:

يعتبر النمو السكاني، و بالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل، عاملا موجبا تقليديا في حث النمو الاقتصادي. فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية، و زيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية من ناحية أخرى، مع أن هناك خلافا على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب و توظيف العمالة الإضافية، و تتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل و نوع التراكم الرأسمالي، و مدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة و التنظيم.

4. التنظيم الاقتصادي الكفء:

إذ أن الدولة التي تتمكن من تحسين كفاءة استخدام مواردها، تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج، و أن ترفع معدل نموها الاقتصادي، مما يعني ضرورة توفر الكفاءة و تجنب الإسراف الذي يقتضي استخدام الموارد لإنتاج السلع و الخدمات التي يحتاجها المواطنون، مما يعني ضرورة أن يكون للسوق دور موزع للموارد على القطاعات الاقتصادية بعيدا عن تدخل الدولة في توجيه القرارات الاقتصادية، مما ينجم عنه زيادة الكفاءة الاقتصادية تحت ضغط الدوافع الشخصية و التحفيزات المدعمة للسلوك الإنتاجي و الاستخدام الأمثل للمواهب الإنسانية.

المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي .

احدى الطرق المستعملة في المحاسبة الوطنية لقياس الدخل الإجمالي لبلد ما تتمثل في جمع القيم المضافة الصافية لجميع فروع الاقتصاد مطروحا منها الاهتلاكات، و الناتج المحصل عليه يسمى الدخل المحلي الصافي أو الناتج المحلي الصافي.[1]

و لكن عادة ما يستخدم الناتج المحلي الخام كمؤشر أساسي لقياس أو تقييم تطور الدخل الوطني في اقتصاد ما (أي إنتاج السلع و الخدمات). و هناك ناتج محلي خام سوقي و الذي يمثل مجموع القيم المضافة للأعوان الاقتصاديين المقيمين في البلد المعني (زائد الرسم على القيمة المضافة و حقوق الجمارك)، و الناتج المحلي الخام غير السوقي الذي يقيم إنتاج الإدارات العمومية، و ذلك برد قيمة هذا الإنتاج إلى تكاليفه. و عليه، فإن الناتج المحلي الخام يعبر عن مجموع PIB السوقي و غير السوقي خلال فترة زمنية معينة (سنة في الغالب). [2]

[1] Jacques GOUVERNEUR, **comprendre l'économie**, la librairie scientifique en ligne, 2005, p : 198

[2] محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 151- 152

و بإضافة إنتاج مواطني البلد المعني المقيمين في الخارج إلى الناتج الداخلي الخام نحصل على الدخل الوطني الخام أو الناتج الوطني الخام. و يستخدم هذا المؤشر خاصة في المحاسبة الوطنية، و كذا من طرف بعض المؤسسات الدولية، مثل البنك العالمي. و يكون مبلغ الدخل الوطني الخام في الغالب، قريبا من الناتج المحلي الخام. أما الفرق بينهما، فيتمثل في أن الدخل الوطني الخام يأخذ بعين الاعتبار المداخيل الأولية المدفوعة أو المتحصل عليها من بقية العالم (بمفهوم المحاسبة الوطنية).[1]

و بما أنه من الأسهل متابعة النشاط الاقتصادي على إقليم بلد ما، فقد أصبح الناتج المحلي الخام بدلا من الدخل الوطني الخام المعيار الأكثر استعمالا لقياس الدخل الوطني من طرف الاقتصاديين و مختلف المنظمات الدولية. و عليه، فإن قياس النمو الاقتصادي يتم، بكل بساطة، بحساب النسبة المئوية لتغير الناتج المحلي الخام بين فترتين (سنتين). و نسبة الزيادة المتحصل عليها تبقى مجرد قيمة إسمية إذا لم يتم تحييد أثر الزيادة في المستوى العام للأسعار(التضخم) خلال فترات القياس. و من ثم، لابد من إزالة أثر التضخم لقياس النمو الحقيقي (بالحجم)، أي حساب الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة انطلاقا من الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية و مؤشر الأسعار للاستهلاك (PIB بالأسعار الثابتة = PIB بالأسعار الجارية / مؤشر أسعار الاستهلاك).[2]

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة.

سنحاول في هذا المبحث الوقوف على مفهوم التنمية الاقتصادية من خلال تعريفها و تبيان أهدافها، التطرق إلى التنمية المستدامة، عناصرها و مؤشراتها و نختم بتبيان الفرق بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

1. تعريف التنمية الاقتصادية

من بين التعريفات المقدمة للتنمية الاقتصادية نورد الآتي:

التعريف الأول: من التعاريف كلاسيكية ذلك الذي قدمه François Perroux سنة 1961 و الذي يعرف من خلاله عملية التنمية بأنها " تنسيق التغييرات الذهنية و الاجتماعية لمجتمع ما مما يؤهله لخلق نمو متراكم و دائم في ناتجه الإجمالي الحقيقي".[3]

---

[1] محمد مسعي، مرجع سابق، ص: 152

[2] مرجع نفسه، ص: 152

[3] Philippe DEUBEL, **Analyse économique et historique des sociétés contemporaines**, Pearson Edition, France, 2008, p : 463

التعريف الثاني: " التنمية هي مجموعة من الوسائل و الطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، و الثقافية في المجتمعات القومية و المحلية، و إخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة الاقتصادية، و لتساهم في تقدم البلاد".[1]

التعريف الثالث: "هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن".[2]

التعريف الرابع: "تعرف التنمية الاقتصادية بأنها "إجراءات و سياسات و تدابير متعمدة، تتمثل في تغيير بنيان و هيكل الاقتصاد الوطني، و تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، عبر فترة ممتدة من الزمن، و بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد".[3]

التعريف الخامس: "التنمية الاقتصادية هي الاستغلال الأمثل للموارد المادية و البشرية و توظيفها للرقى بالإنسان و تحسين دخله و توفير قسط وافر من الخدمات الأساسية له و لأسرته، و هذا لا يحدث إلا بوجود آفاق و تطلعات على المستوى المحلى تتمثل في تفعيل دور المواطنين في التنمية المحلية و دعم الاستثمار المحلى عن طريق استخدام مناهج علمية تيسر الوصول للأهداف التي تعين في تحقيق التنمية".[4]

من التعاريف السابقة نستشف الآتي:[5]

- ✓ أن الزيادة السريعة في مستوى دخل الفرد الحقيقي ليس سوى هدف ترمي إليه التنمية الاقتصادية، و لكن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق تطوير هيكل و بناء الاقتصاد الوطني، أي إحداث تغيير جوهري في العلاقات الهيكلية التي يتميز بها الاقتصاد الوطني.
- ✓ زيادة الدخل الوطني لوحدها لا تدل على حدوث تنمية، بل يجب أن يزداد الدخل الفردي أيضا، و لحدوث دلك لابد أن تكون نسبة الزيادة في الدخل الوطني أعلى من الزيادة في عدد السكان.

---

[1] عبد الرحمن محمد الحسن، مرجع سابق، ص: 116

[2] عروب رتيبة و بوسبعين تسعديت، **"أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية"**، مداخلة مقدمة للمؤتمر الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، كلية العلوم الاقتصادية، و التجارية و علوم التسيير، بجامعة مستغانم، الجزائر، يومي 23- 24 أبريل 2012، ص: 4

[3] علي لطفي، **التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1990، ص: 189

[4] عبد الرحمن محمد الحسن، **"دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان"**، مجلة الباحث، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 116

[5] علي لطفي، مرجع نفسه، ص ص: 189- 193

- ✓ الدخل الفردي المقصود هنا هو الدخل الفردي الحقيقي أي نصيب الفرد من السلع و الخدمات المنتجة، لأنه قد يحدث أن يزيد الدخل الفردي الاسمي لكن ذلك يكون نتيجة للآثار تضخمية، و لحساب الدخل الحقيقي يتم استخدام الأسعار الثابتة اعتمادا على الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية.
- ✓ يشترط لحدوث تنمية اقتصادية الزيادة المستمرة في الدخول الحقيقية للأفراد، لأن الزيادة الطارئة لا تدل في حد ذاتها على حدوث تنمية.
- ✓ و في الختام من الأهمية بمكان أن نشير إلى أنه لا يمكن أن نتحدث عن تنمية اقتصادية ما لم تستفد الغالبية العظمى من الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، فلا تكون هذه الزيادة حكرا على فئة قليلة من المجتمع دون الفئات الأخرى.

لم تسلم التعاريف السابقة من الانتقاد حيث ينتقد أمارتيا سن الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1998 مجمل هذه التعريفات و النظريات التي تحصر الرفاه في المنفعة المترتبة على استهلاك السلع و الخدمات فهو يرى "بأن التنمية عبارة عن عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر". و يتجاوز هذا المنظور المقاربات الضيقة للتنمية التي تحصرها في مجرد نمو الناتج الوطني الإجمالي أو زيادة نصيب الفرد من متوسط الدخل الحقيقي أو التصنيع و التقدم التقني.[1]

2. أهداف التنمية الاقتصادية:[2]

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من دولة إلى أخرى، و يرجع ذلك إلى الظروف السائدة في كل دولة، و أوضاعها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و حتى السياسية، لكن هناك أهداف أساسية تسعى الدول النامية إلى تحقيقها في ظل خططها الإنمائية، و هذه الأهداف تتمثل في:

أ. زيادة الدخل القومي:

إن أول أهداف الدول النامية هو زيادة الدخل القومي الحقيقي، فنجدها تعاني من الفقر، و انخفاض مستوى معيشة سكانها بالموازاة مع تفاقم المشكلة السكانية و الأوضاع الصحية و التعليمية المتدهورة، و تجاوز هذه الوضعيات يكون بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدرجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا، خاصة إذا تحققت الزيادة في الدخل مع إحداث تغيرات هيكلية عميقة.

---

[1] أحمد عارف العساف و محمود حسين الوادي، **التخطيط و التنمية الاقتصادية**، دار الميسرة، الأردن، 2010، ص: 36

[2] زبير محمد، **"التنمية الاقتصادية و الصناعية و استراتيجيات التصنيع مفاهيم و أسس نظرية"**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، كلية العلوم الاقتصادية، و التجارية و علوم التسيير، بجامعة مستغانم، الجزائر، يومي 23- 24 أبريل 2012

فزيادة الدخل القومي في أي بلد تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الإمكانات المادية و التكنولوجية الملائمة، إذ كلما توفرت رؤوس الأموال و الكفاءات البشرية في الدولة كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

ب. رفع مستوى المعيشة:

و يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، إنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه ذلك من معنىٍ، لان هذه التنمية إذا توقفت عند هذا الحد فإن الزيادة لا تكون مصحوبة بأي تغير في مستوى المعيشة، و يحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي و يؤدي ذلك إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد و من ثم انخفاض مستوى المعيشة.

ت. تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات:

تعاني معظم الدول النامية من انخفاض الدخل القومي و هبوط متوسط نصيب الفرد، بالإضافة إلى الاختلاف في توزيع الدخل و الثروات، و تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة و على نصيب عالي من الدخل القومي، بينما لا يمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا على الجزء القليل و هذا ما يؤدي غالبا إلى حدوث اضطرابات شديدة بين ما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، و كلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر الجزء المعطل من رأسمال المجتمع، و ذلك أن الطبقة التي تحوز على الجزء الأكبر من الثروة أو معظم الدخل لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك، و هي عادة ما تكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من مداخيل، حيث يؤدي هذا في الأجل الطويل إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و زيادة تعطل العمال، عكس الطبقات الفقيرة التي تنفق كل ما تحصل عليه، و قلة الإنفاق بصفة عامة يؤدي إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و ارتفاع نسبة البطالة.

ث. التوسع في الهيكل الإنتاجي:

يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية و التي تسعى إلى توسيع القاعدة الصناعية، مما يؤدي إلى رفع مستوى و حجم قوى الإنتاج المستخدمة. فالتصنيع له ديناميكية ذاتية قادرة على دفع عجلة النمو إلا أنها تتطلب زيادة في حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي، لان نجاح عملية التصنيع تقتضي رفع معدل التراكم الرأسمالي لتمكين الاقتصاد القومي من دخول مرحلة الانطلاق و وقوفه على طريق النمو الذاتي.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة .

1. تعريف التنمية المستدامة:

في التقرير الذي نشر عام 1987، عرفت Gro Harlem Brundtland الرئيسة السابقة للمنظمة الصحة العالمية التنمية المستدامة بأنها "تلك التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار باحتياجات أجيال المستقبل"[1]

و هي أيضا: "عملية للتغيير يتناغم فيها استغلال الموارد و توجهات الاستثمار و مناحي التنمية التكنولوجية و تغيير المؤسسات، و يعزز كلا من إمكانات الحاضر و المستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان و تطلعاته".[2]

و تمثل قاعدة الموارد الطبيعية لبلد ما إرثاً مشتركاً لأجياله برمتها. و الاتجاه لتدمير هذه الهبة عشوائياً سعياً وراء أهداف اقتصادية قصيرة المدى يفضي إلى إنزال العقوبة بالأجيال الحاضرة و المستقبلية على وجه الخصوص.

و التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتسم بالاستقرار، و تمتلك عوامل التواصل و هي ليست واحدة من الأنماط التنموية التي درج مفكرو التنمية على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو البيئية، أو المؤسسية، بل هي تشمل كافة هذه الأنماط، فهي تنمية تنهض بالأرض و مواردها و تنهض بالموارد البشرية و تقوم بها، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني و حق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية. و على ضوء ما ورد آنفاً فإن التعريف الأكثر وضوحاً للتنمية المستدامة بأنها التنمية التي تأخذ في الاعتبار القيود الثلاثة الرئيسة التي تفرضها البيئة على جهد التنمية، ألا و هي عدم التبذير في استخدام الموارد الناضبة، و الالتزام باستخدام الموارد المتجددة بحدود قدرتها على تجديد نفسها، و عدم تجاوز قدرة البيئة على هضم ما يلقيه فيها جهد التنمية من مخلفات. [3]

2. عناصر التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة عبارة عن مثلث مشكل من العناصر التالية:[4]

---

[1] Commissariat général au Développement durable de la république française, Les essentiels du développement durable, Paris, 2012, p : 3

[2] أمال رحمان و محمد توهامي طواهر، "تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل"، مجلة الباحث، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص: 23

[3] نوزاد عبد الرحمن الهيتي و حسن ابراهيم المهندي، **التنمية المستدامة في دولة قطر**، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، 2008، ص: 13

[4] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **التنمية المستدامة الإطار العام و التطبيقات**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص: 19- 20

أ. العنصر الاقتصادي:

يستند العنصر الاقتصادي إلى المبدأ الذي يقتضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد و القضاء على الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، و الاستخدام الأمثل للموارد البشرية بصورة كفؤة.

ب. العنصر الاجتماعي:

يتمثل العنصر الاجتماعي في النهوض برفاهية الناس، و تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية و التعليمية الأساسية، و الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، و احترام حقوق الإنسان. كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، التنوع، التعددية، و المشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار.

ت. العنصر البيئي:

يتعلق العنصر البيئي بالحفاظ على المحيط من موارد مادية و بيولوجية و نظم الإيكولوجية و النهوض بها.

و يمكن تمثيل عناصر التنمية المستدامة على الشكل التالي:

الشكل 3-1: عناصر التنمية المستدامة

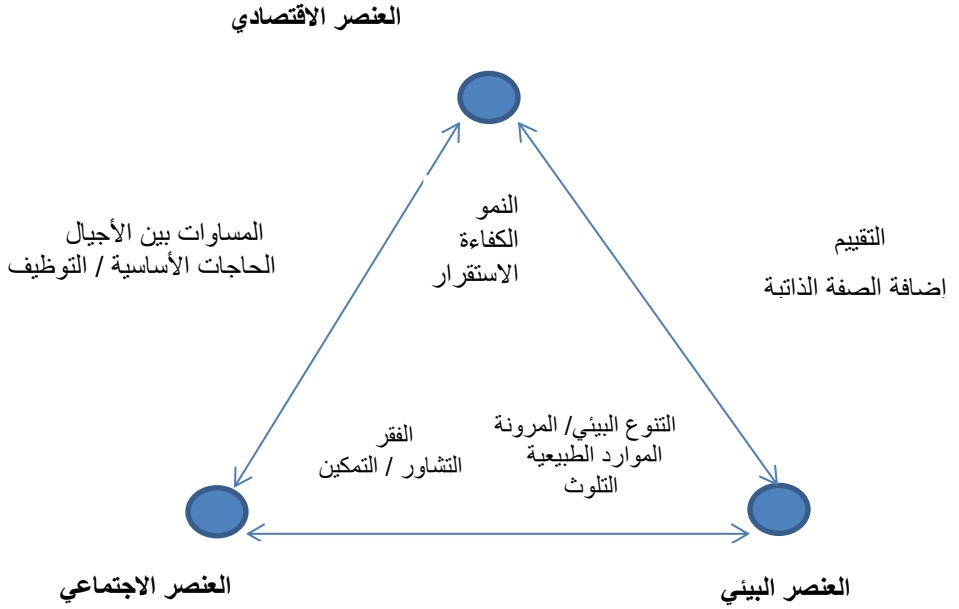

مصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق، ص: 20

3. مؤشرات التنمية المستدامة:

حسب لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة إلى أربعة جوانب رئيسة اقتصادية، اجتماعية، بيئية و مؤسسية. و هي كما يلي:

أ. القضايا و المؤشرات الاجتماعية:

تتمثل القضايا المرتبطة بالمؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في ست قضايا هي: [1]

المساواة الاجتماعية:

تعد المساواة الاجتماعية إحدى أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة و المشاركة العامة. و ترتبط المساواة مع درجة العدالة و الشمولية في توزيع الموارد و إتاحة الفرص و اتخاذ القرارات. و تتضمن فرص الحصول على العمل و الخدمات العامة، غير أن المساواة الاجتماعية تبقى من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقيق. و قد تم اختيار مؤشرين رئيسين لقياس المساواة الاجتماعية و هما نسبة السكان تحت خط الفقر، و مقدار التفاوت بين الخُمس الأغنى و الخُمس الأفقر من السكان (أو مؤشر جيني القياسي لتفاوت الدخول).

الصحة العمومية:

هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة و التنمية المستدامة، فالحصول على مياه صالحة للشرب و غذاء صحي و رعاية صحية دقيقة تعد من أهم مبادئ التنمية المستدامة، لأن تدهور الأوضاع الصحية نتيجة تلوث البيئة المحيطة بالسكان، الفقر، غلاء المعيشة، و النمو السكاني المطرد، أدى إلى الفشل في تحقيق التنمية المستدامة، و خاصة في الدول النامية، حيث لم تتطور الخدمات الصحية و البيئية بصورة تواكب التطور الاقتصادي. و من أهم المؤشرات الرئيسة للصحة: العمر المتوقع عند الولادة، معدلات وفيات الأمهات و الأطفال، و الرعاية الصحية الأولية.

التعليم:

يعد التعليم مطلباً رئيساً لتحقيق التنمية المستدامة لأنه من أهم المكاسب التي يمكن أن يحصل عليها الفرد لتحقيق النجاح في الحياة. كما أن هناك ارتباطاً مباشراً بين مستوى التعليم في بلد ما و مدى تطوره الاجتماعي و الاقتصادي.

و قد حققت الكثير من الدول نجاحات ملموسة في التعليم و في تدريب سكانها على التعامل مع المعلومات الحديثة، و لا يزال هناك الكثير من الجهد الذي يجب القيام به في هذا المجال. أما أهم مؤشرات التعليم فهي: معدل معرفة القراءة والكتابة، و معدل الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة.

السكن:

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي و حسن إبراهيم المهندي، مرجع سابق، ص : 23- 24

يعد توفير السكن الملائم للمواطن من أهم احتياجات التنمية المستدامة، و تتأثر شروط الحياة بكل من الحالة الاقتصادية، معدل نمو السكان، الفقر، البطالة و حالة و نوعية التخطيط العمراني و الحضري. و تقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نصيب الفرد من الأمتار المربعة في الأبنية.

الأمن:

يقصد بالأمن في التنمية المستدامة الأمن الاجتماعي و حماية الناس من الجرائم، فالعدالة و الديمقراطية و السلام الاجتماعي تعتمد كلها على وجود نظام للإدارة الأمنية متطور و عادل يحمي المواطنين من الجريمة، إلا أنه ينبغي في الوقت ذاته ألا تثير هذه الإدارة القلق الاجتماعي، أو تمارس سلطاتها من خلال الإساءة إلى الأفراد، و التعدي على حقوق الإنسان. و يتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع.

السكان:

توجد علاقة عكسية بارزة بين النمو السكاني و التنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما، أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية و تقلص النمو الاقتصادي المستدام، مما يفاقم المشكلات البيئية، و هو ما يقلل من فرص تحقيق التنمية المستدامة. أما المؤشر الرئيسي المستخدم فهو معدل النمو السكاني.

ب. القضايا و المؤشرات الاقتصادية:[1]

و تشمل هذه المؤشرات قضايا البنية الاقتصادية و أنماط الإنتاج و الاستهلاك:

البنية الاقتصادية:

تظهر المؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي عادة النشاط الاقتصادي الرأسمالي، و معدل دخل الفرد و القوى الشرائية ضمن موازين السوق، لكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي صورة واضحة عن حقيقة التفاوت الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل. و يعكس تطوير المؤشرات الاقتصادية المستدامة طبيعة تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على الموارد الطبيعية مما يعد من أولويات قياس التنمية المستدامة. و تتمثل أهم مؤشرات البنية الاقتصادية: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، و نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي.

أنماط الإنتاج و الاستهلاك:

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي و حسن إبراهيم المهندي، مرجع سابق، ص : 25

تعد أنماط الإنتاج و الاستهلاك من أهم القضايا الاقتصادية الرئيسة في التنمية المستدامة، إذ أن العالم يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في الدول المتقدمة صناعياً، و أنماط الإنتاج غير المستدامة التي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الدول المتقدمة أم في الدول النامية. و تتمثل أهم مؤشرات أنماط الإنتاج و الاستهلاك بالآتي:

- ✓ استهلاك المادة: يقصد بالمادة كل الخامات الطبيعية، و تقاس بمدى كثافة استخدام المواد الخام في الإنتاج.
- ✓ استخدام الطاقة: و تقاس من خلال احتساب استهلاك الطاقة السنوي للفرد.
- ✓ إنتاج و إدارة النفايات: و تقاس بكميات إنتاج النفايات الصناعية و المنزلية، و إنتاج النفايات الخطرة و المشعة، و إعادة تدوير النفايات.
- ✓ النقل و المواصلات: و تقاس بالمسافة التي يقطعها الفرد سنوياً مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، مواصلات عامة، طائرات...).

ت. القضايا و المؤشرات البيئية:[1]

تتمثل القضايا و المؤشرات البيئية في الغلاف الجوي، الأراضي، البحار، المحيطات، المناطق الساحلية، المياه العذبة و التنوع الحيوي.

الغلاف الجوي: هناك العديد من القضايا الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي و تغيراته، و منها التغير المناخي و ثقب الأوزون، و نوعية الهواء، و ترتبط تأثيرات هذه القضايا بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع صحة الإنسان، و استقرار و توازن النظام البيئي. و هناك ثلاثة مؤشرات رئيسة تتعلق بالغلاف الجوي هي:

- ✓ التغير المناخي: و تحكمه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ و بروتوكول كيوتو.
- ✓ استنفاد طبقة الأوزون: و تتم متابعتها من خلال استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، و تحكمها اتفاقية فيينا و بروتوكول مونتريال.
- ✓ نوعية الهواء: و يتم قياسها من خلال درجة تركيز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية.

الأراضي:

و هي قضية معقدة و ذات تشعبات كثيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة، إذ أن طرق و وسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بصورة رئيسة مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة و تطبيق مبادئها. و تركز المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي على تدهور الأراضي، التصحر، إزالة الغابات، التنمية الزراعية و النمو الحضري.

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي و حسن إبراهيم المهندي، مرجع سابق، ص ص: 26- 29

البحار و المحيطات و المناطق الساحلية:

لما كانت البحار و المحيطات تشكل ما نسبته 70 % من مساحة الكرة الأرضية، لذا فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئياً يمثل أكبر التحديات التي تواجه البشرية. و تشمل المسائل البحرية و الساحلية ذات الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة ما يلي:

- ✓ التدهور الناجم عن الأنشطة البرية.
- ✓ الاستغلال غير المستدام للأسماك و غيرها من الموارد الحية.
- ✓ التلوث البحري الناتج عن النقل البحري و مشاريع النفط و الغاز في المياه الساحلية.
- ✓ حماية التنوع الحيوي و النظم الإيكولوجية الهشة.
- ✓ العلاقة بتغير المناخ، بما في ذلك الآثار الناجمة عن ارتفاع منسوب سطح البحر.

و يتم قياس التنمية المستدامة في مجال المحيطات و البحار و السواحل من خلال ثلاثة مؤشرات هي: النسبة المئوية لمجموع السكان المقيمين في المناطق الساحلية، كمية صيد الأسماك و درجة تركز الطحالب في المياه الساحلية.

المياه العذبة:

تعد الاستدامة طويلة الأجل للمياه مسألة محفوفة بالشك في العديد من مناطق العالم. نتيجة للزيادات السكانية، و يتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما نوعية المياه و كميتها.

التنوع الحيوي:

يعتبر التنوع الحيوي عنصراً أساسياً في التنمية المستدامة، و هناك ارتباط أساسي بينه و بين العمليات الاقتصادية، و من المسائل الهامة للتنوع الحيوي، الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، أي الكائنات الحية من حيوانات و نباتات و أسماك، دون التأثير السلبي على توازن الطبيعة. و يتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما: نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض، و نسبة مساحة المناطق المحمية.

ث. القضايا و المؤشرات المؤسسية:[1]

و تتمثل أهم القضايا ذات العلاقة بالمؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة في كل من:

الإطار المؤسسي:

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي و حسن إبراهيم المهندي، مرجع سابق، ص : 30- 31

تشتمل عملية إنشاء الإطار المؤسسي المناسب لتطبيقات التنمية المستدامة على وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة ترمي إلى الاندماج المتكامل للأولويات الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية، و اتخاذ إجراءات للتوقيع على الاتفاقات العالمية و التصديق عليها.

و تشير المؤشرات الرئيسة المشمولة في موضوع الإطار المؤسسي إلى مدى استعداد الدولة و التزامها بالتحول عن اتباع نهج قطاعي مجزأ إلى عملية كلية متكاملة للتنمية المستدامة. و المؤشران المختاران هما الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة و تنفيذ الاتفاقات العالمية المصدق عليها.

القدرة المؤسسية:

تتحدد قدرة البلد على التقدم نحو التنمية المستدامة إلى درجة كبيرة بقدرة شعب هذا البلد و قدرة مؤسساته. و يمكن أن تقاس قدرة البلد بإمكانياته البشرية، العلمية، التكنولوجية، التنظيمية، و إمكانياته من حيث الموارد. و تمثل القدرة المؤسسية أداة مهمة لتيسير التقدم صوب التنمية المستدامة، و لكن يصعب تقييمها بالشكل المناسب بعدد محدود من المؤشرات.

و المؤشرات المختارة لهذا الموضوع اشتراكات الإنترنت لكل ألف من السكان، خطوط الهاتف الثابت و الجوال لكل ألف من السكان، و الإنفاق على البحث العلمي و التطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تقيس إمكانية الوصول إلى المعلومات، و مؤشر الخسائر البشرية و الاقتصادية بفعل الكوارث الطبيعية يقيس درجة التأهب للكوارث الطبيعية و الاستجابة لها.

المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.[1]

ثمة فرق كبير بين مفهوم التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي على الرغم من التداخل الموجود بينهما، حيث لا يمكن اختزال مفهوم التنمية إلى مجرد النمو الاقتصادي الذي يوصف بأنه التوسع في الناتج الحقيقي، أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي، بمعنى أن التنمية ليست مرادفا للنمو الاقتصادي، و الذي يركز على زيادة الإنتاج. و في الحقيقة فإن التجارب و الوقائع تؤكد أن الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي و نصيب الفرد و معدلات الادخار تمثل فقط جزءا من المتغيرات الأساسية التي تتضمنها عملية التنمية.

إن حدوث نمو اقتصادي لا يعني بالضرورة تنمية، و من المحتمل أن يتحقق نمو اقتصادي سريع بينما قد يحدث تباطؤ في عملية التنمية، و ذلك لعدم مواكبة تحسن النمو الاقتصادي تحولات اجتماعية و سياسية و ثقافية، فمثلا بلغ النمو الاقتصادي للدخل الوطني معدلات مرتفعة تقارب 6 % في بعض الدول النامية في أمريكا اللاتينية، و مع ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها منخفضة و استمرت فئات واسعة من سكانها تعاني

[1] علي عبد الله، مرجع سابق، ص: 102- 103

من الفقر، الجهل، المرض و البطالة. كما أن الفجوة بين الأغنياء و الفقراء اتجهت نحو الاتساع حيث ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، في حين حققت دول أخرى معدلات نمو اقتصادي متواضعة في نمو الدخل الوطني، و استطاعت أن تحقق تقدما لا بأس به على مستوى مؤشر مركب التنمية البشرية في عدد المجالات المتصلة بإشباع الاحتياجات الأساسية، فمثلا استطاعت سيريلانكا في الثمانينات من القرن الماضي رفع العمر المرتقب عند الولادة إلى 73 سنة و هو قريب من معدل الدول المتقدمة في ذلك الوقت (74 سنة)، كما تمكنت من زيادة متوسط الملمين بالقراءة و الكتابة إلى 78 % من السكان .

إن المعنى العام للتنمية الاقتصادية هو ذلك التعريف الذي يحدد التنمية ببلوغ عدد من معطيات التحديث مثل زيادة إنتاجية العمل، و المشاركة في صنع القرار و تطوير في المؤسسات.

و تأسيسا على ذلك فالتنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها يزيد الدخل الحقيقي للفرد على امتداد فترة طويلة من الزمن و هذا يعني أن الدخل يجب تصحيحه ليأخذ في الاعتبار عملية الزيادة في عدد السكان، و بالتالي فان توزيع الدخل يجب أن يكون أكثر عدالة، و أن عدد الواقعين تحت خط الفقر لابد أن يقل .

و على الرغم من التأكيد على أهمية هدف زيادة دخل الفرد إلا أن السائد أيضا هو التعبير عن التنمية الاقتصادية بمجموعة من الأهداف الثانوية مثل عدد المواطنين المتواجدين تحت خط الفقر، الحد الأدنى للاستهلاك، الحد الأقصى للبطالة، العمر المرتقب عند الولادة... و يأتي كل ذلك من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية و للكفاءة الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تستمر و تتواصل إلا بالاعتماد على إبداعات و طاقات الأفراد.

إن المفهوم الأوسع للتنمية جعل الاهتمام يحول من النمو الاقتصادي إلى قضايا التنمية البشرية، إن النمو الاقتصادي يشكل عنصرا و مكونا أساسيا لها إلا أنه ينبغي أن ينعكس كذلك على تحسين المستوى المعيشي و الصحي و التعليمي للسكان، و تذويب الفجوة بين الفقراء و الأغنياء، و في غياب ذلك فان التحسن لا يمكن أن يستمر لوقت طويل. و يمكن التمييز بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية من خلال الجوانب التالية:

الجدول 3- 1 الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
نمو تلقائي و حركة آلية	تحدث عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية
يخضع للدورات الاقتصادية	لا تخضع لمثل هذه الدورات
يكون في الدول المتقدمة	تكون في الدول النامية
لا يحدث تغيير في هياكل المجتمع و القطاعات الاقتصادية	تحدث تغيير في هياكل الاقتصاد
يحصل في ظل نظام السوق	تحدث في ظل التخطيط من قبل الدولة
يرتبط بنظريات اقتصادية	ترتبط بسياسات و استراتيجيات اقتصادية

مصدر: أنيسة بن رمضان، إشكالية استغلال الموارد الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي، دار هومة،الجزائر،2014، ص: 89

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي.

يعتبر موضوع النمو الاقتصادي من بين أكثر المواضيع التي حظيت بالدراسة و التحليل حيث تعددت النظريات و النماذج في هذا الميدان، كل حسب التيار الذي ينتمي إليه، و فيما يلي نأتي على ذكر أهمها:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية.

ظهرت النظرية الكلاسيكية في حقبة مفصلية من التاريخ الأوروبي الحديث حيث تزامن ظهورها مع الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، و من الطبيعي أن تترك هذه الثورة أثرها على أفكار و توجهات رواد المدرسة الكلاسيكية، خاصة كل من آدم سميث، ريكاردو، و مالتس، و فيما يلي سنتطرق إلى إسهامات كل واحد منهم:

1. آدم سميث[1]

يرى آدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيًا، و عليه لابد من الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي،

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص: 30

حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم "اليد الخفية" كما نادى بالتخصص و تقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج و الإنتاجية، و بما يؤدي إلى زيادة الدخل و الادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي.

ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة و الدخل في كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذي نشر عام 1776. يوضح سميث أن التخصص و تقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأسمالي و الذي يتأتى أساسا من الادخار، و عليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي. و يقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا Self Sustaining، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول و الأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار و الاستثمار(تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج و مزيد من الأرباح... و هكذا. و لكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي (حين يتكالب الرأسماليين على الاستثمار في مجالات معينة) إلى هبوط الأرباح و تقل المدخرات و معدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة ركود Stationary State (حلقة دائرية انكماشية).

2. دافيد ريكاردو[1]

اهتم ريكاردو بالنمو الاقتصادي و لا سيما في الأجل الطويل، و هو يعتبر من المفكرين الاقتصاديين ذوي النزعة التشاؤمية، فهو يرى أن تزايد السكان سيؤدي إلى زيادة الضغط على موارد العيش و المواد الغذائية، فيضطر المجتمع عندئذ إلى الاتجاه أكثر فأكثر نحو زراعة الأرض الأقل خصوبة، فيظهر أثر قانون تناقص الغلة و هو الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى نتيجتين اثنتين هما:

- ✓ تفشي الريع بسبب الاضطرار إلى زراعة الأراضي من الدرجة الثانية و الثالثة... مما يكلف مالا و جهدا مضاعفا.
- ✓ ازدياد تكاليف الإنتاج يؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات، مما ينعكس سلبا على الاستهلاك (تقل المنفعة المحققة) فتحدث المجاعات و تسود حالة من الركود الاقتصادي.

كما يرى ريكاردو أن التقدم التكنولوجي و الفني يمكن أن يؤخر الوصول إلى حالة الركود الاقتصادي، و أن الخروج من هذه الحالة يستلزم عوامل كثيرة أهمها تقليل مستويات الأجور إلى حد الكفاف، عدم تدخل الدولة

[1] فرهاد علي محمد الأهدن، **التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي**، دار التعاون للطباعة و النشر، القاهرة، 1994، ص: 29- 30

في الحياة الاقتصادية، أن تكون المستعمرات الخارجية في خدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية، و أن يتوافر القدر الكافي من الأراضي الصالحة للزراعة.

و قد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاثة طبقات هي طبقة الرأسماليين و اعتبرها دينامو النمو لأي مجتمع و محوره الأساسي، طبقة ملاك و أصحاب الأراضي و هي فئة لها وضعها الخاص و تقوم بإمداد المجتمع بالغذاء من خلال ما تنتجه الأراضي من محاصيل، و أخيرا طبقة العمال و التي لابد أن تكون الأجور التي تتقاضاها عند مستوى حد الكفاف.

3. روبرت مالتس:[1]

كان لمالتس آرائه المشهورة في النمو السكاني و باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه "نظرية مالتس للسكان"، و التي تنص على: "إن عدد السكان- إذا لم يضبط- فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن في حين لا يتزايد إنتاج الغذاء و في أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة".

و تتمثل النظرية المالتسية للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي و الصناعي، مقترحًا اتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، و توجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه. هذا و يتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي و الذي تتضح فيه الغلة المتزايدة و التقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو. و يندد مالتس بأهمية تقدم القطاعين معًا، و عدم التركيز على أحدهما دون الآخر.

4. صياغة النموذج الكلاسيكي:

و نخلص مما سبق إلى أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقًا بين التقدم التكنولوجي و النمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، و ذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل و الإنتاج و الأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي. و تؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو و الانتعاش... و هكذا. و تبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي و الذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح و اتجاهاتها. و يمكن تلخيص النموذج الكلاسيكي في الدوال التالية:[2]

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 32

[2] مرجع نفسه، ص: 32- 33

دالة الإنتاج:

$$O = f(L, K, Q, T) \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

O : الإنتاج

L : قوة العمل

K : المتاح من الأرض (الموارد)

Q : رأس المال

T : التكنولوجيا

و قد تجاهل النموذج عنصر التنظيم لاعتباره عاملا غير استراتيجيًا. و بافتراض ثبات المساحة المتاحة من الأرض فإن الموارد الجديدة تدخل ضمن التقدم الفني، و أن الثبات في الأرض و المقترن بزيادة مطردة في عنصر العمل يؤدي بعد فترة إلى تناقص الناتج الكلي.

مستوى التقدم التكنولوجي يتوقف على الاستثمار: $T = T(I) \ldots\ldots\ldots (2)$

الاستثمار يتوقف على الأرباح: $I = dQ = I(R) \ldots\ldots\ldots (3)$

حيث يقصد بالاستثمار هنا الاستثمار الصافي I و الذي يعبر عن الزيادة في الرصيد الرأسمالي، و R عبارة عن العائد من عناصر الإنتاج الثابتة (الأرض و رأس المال).

الأرباح تتوقف على مستوى تكنولوجي و عرض العمل $R = R(T, L) \ldots\ldots\ldots (4)$

حجم قوة العمل يتوقف على حجم الأجور $L = L(W) \ldots\ldots\ldots (5)$

الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار $W = W(I) \ldots\ldots\ldots (6)$

علما بأن مجموع الأرباح و الأجور تعادل الناتج الكلي، أي $O = R + W$

أما شرط التوازن في الأجل الطويل فيكون $W = wL$

حيث أن w معدل الأجر الأدنى.

و على ذلك فإنه و بافتراض أن الأرباح هي المحرك الأول للنظام الرأسمالي تكون كيفية سير النموذج الكلاسيكي للنمو على النحو التالي:

$$dR \rightarrow dI \rightarrow dQ \rightarrow dT \rightarrow dW \rightarrow dL \rightarrow dR$$

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسكية.

1. تحليل شومبيتر: [1]

يعتبر تحليل شومبيتر ضمن أهم مساهمات في الفكر لاقتصادي، إذ اعتبر عملية النمو تتم في صورة تدريجية في المدى القصير و غير منظمة في مسارها على لمدى الطويل حيث تحدث في شكل تموجات بين فترات الازدهار و الكساد، و يرى شومبيتر أنه لتحقيق النمو لابد من الخروج من دائرة العلاقات بين عناصر النمو بانتهاز الفرص الاستثمارية المتاحة و إقامة المشروعات و التجديدات، كما يركز على الدور الفعال للمنظم في عملية النمو الاقتصادي من خلال التجديد و الابتكار في الإنتاج الذي يقود إلى نتائج باهرة تسمح بدفع عجلة النمو، و من جهة أخرى استطاع شومبيتر ملاحظة العلاقة الموجودة بين البحث و التطوير و التقدم التقني، هنا بدى واضحا أن النمو الاقتصادي المستقبلي يتطلب تطور تكنولوجيا حاضرا، و يتلخص تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي في الأفكار التالية:

- ✓ اعتبر شومبيتر المنظم المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي لأنه يعمل على إدخال طرق جديدة لمزج عناصر الإنتاج و التوليف بينها، كما يتميز هذا الأخير بحنكة كبيرة في اختيار الاستثمارات المربحة و التغلب على المنافسين و الإبداع في خلق شيء جديد، ما يؤدي لزيادة الأرباح.
- ✓ الابتكارات و التجديدات: يلعب الابتكار دور أساسي في تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي إذ يساهم في إحداث تغيرات في دالة الإنتاج التي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، و يميز شومبيتر بيّن خمسة أصناف من الابتكارات (إنتاج سلعة جديدة، إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج، التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة، الحصول على مواد أولية جديدة، إقامة تنظيم جديد في الصناعة) و من أجل الحصول على الدعم المالي اللازم لتنفيذ هذه التجديدات يلجأ المنظم للاقتراض، هذا ما يؤكد على أن العبرة ليست بامتلاك رأس المال من قبل المنظم و إنما تكون بحسن تنظيمه و إدارته للمشروع، كما أن دور المنظم لا ينحصر في التنفيذ و القيادة فقط بل يتعداه للتجديد و التطوير أما الإدارة و التنظيم هي نتاج عمل الجهاز الإداري ككل.
- ✓ كسر التدفق الدائري: يرى شومبيتر أن الابتكار الجديد لمشروع ما لا يلبث أن يصبح متاحا لجميع المشاريع الأخرى، هذا ما يؤدي لخفض مردودية المشروع محل الابتكار لذا وجب تجديد و تطوير منتج آخر لأخذ الأفضلية عن بقية المشاريع و بالتالي كسر ذلك الترابط بينها و الذي يتجلى من خلال إنتاج نفس المنتج.

[1] ماصمي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014، ص: 105- 106

رغم ا ن التحليلات التي قدمها شومبيتر لقيت الإعجاب من طرف بعض الاقتصاديينِ إلا أنها لم تسلم من بعض الانتقادات أهمها:

- ✓ أن عملية النمو حسبه تستند على المنظم المبتكر الذي يعتبر شخصا مثاليا، لكن وظيفة الابتكار أصبحت من مهام الصناعات إذ تغيرت وظيفة المنظم و بالتالي أضحت غير ملائمة للوضع الحالي، كما أن الصناعات الآن تقوم بالإنفاق على البحوث و التطوير.
- ✓ ركز في عملية التنمية على الابتكارات فقط و أهمل التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية اللازمة لتحققها.
- ✓ يولي الاهتمام الكبير إلى الائتمان المصرفي مع أنه في الأمد الطويل تصبح الحاجة ماسة إلى المصادر الأخرى كإصدار الأسهم و خاصة عندما لا يكفي الائتمان المصرفي.

2. نموذج Solow :

يستند التحليل النيوكلاسيكي للتخلف على نظريتهم الانتقادية للاقتصاد الاستعماري، تقييد التجارة، ريوع الشركات التجارية و احتكاراتها، التفضيلات الإمبريالية و هروب رؤوس الأموال. و يهتم أساسا بعوامل التخلف كتعطيل العرض و قصور عوامل النمو أو عدم القدرة على استغلالها مثل ضعف المؤهلات و ندرة الادخار بسبب تدني أسعار الفائدة و انخفاض القدرة على استغلال الثروات الطبيعية. كما يهتم هذا التيار بدور العقليات السلبية و ضعف روح المبادرة و المخاطرة و بعدم كمال المعلومات عن الأسواق مما يمنع التخصيص الأمثل للموارد. و يظهر نموذج Solow أن اقتصادا ما يتميز بمعدل نمو ديموغرافي و معدل ادخار معين يمكن أن يعطي نموا منتظما إذا توافر له مرونة تقنية، رأسمال متجانس، معلومات شفافة، و علاقة ديناميكية مرنة بين الإنتاج و احتياجات السوق. [1]

و أرجع سولو التوازن في النمو على المدى الطويل إلى تغير التوليفة الفنية لأنصبة عناصر الإنتاج بين العمل و رأس المال، و قد قام سولو بنشر بحثه "مساهمات في نظرية النمو" عام " 1956 " و الذي حاول فيه بناء نموذجه للنمو على المدى الطويل. [2]

و يتلخص نموذج سولو في النقاط التالية:[3]

- ✓ يقترب الاقتصاد في الأجل الطويل من حالة ثابتة لا تعتمد على الحالة الابتدائية.

---

[1] عصام عمر مندور، **التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2011، ص: 61

[2] بلقلة إبراهيم، مرجع سابق، ص: 62

[3] بلقة إبراهيم، مرجع نفسه، ص: 69

- ✓ مستوى الدخل عند الحالة الثابتة يعتمد على معدل الادخار و على معدل نمو السكان و يزيد بزيادة الأول و ينقص بزيادة الثاني.
- ✓ معدل نمو الدخل الفردي في الحالة الثابتة يعتمد على التقدم الفني بالإضافة إلى معدلات الادخار و زيادة السكان.
- ✓ في الحالة الثابتة ينمو رصيد رأس المال بنفس المعدل الذي ينمو به الدخل فتكون نسبة رأس المال للدخل ثابتة.

بالرغم من أن نموذج سولو يرى أن معدل النمو يعتمد فقط على التقدم الفني أي الزيادة في الإنتاجية، إلا أنه تركه خارج النموذج.

المطلب الثالث: النظرية الكينزية.[1]

1. التحليل الكنزي للنمو:

قامت النظرية الكينزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأفكار ، و خاصة بعد الكساد العظيم الذي شهده العالم الرأسمالي خلال الفترة 1929- 1933 ليصاب بعد ذلك الاقتصاديون الكلاسيكيون بصدمة فكرية بعدما أنكروا احتمال حدوث بطالة أو قصور في الطلب الكلي، حيث كانوا يعتقدون أن كل عرض يخلق طلبه، و أن التوازن يتولد تلقائيا عند مستوى التشغيل الكامل، كل هذه الأفكار انتقدها كينز و أعتبر أن لتوازن يمكن أن يحدث عند أي مستوى من التشغيل، و ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل، و أن هذا الأخير حالة خاصة و ليست دائمة، و أن الأزمات التي يوجهها النظام الاقتصادي الرأسمالي سببها قصور الطلب و ليس العرض.

اهتم كينز بالاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو، حيث ينظر إلى الاستثمار بأنه دالة في سعر الفائدة، و أن الادخار هو دالة للدخل، و يحدث التوازن في الاقتصاد المغلق عندما يتساوى كل من الادخار المخطط و الاستثمار المخطط ، ويبنى النموذج الكينزي الأساسي على ثلاث فرضيات أساسية تتعلق بكيفية تحديد مستوى الإنتاج و العمالة هي:

- يصلح التحليل في المدى القصير،
- المستوى العام للأسعار ثابت،
- في حالة الاختلال يكون التعديل الاقتصادي بواسطة الكميات.

و يتوزع الدخل على الإنفاق الكلي على النحو التالي :

[1] حدو محمد، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2014، ص: 26

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث أن:

G: تمثل الإنفاق الحكومي

I : تمثل الاستثمار

C : تمثل الاستهلاك العائلي

Y : تمثل الدخل الكلي

M: تمثل قيمة الواردات

X : تمثل قيمة الصادرات

يتحدد مستوى الدخل من وجهة نظرة كينز بمستوى كل من الطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية، أو الاستثمارية في القطاع العائلي و الحكومي، و جزء معين من العمل و رأس المال و التقدم التكنولوجي السائد، و أن الدولة تلعب دورا أساسيا في توجيه النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات المالية و النقدية المناسبة.

2 . نموذج هارود- دومار

يعتبر هذا النموذج أشهر نماذج الكترين الجدد، و يعتبر الادخار و رأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي، و وفقه يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال رأس المال الثابت، أي الإهتلاك السنوي لقيمة الموجودات (المعدات ، الأبنية ، الطرق ، و الجسور ...) و ذلك من أجل المحافظة على مستوى الناتج الوطني. و لأجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي (من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي) لا بد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الإهتلاك. و تمثل هذه الاستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى رأس المال. و يعتبر الادخار أهم مصدر للاستثمارات، و بالتالي فهو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي. و يعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي و أسهلها تطبيقا. و ينطلق هذا النموذج من مجموعة من الفرضيات: [1]

- ✓ يفترض أن الاقتصاد مغلق.
- ✓ تكلم عن مستوى معين من الناتج في ظل عمالة كاملة.
- ✓ تكلم عن نظام اقتصادي بأحكام و قرارات آلية و فورية .
- ✓ جميع مفاهيم الدخل و الادخار و الاستثمار ثابتة .

[1] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014، ص: 27

- ✓ يفترض أن متوسط الادخار يساوي الميل الحدي للادخار .
- ✓ يفترض أن علاقة الادخار و الميل الحدي لرأس المال ثابتة .
- ✓ المستوى العام للأسعار ثابت.

و من جملة الانتقادات التي وجهت إلى هذا النموذج أن بعض الاستنتاجات تعتمد على الفرضيات التي جاء بها النموذج ، و التي تجعله غير واقعي ، ومن جملة هذه الانتقادات نجد:[1]

- ✓ أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار و معدل رأس المال الناتج غير واقعية ، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.
- ✓ أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال و العمل غير مقبولة و ذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما و تأثيرات التقدم التقني.
- ✓ النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعر الفائدة.
- ✓ فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج و المعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية، و خصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.
- ✓ إن النموذج غير واقعي بالنسبة للدول النامية بسبب اعتماده على مبادئ غير متوفرة بالقدر المطلوب كالادخار و عدم تدخل الدولة في الاقتصاد و حالة التشغيل الكامل.

المطلب الرابع: النظريات الحديثة للنمو.

1. نظرية مراحل النمو (Rostow):

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي والت وينمان روستو، الذي نشرها في كتابه الصادر سنة 1960 و المعنون "مراحل النمو الاقتصادي، البيان غير الشيوعي"، و فيه توصل إلى أن تطور المجتمعات يمر عبر خمسة مراحل أساسية.

أ. عرض النظرية:[2]

- ➢ **مرحلة المجتمع التقليدي:** و في هذه المرحلة تكون فيها الدولة شديدة التخلف، و سماتها نفس سيمات العصر التاريخي الأول، أي ما قبل التاريخ، و من مظاهرها:
  - يسود اقتصادها الطابع الزراعي التقليدي و الصيد.
  - منخفضة الإنتاجية.
  - يهيمن على هذه المرحلة النظام الإقطاعي.

[1] وعيل ميلود، مرجع سابق، ص: 29

[2] عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص ص: 63- 65

- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني.

و ضرب روستو أمثلة لدول اجتازت هذه المرحلة خلال القرون الوسطى (كالصين، دول الشرق الأوسط، بعض دول أوروبا...)، كما أشار إلى أن هذه المرحلة تكون طويلة و بطيئة الحركة نسبيا، و أن هناك مجتمعات لا تزال تعيش هذه المرحلة كبعض مجتمعات جنوب الصحراء و أدغال الأمازون.

- **مرحلة ما قبل الانطلاق:** و تمثل هذه المرحلة حقبة تاريخية تبدأ منها الشروط اللازمة لبدأ النمو المستمر، و لقد نشأت هذه الظروف في بريطانيا و أوروبا الغربية ببطء منذ نهاية القرن الخامس عشر حتى بداية القرن السادس عشر، و هي فترة بداية العصر الحديث، و وفقا لأفكار روستو فإن التصنيع المستمر يتطلب تغيرات جذرية في القطاعات الأخرى و هي:
  - ثورة تكنولوجية في القطاع الزراعي لرفع الإنتاجية في مواجهة الزيادة في عدد السكان.
  - توسيع نطاق الواردات بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفء و التسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير.
- **مرحلة التهيؤ و الانطلاق:** و من مظاهر هذه المرحلة حدوث تغيرات على المستوى الاقتصادي و غير الاقتصادي فنجد مثلا:
  - بروز نخبة تدعو إلى التغيير و تؤمن به.
  - انتشار الفكر القومي كقوة دافعة في هذه المرحلة.
  - بداية تخصص العمال في أنشطة معينة.
  - بداية ظهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي.
  - ظهور الاستثمارات الاجتماعية (بناء الطرق، المواصلات...).

و لكن مع ذلك يبقى نصيب الفرد من الدخل الوطني منخفض (قدره روستو في ذلك الوقت بأقل من 150 دولار للفرد)، و ضرب مثلا للدول التي اجتازت هذه المرحلة مع بداية القرن التاسع عشر كاليابان، ألمانيا و روسيا...

- **مرحلة النضج:** و يمكن القول في هذه المرحلة أن الدولة قد أصبحت متقدمة اقتصاديا حيث يتراوح الدخل الفردي فيها ما بين 400 إلى 600 (في ذلك الوقت)، و من مظاهر هذه المرحلة:
  - استكمال نمو جميع القطاعات (الزراعة، الصناعة، و الخدمات) بشكل متوازن.
  - انتشار و تطور التكنولوجيا على نطاق واسع.
  - ارتفاع مستوى الإنتاج المادي.
  - ازدهار التجارة الخارجية و زيادة الصادرات.

- تقدم المجتمع و نضوجه فكريا و فنيا.

➢ **مرحلة الاستهلاك الكبير**: و هي آخر مراحل النمو كما تصورها روستو، و تكون الدولة هنا قد بلغت شوطا كبيرا في التقدم، و من مظاهرها:

- يعيش سكانها في سعة من العيش.
- الدخول الفردية مرتفعة جدا.
- لا تشكل في ظلها الضروريات الأهداف الرئيسية للفرد.
- زيادة الخيارات الاستهلاكية للفرد.
- زيادة الإنتاج الفكري و الأدبي و العلمي للمجتمع.
- يميل أفراد الدولة في هذه المرحلة إلى حب المغامرة.

ب. نقد نظرية روستو:[1]

لاقت نظرية روستو شهرة لم تلقاها أي نظرية أخرى، لما تركته من أثر في الفكر و السياسة الاقتصادية، و على الرغم من الجهود التي بذلت في هذه النظرية إلا أن أهم ما وجه إليها من نقد يتمثل في إجماع الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين، أولهما يتمثل في إثبات صحة هذه المراحل تاريخيا، و ثانيهما في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث. فقد وضع روستو نظريته نتيجة استقرائه لما حدث في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر مستنتجا أن الدول كلها تمر بتلك المراحل الخمسة، إلا أن الظروف التي سادت من قبل ليس بالضرورة أن تسود في الوقت الحاضر و في كل دولة، فضلا عن تفاءل روستو حول حتمية الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

2. نظرية التحولات الهيكلية: آرثر لويس:[2]

و هي من أهم النظريات الحديثة في التنمية، و ركزت على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، و الذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات، و قد عدل بعد ذلك من طرف كل من: Gustave ranis و John Fei. إن نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات و السبعينات، و الذي مازال التمسك به مستمرا حتى يومنا هذا في العديد من الدول.

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 41

[2] أوشن سمية، نظريات التنمية الاقتصادية، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية في مقياس: التنمية المستدامة، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2013- 2014، ص: 10

و في ضوء هذه النظرية، يتكون الاقتصاد من قطاعين هما: الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، و الصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجيا من القطاع التقليدي، إذن يفترض لويس أنه بالإمكان سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج، مع تحقيق إنتاجية عالية. أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي و تراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فالاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع بالإضافة إلى زيادة تحول و هجرة العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث.

3. نظريات النمو الداخلي:

كنتيجة لبعض الاختلالات التي طغت على التفسير النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي، و عدم قدرته على تفسير بعض مصادر النمو لاسيما ما يعرف بالباقي (TFP) عند سولو، ظهرت في منتصف الثمانينات من القرن الماضي مجموعة من النماذج التي حاولت شرح النمو في المدى الطويل، و قد عرفت هذه النماذج بنظريات النمو الداخلي لأنها أرجعت النمو إلى مصادر داخلية.[1]

و عملت هذه النظريات على تفسير اختلاف مستويات النمو و المعيشة المحققة بين الدول، فبالإضافة إلى أعمال Romer 1986 نجد أعمال كل من R . Lucas 1988 و Barro 1990. و قد انطلقت هذه النظريات من فكرة أن محددات النمو الاقتصادي على المدى الطويل كالسياسة الاقتصادية تعتبر عوامل رئيسة للنمو الاقتصادي، و بالتالي يتحدد النمو الاقتصادي في المدى الطويل بعوامل داخلية، و لهذا السبب سميت بنظريات و نماذج النمو الداخلي، و قد وضح Romer العوامل المؤثرة في معدل النمو الاقتصادي و المتمثلة في رأس المال المادي و البشري، تدخل الدولة من خلال الاستثمار في البنية التحتية، و عمليات البحث و التنمية.[2]

حيث انطلق Romer من مبدأ أن المردودية المتناقصة ميزة سيئة للاقتصاد، و أنه من خلال الوفورات الخارجية يمكن الحصول على مردوديات ثابتة أو حتى متزايدة، كما أكد على وجود عناصر محددة تعمل على رفع الإنتاجية لكل عناصر الإنتاج ، و أن هذه العناصر خاضعة إلى وفورات خارجية إيجابية متزايدة الحجم، و من المحتمل أن تكون هذه العناصر في رأس المال البشري و المعرفة التي يمكن الحصول عليها عن طريق البحث و

[1] Les sources de la croissance économique au Maroc, Haut-Commissariat au Plan, Royaume du Maroc, septembre 2005, p : 21

[2] أنيسة بن رمضان، مرجع سابق، ص: 96

التطوير و الاستثمارات العمومية، و خاصة تلك الاستثمارات المتعلقة بالهياكل القاعدية للدول مثل: النقل، الطرقات، الجامعات، المستشفيات، الجسور و المطارات ... .الخ[1]

أما " لوكا " فيعتبر رأس المال البشري هو العنصر الحاكم و الأساسي في دالة الإنتاج، و أن أهميته الاقتصادية تتجاوز أهمية رأس المال العادي، و في هذا الصدد يؤكد " لوكا " و آخرون، أمثال " جروسمان " و"هيلبمان " في نماذجهم لسنة،1991 أن رأس المال البشري (نوعية اليد العاملة) يتراكم كلما أصبح كل جيل أكثر معرفة و تعلما و تدريبا من الجيل الذي سبقه، و أنه كلما زاد رصيد الأفكار لدى الأفراد القادرين على القيام بالبحث و التطوير، كلما زادت و تسارعت معدلات النمو.[2]

أما فيما تخص " بارو " فهو يري بأن العوامل الرئيسية التي بإمكانها أن تساعد على حدوث النمو هي المستويات العالية من التعليم، الصحة الجيدة، معدل نمو منخفض من النمو السكاني، نفقات رفاهية عمومية منخفضة، عدالة قانونية (حكم القانون) و بيئة ملائمة فيما يتعلق بالتجارة، بالإضافة إلى توفر البنية التحتية، و الهياكل الاقتصادية التي تساعد القطاع الخاص على زيادة الإنتاج و الإنتاجية، و من ثم زيادة النمو في الاقتصاد.[3]

4. الانتقادات الموجهة لنظريات النمو الاقتصادي:

تعرضت نظريات النمو الاقتصادي لعدة انتقادات شملت الفرضيات التي انطلقت منها و النتائج التي توصلت إليها، و من الانتقادات الموجهة لهذه النظريات نذكر ما يلي: [4]

- يغلب على أفكار النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي طابع التشاؤم حيث تنتهي إلى أن النمو الاقتصادي مآله الركود، و يرجع هذا التشاؤم إلى أفكار مالتس عن التزايد السكاني و قانون تناقص الغلة لريكاردو مما يترتب عليه إعاقة النمو على المدى الطويل، و اعتبرت أن عملية الإنتاج الزراعي تخضع لقانون تناقص الغلة بافتراض ثبات الفن التكنولوجي و رأس المال، و لهذا قللت من أهمية و إمكانية تأثير التقدم التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد.
- يحدث النمو الاقتصادي في النظرية النيوكلاسيكية بشكل تلقائي نتيجة لتقلبات دورية غير متسقة و غير تدريجية في حين أن مثل هذه التقلبات ليست ضرورية، فيمكن للنمو أن يحدث نتيجة لتغيرات مستمرة و

[1] حدو محمد، مرجع سابق، ص: 28

[2] مرجع نفسه، ص: 28

[3] مرجع نفسه، ص: 29

[4] طيبة عبد العزيز، "تطوير مقاربة النمو المستديم في إطار ضوابط الشريعة الإسلامية"، مداخلة مقدمة خلال المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي، من تنظيم كلية الدراسات الإسلامية في قطر و آخرون، يومي 09–10 سبتمبر 2013، إسطنبول، تركيا، ص: 4

منتظمة، كما أعطت هذه النظرية – خاصة نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي– أهمية كبيرة للابتكارات باعتبارها العامل الرئيسي للنمو، إلا أن النمو لا يعتمد فقط على الابتكارات بل أيضا على التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية.

- ركزت نظرية كينز في النمو الاقتصادي أساسا على كيفية تحديد مستوى الدخل التوازني في الأجل القصير (التحليل الساكن المقارن)، كما أنها اهتمت فقط على جانب الطلب الكلي، و اعتبرت أن الإنفاق الاستثماري يمكنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل عن طريق مضاعف الاستثمار، أي أن عملية النمو الاقتصادي تتحدد بمقدار الزيادة في الاستثمار، و لم تتعرض هذه النظرية لحقيقة مفادها أن الاستثمار تنتج عنه زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني (جانب العرض الكلي) لأن اهتمامه الأساسي انصب على تحليل مشكلة الاستخدام الكامل للموارد.
- لم تتحقق النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي ذات التوجه الخارجي(نموذج روبرت سولو) فكرة التقارب التي تقتضي بأن الاقتصادات الفقيرة ستنمو بمعدل أسرع من معدل نمو الاقتصادات الغنية في الأجل القصير مما يؤدي إلى اتجاه متوسط الدخل الفردي إلى التقارب في الأجل الطويل، كما أنها لم تعتمد كثيرا على السياسات الحكومية في تحديد محددات النمو الاقتصادي، أي أنها لم يعط تفسيرا واضحا فيما يخص كيفية و طريقة تحقيق التقدم التقني الذي يتحدد نموه خارج النموذج بشكل تلقائي و بمعدل ثابت.
- ركزت نظريات النمو الداخلي على أهمية رأس المال البشري و تراكمه في تحقيق النمو طويل الأجل، إلا أنها لم تتعامل مع كيفية تأثير هذا التراكم في تكوين رأس المال البشري مثل تباين سلوك الأفراد و المنشآت بسبب تباين الثقافات، و اختلاف عادات التعلم و التكوين و التدريب للأفراد، و وجهت هذه النظريات اهتمامها من المدخلات التقليدية إلى المدخلات غير التقليدية في تحقيق النمو الاقتصادي، فهذا التوجه يؤثر على النمو و يفسح المجال لمدخلات أخرى غير تقليدية مثل التنظيم المؤسسي، الأخلاق و المعتقدات.

5. المقاربات الجديدة في تفسير النمو الاقتصادي [1]

تتمثل أهم المقاربات الجديدة في تفسير النمو الاقتصادي في مقاربة التشخيص الجيد للنمو لـ : Ricardo Hausmann،Dani Rodrik et Andrés Velasco (2005) ، و مقاربة إزاحة معوقات النمو لـ : Martin Baily et Diana Farrell (2005)، و مقاربة النمو المستديم التي أعدتها لجنة النمو و التنمية (2008).

[1] طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص: 5- 8

أ. مقاربة تشخيص النمو

إن فشل الإصلاحات الشاملة التي طبقت في التسعينات في تحقيق النمو جعل هذه المقاربة تركز على الإصلاحات التي يتوقع أن تكون آثارها المباشرة كبيرة على النمو من خلال استهداف أكثر المعوقات شدة على النمو، و يتضمن هذا الإطار كل الاستراتيجيات الرئيسية للنمو و التنمية و يوضح متى يرجح أن يكون كل منها فعالا، و يحتمل أن يكون أكثر فاعلية باستناده إلى هذه الإشارات من نهج الإصلاح السابق الذي استند إلى قائمة طويلة من الإصلاحات التي قد تستهدف أو لا تستهدف المعوقات التي تعرقل النمو الاقتصادي.

اقترحت مقاربة تشخيص النمو نهجا جديدا للإصلاح يتوقف بقدر كبير على الظروف الاقتصادية لكل اقتصاد، و ترى أن هذه الاقتصادات بحاجة إلى تحديد العائق أو العائقين الأكثر تأثيرا على نموها الاقتصادي و تحاول التخلص منه، فقد يواجه صانعو السياسات الاقتصادية قائمة ثقيلة من الإصلاحات الضرورية تمس كل جوانب الاقتصاد، و كثيرا ما تعترض الإصلاحات طريق بعضها البعض مما يجعل إصلاحا في مجال ما يسبب آثار سلبية غير متوقعة في مجال آخر مما يستدعي منها التركيز على المجال الذي يمثل أكبر عائق للنمو لإحراز نجاح في جهودها الإصلاحية.

إن ما يميز هذه المقاربة أنها تعمل على تحديد أولويات للإصلاح استنادا إلى حجم تأثيراتها المباشرة على النمو الاقتصادي، و تساعد على التمييز بين الإصلاحات التي تعتبر جوهرية للنمو و الإصلاحات التي تكون مرغوبة و لكن لا تتعلق بالضرورة بشكل مباشر بالنمو، كما تتميز هذه المقاربة بالمرونة سواء بمراعاتها للظروف الاقتصادية في تحديد المعوقات و إزالتها، أو بتخليها عن الأحكام المسبقة في تحديد المعوقات و صياغة الحلول الملائمة لها، مما يدل على أن النمو ينطوي على تعقيدات كبيرة تفوق ما جاءت به النظريات المفسرة له، كما تقدم هذه المقاربة لصانعي السياسات مختلف الفرضيات البديلة حول ما يمكن أن يعيق النمو حتى يتسنى لهم اتخاذ قرارات موضوعية بشأن استراتيجيات الإصلاح المناسبة.

ب. مقاربة إلغاء حواجز النمو

تأتي مقاربة إلغاء حواجز النمو للفصل في الجدل القائم حول الحواجز التي تعترض النمو في هذه الاقتصادات، و استغرقت هذه المقاربة عقدا كاملا من الزمن لمقارنة الإنتاجية في صناعات القطاع الخاص بمثيلاتها في الاقتصادات العالمية الرئيسية الأخرى، و توصلت إلى نتيجة مفادها أن السبيل لتعزيز الإنتاجية و من ثم النمو الاقتصادي هو وجود إطار للسياسات الاقتصادية التي تشجع المنافسة في كافة القطاعات، و قد أشارت دراسة Martin N.Baily et Diana Farrell (2005) إلى تباين معدلات النمو الاقتصادي فيما بين الاقتصادات المتقدمة خلال الخمسة عشر سنة الماضية مما أدى إلى تغير متوسط نصيب الفرد من الناتج

المحلي الإجمالي، و من الواضح أن نمو الإنتاجية هو المصدر الأساسي لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي مما يتطلب من متخذي القرارات الاقتصادية إعطاء الأولوية لتشجيع الإنتاجية.

و بين البحث الذي أجراه Martin N.Baily و Diana Farrell على الاقتصادات الأوربية الرئيسية الستة و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان أن الإصلاحات التنظيمية التي تسفر عن زيادة في حدة المنافسة في صناعة ما تحسن الإنتاجية في تلك الصناعة، و كلما ازدادت المنافسة في كل القطاعات فإن متوسط الإنتاجية لكل القطاعات يزداد، و بالتالي يزيد نمو الناتج المحلي الإجمالي.

و أوجدت هذه الدراسة أن الصناعات الأوربية أبقت على الهياكل و العمليات التي تعيق الإنتاجية في الكثير من القطاعات بسبب نقص الضغوط التنافسية، إذ أن زيادة المنافسة تسمح للمشروعات الأعلى إنتاجية بالحصول على حصة سوقية أكبر و خلق مناصب شغل أكثر، أما المشروعات الأقل إنتاجية فتضطر إما إلى تحسين إنتاجيتها أو الخروج من السوق أو تغيير وجهتها، إلا أن هذا لم يحدث في الكثير من الاقتصادات الأوربية بسبب كثرة التنظيمات التي تحكم أسواق المنتجات و السياسات التي تحكم سوق العمل و القوانين العقارية التي تفرط في تقييد المنافسة.

كما قامت هذه المقاربة بمقارنة مدى استخدام الصناعات الأوربية و الأمريكية لتكنولوجيا المعلومات، و بينت أن الكثير من الصناعات الأوربية أخذت بنفس التكنولوجيات التي اتبعها منافسوها لتعزيز الإنتاجية، و مع ذلك لم يتمكنوا من تقليص استخدام العمالة بسبب اللوائح التي تقيد المشروعات على الإقبال على تسريح العمال مما يحد من عوائد الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، لذا ترى الدراسة أن السياسات التي تهدف إلى زيادة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في الكثير من الصناعات الأوربية ليست ضرورية و غير فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي.

ت. مقاربة النمو الاقتصادي المستديم:

يعتبر تقرير النمو الذي أعدته لجنة النمو و التنمية بعنوان "استراتيجيات النمو المستديم و التنمية الشاملة (2008)" من بين أهم التقارير التي تناولت بشكل واضح و مفصل و دقيق دراسة النمو الاقتصادي المستديم من حيث تعريفه، خصائصه، سياسات تحقيقه و نتائجه.

و عرفت لجنة النمو و التنمية النمو المستديم بأنه معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ أو يفوق 7% لمدة ربع قرن أو أكثر، و لاحظت أن مثل هذه المعدلات المرتفعة للنمو تؤهل هذه الاقتصادات لمضاعفة حجم اقتصادها تقريبا في كل عقد من الزمن، و يوجد ثلاثة عشر اقتصادا حقق بالفعل النمو المستديم (بوتسوانا، البرازيل، الصين، هونج كونج التابعة للصين، إندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، مالطا، عمان، سنغافورة، تايوان، تايلاند)، و فهناك من رأى أن هذه الحالات عبارة عن وقائع يصعب تفسيرها و لا

يمكن تكرارها، إلا أن الواقع يبين احتمال انضمام اقتصادات أخرى إلى هذه الحالات في المستقبل حيث تقترب كل من الهند و فيتنام للانضمام إلى هذه المجموعة.

المبحث الرابع: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي و الصناعة.

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على طبيعة العلاقة التي تجمع متغيرات الدراسة و أهم النتائج التي توصلت لها البحوث التطبيقية. في هذا الاطار سنعالج في المطلب الأول للعلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي، أما المطلب الثاني فيتناول العلاقة بين الصناعة و التنمية الاقتصادية و نخصص المطلب الثالث للعلاقة بين الصناعة و الصادرات.

المطلب الأول: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.

تؤثر التجارة الخارجية و تتأثر بالنمو الاقتصادي، و كان هذا موضوع عدة دراسات لاختبار الظاهرة، حيث أشار (1994) Greenaway & Sapsford إلى أربعة عشرة دراسة أنجزت في الفترة ما بين 1977 إلى 1999 منها اثني عشر دراسة تدعم فرضية وجود دور الصادرات في النمو الاقتصادي، أما Giles & (2000) Williames فقد وجدا أكثر من 150 دراسة أنجزت بين عامي 1963 و 1999 منها أربع دراسات فقط تدمج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقطع المستعرض، و قد تباينت النتائج بين حيث دعمت اثنى عشر دراسة العلاقة السببية في الاتجاهين في حين ذهبت بعضها إلى أن النمو يقود الصادرات، فيما ذهبت الأخرى إلى العكس أي أن الصادرات تقود النمو، و خلصت بعضها إلى عدم وضوح العلاقة بين الصادرات و النمو. [1]

و من أهم الدراسات التي خلصت إلى أثر إجابي للصادرات على النمو الاقتصادي نورد الدراسات التالية، و هذا على سبيل المثال لا الحصر:

[1] خالد محمد السواعي، **التجارة و التنمية النظرية و تطبيقاتها**، عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، الأردن،2010، ص: 237

الجدول3-2: حوصلة لأهم النماذج و الدراسات للعلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي

	النموذج أو الدراسة	البيانات المستخدمة	النموذج الاقتصادي	المتغيرات الأخرى	النتائج
1	Emery 1967	بيانات عن 50 دولة نامية خلال فترة واحدة من 1953 إلى 1962	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج الوطني		النتائج تدعم انتهاج سياسة تنمية الصادرات
2	Maizels 1968	سلسلة زمنية تشمل 9 دول خلال الفترة من 1950 إلى 1962	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج المحلي الإجمالي.		النتائج في صالح استراتيجية تنمية الصادرات.
3	Voivodas 1973	سلسلة زمنية تشمل اثنتي عشرة دولة خلال الفترة من 1956 إلى 1967	تأثير الصادرات على الناتج الإجمالي.		النتائج تؤكد على أهمية استراتيجية تنمية الصادرات.
4	Michaely 1974	بيانات إحدى و أربعين دولة خلال الفترة من 1950 إلى 1973.	اختبار الارتباط بين نمو متوسط دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي		النتائج تؤكد على أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
5	William 1978	سلاسل زمنية تمثل بيانات 22 دولة خلال فترة من 1960 إلى 1974	تأثير التغير في الصادرات على التغير المحلي الإجمالي	الاستثمارات المباشرة و رأس المال الأجنبي	النتائج تؤكد على أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
6	Fajana 1979	سلاسل زمنية لبيانات عشرين دولة خلال فترة من 1954 إلى 1974.	تأثير التغير في معدل نمو الصادرات على التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.	الميزان التجاري و الحسابات الجارية	النتائج في صالح استراتيجية تنمية الصادرات.
7	Schenzler 1982	سلاسل زمنية لثلاثين دولة	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمارات و النفقات الحكومية و المعونات الخارجية و الاستثمار المباشر	أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
8	Chakraborty	بيانات أربع دول في جنوب شرق آسيا (تايوان، كوريا، ماليزيا، سيريلانكا)	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج		النتائج تؤكد على أهمية استراتيجية تنمية الصادرات.
9	Kavoussi 1984	بيانات 73 دولة نامية	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج		أهمية استراتيجية تنمية الصادرات

مصدر: وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص: 68- 69

المطلب الثاني: علاقة الصناعة بالتنمية الاقتصادية.[1]

كما هو معلوم فإن الدول النامية تعاني من اختلالات هيكلية في اقتصادها، فكل عملية تنموية لابد و أن تأخذ عملية تصحيح و إصلاح هذه الاختلالات بالحسبان. في هذا الاطار فإن التصنيع قادر على تصحيح هذه الاختلالات لذلك يعتبره البعض جوهر العملية التنموية. لأنه يهدف إلى إقامة هيكل اقتصادي متنوع و متطور تقنيا، قوامه قطاع تحويلي ديناميكي ينتج كلا من وسائل الإنتاج و السلع الاستهلاكية و يؤمن مستوا عاليا من التقدم الاقتصادي و الاجتماعي.

مما سبق يجب أن يكون قطاع الصناعة التحويلية بمثابة القطاع القادر على إحداث تغيرات هيكلية كما حدث في الدول المتقدمة حيث أقامت قطاعا صناعيا متنوعا أحدث تغييرا هيكليا، فالثورة الصناعية التي بدأت في بريطانيا لم يقتصر دورها على إنتاج السلع الإنتاجية و الوسيطية و الاستهلاكية، و إنما أثرت تأثيرا واضحا على قطاعات الاقتصاد الأخرى كالزراعة و الخدمات و أحدثت تغيرا واضحا في الهيكل الاقتصادي، فتقلص عدد العاملين في المجال الزراعي و زاد عدد المشتغلين في الصناعة و التجارة و كافة الخدمات الأخرى. كما رافق هذا التطور نزوح السكان من الريف نحو المدينة، حيث زادت أهمية الإنتاجية و ارتبطت الأجور و عوائد عناصر الإنتاج بها.

و للوصول إلى هذا المبتغى لابد من زيادة حجم الاستثمارات لتوسيع القاعدة الصناعية و من ثم زيادة الدخل الصناعي و الذي ينعكس على ارتفاع معدل نمو الدخل الوطني. كما يترتب على ذلك امتصاص الصناعة لقوة العمل الفائضة الموجودة في القطاع الزراعي. و يؤدي التصنيع كذلك إلى تحقيق قوة الجذب الأمامية و الخلفية على بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، و هنا يتعين ألا يغيب عن الذهن ما تتميز به الصناعة من ارتفاع إنتاجية العمل و استخدام الأساليب و الوسائل المتطورة، مما يحفز نشاطات البحث و التطوير و من ثم الاستثمار في رأس المال البشري.

المطلب الثالث: علاقة الصناعة بالصادرات.[2]

يترتب على التصنيع تنويع الهيكل الإنتاجي و من ثم هيكل الصادرات، فبدل أن تعتمد الدول على منتج أولي واحد أو عدد قليل منها، ما يعرضها للتقلبات المستمرة للأسواق الدولية و أثرها على أثمان و حصيلة

[1] محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياساتها**، الدار الجامعية بالإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 363- 364

[2] وصاف سعدي، مرجع سابق، ص: 66-67

صادراتها بالإضافة إلى معاناتها من اتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالحها، يمكنها اللجوء إلى إنتاج مئات السلع ما يؤدي إلى تنويع صادراتها و بالتالي تجنيبها الاضطرابات العجز الذي قد يلحق بميزان المدفوعات.[1]

و بغية الوقوف على علاقة الصادرات بالصناعة قام Peter Chow بدراسة لغرض اختبار العلاقة السببية بين نمو الصادرات من السلع الصناعية و تنمية الصناعات التحويلية في بعض الدول حديثة العهد بالتصنيع (البرازيل، كوريا، الأرجنتين، هونج كونج، المكسيك...) في فترة الستينات و السبعينات من القرن الماضي.

و هذه الدراسة ذات مغزى هام في تبني استراتيجية التنمية المناسبة، فإذا كانت العلاقة السببية ذات اتجاه واحد (من توسع الصادرات إلى تنمية الصناعات التحويلية)، فيكون ذلك مدعاة للتسليم بأن استراتيجية نمو الصادرات تؤدي إلى التنمية، فالنمو في الصادرات لا يؤدي إلى نمو الدخل الوطني فحسب و لكن يحدث تغيرات هيكلية في اقتصاديات الدول النامية.

و إذا كانت العلاقة السببية في الاتجاه العكسي، فهذا يدل على أن التنمية في الصناعات التحويلية قد تعتبر شرط أساسي يجب توافره في الدول النامية للتوسع في صادراتها. أما إذا كانت العلاقة السببية في الاتجاهين فهذا يعني أن العلاقة بين نمو الصادرات و تنمية الصناعات التحويلية تبادلية، أي هناك تأثير متبادل بين المتغيرين.

و أخيرا إذا لم تتضح علاقة سببية محددة بين نمو الصادرات و تنمية الصناعات التحويلية، فحينئذ يجب البحث عن استراتيجية أخرى مختلفة عن سياسة تشجيع الصادرات لإحداث التغيرات الهيكلية اللازمة في الدول النامية.

و قد توصلت نتائج هذه الدراسة في معظم الدول محل الدراسة إلى وجود علاقة سببية تبادلية بين نمو الصادرات و تنمية الصناعة التحويلية في كل من البرازيل، هونج كونج، سنغافورة و تايوان، فيوجد تأثير متبادل بين هذين المتغيرين بحيث يعزز كل منهما الآخر.

و أظهرت نتائج الدراسة عن المكسيك وجود علاقة سببية توضح أن نمو الصادرات يؤدي إلى تنمية الصناعات التحويلية. أما نتائج الدراسة عن الأرجنتين فقدد أظهرت عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين مما يعني أن الدولة يمكنها تشجيع التصنيع دون الاعتماد على نمو الصادرات. غير أنه يجب توخي الحذر في ما يتعلق بهذه النتيجة لأن البيانات المتاحة عن الأرجنتين تتضمن درجة من عدم الثقة، و يقل الاعتماد عليها بسبب التضخم المفرط خلال الفترة محل الدراسة.

[1] محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، مرجع نفسه، ص: 364

و تؤكد نتائج الدراسة المقدمة على مزايا استراتيجية تشجيع الصادرات في الدول التي تتبع سياسة تجارية انفتاحية، و يمكن للدول النامية أن تنتهج نهج الدول الأسيوية حديثة التصنيع، و تلجأ إلى التوسع في أسواقها المحلية المحدودة بتصدير منتجاتها الصناعية إلى الأسواق الدولية. فقد ثبت أن نمو الصادرات من السلع الصناعية و التنمية الصناعية مكملين لبعضهما البعض.

و على الرغم من أن Chow أكد على أهمية و دور نمو الصادرات الصناعية في بعض الدول حديثة التصنيع، إلا أن أداء الصادرات في الدول الأقل نموا قد لا يتحقق بنفس النمط الذي تحقق به في الدول حديثة التصنيع. كما قد لا تفلح سياسة تشجيع الصادرات إذا اتبعت بواسطة عدد كبير من الدول النامية في آن واحد نتيجة للمنافسة المتزايدة بين هذه الدول في السوق العالمي. غير أنه من الضروري على الدول الأقل نموا مراعاة آثار كل من جانب العرض و الطلب بالنسبة الاستراتيجية تشجيع الصادرات.

لا يختلف اثنان أن النمو و التنمية الاقتصادية هي أكثر المواضيع دراسة و تحليلا من قبل الاقتصاديين، و يرجع هذا أساسا لأثرهما المباشر على الأفراد، المؤسسات و كذا الدول و الحكومات. حيث كان رواد المدرسة الكلاسيكية أول من نظّر لهذا الموضوع من خلال أعمال كل من سميث، ريكاردو، مالتس و آخرين، و مع بداية الألفية الثالثة ظهرت مقاربات جديدة للنمو كمقاربة التشخيص الجيد للنمو (2005)، مقاربة إزالة معوقات النمو (2005)، و مقاربة النمو المستديم (2008).

رغم وجود بعض أوجه الشبه إلا أن هناك فرقا جوهريا بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي، فهذا الأخير يخص الدول المتقدمة، بينما ترتبط التنمية الاقتصادية أكثر بالدول النامية، و هي لا تتحقق إلا إذا رافقت عملية النمو تغيرات هيكلية في الجهاز الإنتاجي للدولة النامية، بالإضافة إلى استفادة غالبية الأفراد من الارتفاع في الدخول الحقيقية.

و تهدف التنمية الاقتصادية و من خلالها النمو الاقتصادي إلى زيادة الدخل القومي، الرفع من مستوى رفاهية الأفراد داخل المجتمع، تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات، و التوسع في الهيكل الإنتاجي و من ثم تنويع الصادرات و التخلص من التبعية لقطاع واحد و المتمثل في تصدير المواد الأولية. غير أن هذا لا يجب أن يكون بأي حال من الأحوال على حساب البيئة، فحسب مفهوم التنمية المستدامة أي نمو الاقتصادي لا يأخذ بعين الاعتبار الظروف البيئية مئاله التوقف في المدى البعيد نتيجة لتدهور البيئة الذي كان هو أصلا سببا فيه.

تذهب النظرية الاقتصادية إلى الأثر الإيجابي للصادرات على النمو الاقتصادي، غير أن الدراسات التطبيقية جاءت بنتائج متباينة، فأيد بعضها العلاقة السببية من النمو إلى الصادرات أي أن النمو الاقتصادي يؤثر على الصادرات، و توصلت الأخرى إلى أن الصادرات تسبب النمو الاقتصادي، في حين وجدت بعضها العلاقة السببية في الاتجاهين، و ذهبت أخرى إلى انعدام العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي.

هذا الاختلاف في النتائج المتوصل إليها يرجع بالأساس إلى الاختلافات الموجودة بين الدول محل الدراسة من حيث طبيعة هيكل الصادرات و مرونته. و في هذا الصدد تلعب الصناعة دورا هاما فقد توصلت الدراسة التي قام بها Peter Chow إلى وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين نمو الصادرات و تنمية الصناعة التحويلية في كل من البرازيل، هونج كونج، سنغافورة و تايوان.

الفصل الرابع:

أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2013 -1990

شهدت بداية عقد التسعينات تحول الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الليبيرالي، و قد أثر هذا التحول على مختلف السياسات الاقتصادية للجزائر و منها السياسة الصناعية و السياسة التجارية، هذه الأخيرة عرفت قدرا من التحرر بعد أن كانت حكرا على مؤسسات الدولة، غير أن نشاط القطاع الخاص الذي دخل مجال التجارة الخارجية اتجه إلى الاستيراد بينما بقي تواجده في جانب التصدير محتشما. هذا الواقع كان له أثره على تركيبة الصادرات الجزائرية التي بقيت على حالها حيث تشكل صادرات الصناعة الاستخراجية (المحروقات بالخصوص) أكثر من 95% من هيكل الصادرات، بينما بقيت الصادرات خارج هذا القطاع هامشية لم تتعدى في أحسن الأحول 8%.

و بغية تسليط الضوء على هذا الموضوع، سنحاول في هذا الفصل، و من خلال المبحث الأول، دراسة مسار تطور الصناعة الجزائرية مع التركيز على فترة الدراسة من 1990 إلى 2013. أما المبحث الثاني فسنحلل من خلاله مسار تطور التجارة الخارجية الجزائرية، مع التركيز على تحليل هيكل الصادرات الصناعية في قطاع المحروقات و خارج قطاع المحروقات. و نخصص المبحث الثالث و الأخير للدراسة القياسية لأثر الصادرات الصناعية ككل على النمو الاقتصادي، ثم أثر الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مسار تطور الصناعة الجزائرية(1990- 2013).

غداة استقلال الجزائر سنة 1962، ورثت اقتصادا هشا يغلب عليه الطابع الزراعي نتيجة السياسة المتبعة من قبل المستعمر و القائمة على نهب الثروات الطبيعية و تحويلها لتستعمل كمدخلات لمختلف الصناعات المقامة على أرضه، و بعد الاستقلال أولت الجزائر أهمية خاصة للصناعة متبعة في ذلك عدة سياسات و استراتيجيات سنعرض لها في ما يلي، غير أنه بعد مرور نصف قرن على استقلال الجزائر لا تزال الصناعة الجزائرية، و لا سيما الصناعة التحويلية، دون مستوى التطلعات رغم مختلف السياسات المتبعة لأجل النهوض بها.

المطلب الأول: الصناعة قبل 1990.

1. المرحلة التحضيرية (1962- 1966).

لقد تركز الاهتمام في هذه المرحلة على تسيير الوحدات الصناعية التي غادرها الإطارات و الفنيون الأوروبيون، من أجل ضمان سيرها العادي بانتهاج أسلوب التسيير الذاتي، هذا إلى جانب العمل على استرجاع الثروات الوطنية عن طريق التأميم، مثل تأميم المصارف و قطاع المناجم و غيرها، و ذلك من أجل وضع القواعد الأساسية

لانطلاق تنمية صناعية حقيقية و قائمة على القطاع العام، و لذلك لم تبرز في هذه الفترة نشاطات صناعية ذات أهمية.[1]

2. مرحلة بناء القاعدة الصناعية (1967- 1977)

إن اعتماد نمط تنموي بعد الاستقلال، كان وليد إرهاصات الثورة التحريرية، و تعمقت الخيارات الكبرى لتسيير الدولة المستقلة و نمط التنمية الواجب اعتماده مع مؤتمر الصومام سنة 1956 ثم مؤتمر طرابلس في 1961 الذي دعا صراحة إلى اعتماد المقاربة الاشتراكية كوسيلة ضامنة لتنمية متوازنة اجتماعيا. و مع أن هذه الخيارات حدث حولها إجماع عام لدى الطبقة السياسية آنذاك فإن التصور العملي لهذا الخيار لم يأتي إلا مع سنة 1967 حيت اكتمل النموذج التنموي من ناحية التنظير باعتماد خيار التصنيع المصنع، الذي يتيح خلق نسيج صناعي تكاملي مبني على قاعدة الصناعات الثقيلة، و يستمد خلفيته النظرية من النموذج السوفيتي في التصنيع.[2]

و قد تزامنت هذه المرحلة مع مختلف مخططات التنمية و تميزت بالصدمة البترولية لعام 1974، و عرفت هذه المرحلة ازدهار الاقتصاد الجزائري بالرغم من ظهور أولى علامات الاختناق في نهاية الفترة، و كان الهدف المنشود هو تطبيق استراتيجية تنموية مستقلة عن الاقتصاد الفرنسي تجعل صناعة إنتاج وسائل الإنتاج الوسيلة الحاسمة لضمان استقلال الأمة على الصعيد الاقتصادي و السياسي و العسكري، و كانت الموارد تستعمل حينئذ في إطار مخطط مركزي يتكفل بإنجاز و تسيير المشاريع الصناعية للمؤسسات العمومية، علما بأن العلاقات التجارية و المالية كانت تتحكم فيها أصلا هيئات الدولة التي تمارس احتكارا كاملا.[3]

و في هذا الصدد تم صياغة المخططات التنموية التالية:

- ✓ المخطط الثلاثي: 1967- 1969
- ✓ المخطط الرباعي الأول: 1970- 1973
- ✓ المخطط الرباعي الثاني: 1974- 1977

و بغية تحقيق الهدف المنشود جندت الجزائر موارد كبيرة تتمثل في عائدات صادرات المحروقات و المديونية الخارجية كموارد رئيسية لتمويل مخططاتها التنموية. و بالفعل فقد انتقلت المديونية الخارجية من 0,5 مليار دولار سنة 1970 إلى مستوى 18 مليار دولار سنة 1978، و عموما فإن أكثر من ¾ استثمارات المخطط الرباعي

---

[1] محمد بومخلوف، **التوطين الصناعي و قضايا التنمية في الجزائر**، دار الأمة للطباعة و النشر، الجزائر، 2001، ص: 33

[2] بيرش أحمد، **إشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي الجزائري**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2012، ص: 164

[3] :وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات، استراتيجية و سياسات إنعاش و تنمية الصناعة، الكتاب الأبيض للحكومة، الجزائر، 2007، ص: 35

الثاني كانت ممولة من المديونية الخارجية، و هذا رغم تزامن هذا المخطط مع ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية نتيجة أزمة البترول سنتي 73 و 74 من القرن الماضي.[1]

الجدول التالي يوضح تطور الاستثمارات خلال المخططات التنموية حسب قطاعات النشاط الاقتصادي

الجدول: 4-1 تطور الاستثمارات حسب قطاعات النشاط 1967- 1977 (مليار دينار)

المخططات	الثلاثي		الرباعي الأول		الرباعي الثاني	
القطاعات	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الفلاحة	1,9	20,9	4,35	12	8,9	7,3
الصناعة	4,9	53,8	20,8	57,3	74,1	61,1
قطاعات أخرى	2,3	25,3	11,35	30,7	38,2	31,6
المجموع	9,1	100	36,5	100	121,2	100

مصدر: عبد الحق العميري، مرجع سابق، ص: 64

الشكل: 4-1 تطور الاستثمارات حسب قطاعات النشاط (%)

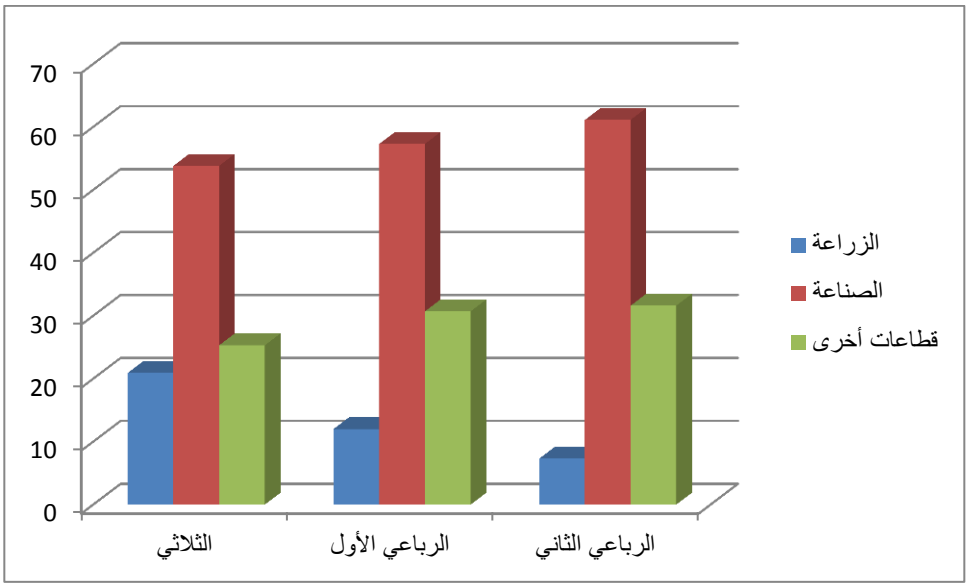

مصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق

[1] عبد الحق العميري، **عشرية الفرصة الأخيرة الازدهار أو الانهيار**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013، ص: 62

من خلال ملاحظة الجدول و التمثيل البياني تظهر جليا أهمية الصناعة ضمن المخططات التنموية الثلاثة فقد انتقلت من 53,8% إلى 57,3% ثم 61,1% على التوالي، أما الزراعة فقد تراجعت من 20,9% إلى 12% ثم 7,3% على التوالي.

و لعل أهم ما ميز هذه الفترة هو حجم الاستثمار الهام، حيث يبين حجمه و نسبته ضخا مكثفا للأموال، ذلك أنه في ما بين السنة الأولى و الأخيرة من المخطط الرباعي الأول (1970-1973) تضاعفت الاستثمارات بمرة و نصف (1.52) ثم ب (2.2) سنتي 1973 و 1977. و بلغت نسبة الاستثمارات قياسا إلى الناتج الداخلي الخام 28.3% خلال المخطط الرباعي الأول، و 40.4% خلال المخطط الرباعي الثاني، و بلغت الذروة عند مستوى 42.6% سنة 1977 و 47.8% سنة 1978، و هي الفترة التي بلغت فيها نسبة الاستثمار في الجزائر أعلى نسبة مسجلة عالميا.[1]

و قد سمحت السياسة التنموية المنتهجة في هذه الفترة للقطاع الصناعي بأن يلعب دورا فاعلا، و يظهر ذلك من خلال مساهمته في:[2]

- ✓ تكوين قاعدة مادية و تكنولوجيا للاقتصاد الوطني، و السعي للاستمرار في تطويرها و توسيعها.
- ✓ توفير سلع و خدمات متنوعة للمستهلكين بأسعار محددة و مدعومة غالبا.
- ✓ إنشاء ترابطات بين القطاعات الاقتصادية و إن كانت غير كافية، و توفير بعض من المستلزمات الضرورية لعملها و العمل على تصنيع مخرجاتها.
- ✓ استيعاب أعداد كبيرة من اليد العاملة، سواء الداخلة حديثا إلى سوق العمل أو تلك المتنقلة من القطاع الزراعي إلى العمل في القطاع الصناعي.
- ✓ إنشاء طبقة وسطى من العمال و الموظفين، و العمل على تدريبها و تأهيلها.
- ✓ مساهمته في توزيع و إعادة توزيع الدخل من خلال الدور الاجتماعي الذي يؤديه.

و لكن تغليب الدور الاجتماعي و إهمال الدور الاقتصادي الذي أنشئ من أجله هذا القطاع، أدى إلى إضعاف ديناميكيته، و بالتالي ضعفت قدرته على القيام بمهماته سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي، و هذا ما تطلب إعادة النظر في مراحل لاحقة في آليات عمل هذا القطاع و مؤسساته المكونة له، و توزيع دوره بالشكل الذي يمكنه من الاستمرار في أداء دوره بنجاح على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي.[3]

---

[1] وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات ، الكتاب الأبيض للحكومة، مرجع سابق، ص: 36

[2] زرقين عبود، مرجع سابق، ص: 163

[3] زرقين عبود، مرجع نفسه، ص: 164

3. مرحلة المراجعة و الإصلاحات (1978- 1989).

أ. عملية المراجعة (78- 79):

شهدت هذه الفترة مراجعة البرنامج التنموي الجزائري، و قد تم التركيز على الجانب الذي عرف تأخرا في المرحلة السابقة، خاصة ما تعلق بقطاع السكن و إنجاز المشاريع الصناعية ذات العلاقة بهذا القطاع. و تمت إعادة النظر في المشاريع الصناعية المبرمجة التي لم يتم إنجازها مع إعادة الاعتبار للصناعات الخفيفة التي لم تكن تحظى بالأولية في المخططات السابقة خاصة مع تطور الطلب على منتجاتها و فق الحاجات الجديدة التي عرفها المجتمع.[1]

ب. عملية إعادة الهيكلة الصناعية:

حدد المرسوم رقم 80- 242 المؤرخ في الرابع أكتوبر 1980 أهداف سياسة إعادة هيكلة المؤسسات في المادة الثانية منه و التي تنص على ما يلي:[2]

- ✓ تشجيع المبادرات المبدعة التي تقوم بها هيئات المؤسسات و وحداتها بهدف الاستعمال العقلاني للكفاءات البشرية و المادية سعيا لتحقيق مستويات إنتاجية عالية و الرفع من الإنتاج الوطني كما و كيفا.
- ✓ دعم اللامركزية و توزيع السلطات في تسيير الأنشطة الخاصة بالإنتاج على مستوى وحدات الإنتاج.
- ✓ إقامة علاقات تكاملية سواء بين المؤسسات التابعة للقطاع الواحد، أو التابعة لقطاعات متعددة، على أساس تحديد تعاقدي في علاقاتها، مع مراعاة الأهداف و الآجال المخصصة.
- ✓ توخي الملائمة القصوى بين حجم المؤسسة و مستوى عملها و اختصاصها الإقليمي، مع مراعاة الدور التكميلي المنوط بالمؤسسات المحلية.
- ✓ القيام بتموين المؤسسات و السكان بانتظام و جودة، عن طريق التخطيط الدقيق و الفعال للمبادلات عبر مجموع التراب الوطني.

و قد شرع في تجسيد هذه السياسة رسميا في فيفري 1981 و استمرت حتى أواخر 1982، و مر تطبيقها بمرحلتين، حيث أن التقرير الذي قامت به وزارة التخطيط للفترة 1967- 1980 أكد على أن الحجم الكبير للمؤسسات الوطنية جعلها صعبة التسيير و أوصى بتجزئتها ليتمكن المسيرون من التحكم فيها و تحسين مردوديتها المالية و الاقتصادية، و سميت هذه العملية بإعادة الهيكلة العضوية. أما العملية الثانية فهي إعادة الهيكلة المالية و معناها تقييم الوضعية المالية لكل مؤسسة لتتمكن من الانطلاق من جديد.[3]

---

[1] محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص: 35

[2] قانون متعلق بإعادة الهيكلة، منشور بالجريدة الرسمية رقم 41، الصادرة بتاريخ 7 أكتوبر 1980

[3] الهاشمي مقراني و آخرون، **القطاع الصناعي الخاص و النظام العالمي الجديد**، مخبر بحث علم اجتماع الاتصال للبحث و الترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص: 66- 67

و نتج عن تطبيق هذه السياسة استحداث مؤسسات جديدة حددت مهامها حسب المخطط الخماسي الأول بكل وضوح، و انتقل بموجب هذه العملية عدد المؤسسات الوطنية من 150 مؤسسة سنة 1980 إلى 460 مؤسسة تشتمل على 2079 وحدة، أما عدد المؤسسات الولائية فقد بلغ 504، بينما بلغ عدد المؤسسات البلدية 1079 مؤسسة.[1]

لكن تزامن هذه الفترة مع الصدمة البترولية المضادة أدى إلى انخفاض شديد في العوائد النفطية للجزائر مما أثر بشكل كبير على ميزانية الدولة، و ميزان المدفوعات، علما بأن نسبة العوائد النفطية كانت تشكل حوالي 95 % من إجمالي إيرادات الدولة الخارجية، هذه الصعوبات كان لها تأثير سلبي على تموين المؤسسات الصناعية بالتجهيزات و المواد الأولية و المواد نصف مصنعة الضرورية للقطاع الصناعي و للعملية الإنتاجية، ما أدى إلى انخفاض الإنتاج و انتشار البطالة، و برزت حساسية الاقتصاد الجزائري تجاه المحيط الدولي و اشتدت الضغوطات الدولية على الجزائر لتسديد ديونها، حيث أصبحت عاجزة ليس عن تسديد أقساط ديونها فحسب و إنما عن سداد فوائد هذه الديون التي أصبحت تقتطع جزء كبيرا من عوائدها المالية، و في نفس الوقت ارتفعت حصيلة الاستيراد من السلع الاستهلاكية مع تدهور شديد في نسبة الصادرات غير النفطية مما جعل الميزان التجاري في حالة عجز دائم.[2]

ت. مرحلة استقلالية المؤسسات:

يقصد باستقلالية المؤسسات الصناعية عن الإدارة المركزية منحها فرص أكثر للمبادرة و تحمل المسؤولية و النتائج، و تخليص قطاع الإنتاج الصناعي من القيود البيروقراطية و الوصاية الإدارية، و ذلك بهدف الزيادة من فعالتها الاقتصادية، و قد عرفت هذه العملية كثيرا من الاستثمارات فيما يعرف بسياسة التطهير المالي لتمكين المؤسسات المستقلة من الوقوف على رجلها و إثبات جدواها الاقتصادية و الاجتماعية.[3]

و التجأت الجزائر إلى هذه السياسة لتواضع نتائج السياسة السابقة المتمثلة في إعادة الهيكلة، التي لم تحقق الأهداف المرجوة، هذا بالإضافة إلى المعطيات غير المشجعة و المتمثلة في البطالة في صفوف الفئات الشبانية و بقاء الصادرات مرتكزة على المحروقات فقط، هذه الأخيرة انخفضت أسعارها في الأسواق الدولية فبات من الواضح عدم قدرة الدولة على الاستمرار في تمويل المؤسسات العاجزة لذلك صدر القرار باستقلالية المؤسسات حتى تكون

[1] بوكابوس سعدون، **الاقتصاد الجزائري**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2012، ص: 184- 185

[2] زرقين عبود، مرجع سابق، ص: 213

[3] محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص: 37

القرارات و التسيير حرين و هذا من أجل إعطاء ديناميكية للمؤسسات الجزائرية حتي تواكب التحولات الاقتصادية العالمية في تلك الفترة.[1]

إن الحديث عن استقلالية المؤسسات تمخض عن قانون 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988، و يرتكز هذا الإصلاح الجديد على جملة من الأسس تميزه عن باقي أنماط التنظيم السابقة و هي :[2]

- ✓ من حيث التسيير الداخلي و التنظيم فإن الطابع التنظيمي يقوم على فكرتين هي المشاركة، و التكيف و التعديل، و هذا حسب متطلبات البيئة الخارجية
- ✓ من الناحية القانونية أصبحت المؤسسات العمومية الاقتصادية أشخاص معنوية من وجهة نظر القانون التجاري 04/88 المنشور في 12 جانفي 1988.
- ✓ من حيث علاقتها مع المحيط و خاصة مع الوصاية، طغى عليها الطابع الاستقلالي و هذا ما يتماشى و النظريات الحديثة للتنظيم التي تعتمد على مفهوم الأنظمة المفتوحة.

غير أن عملية تقييم مشروع استقلالية المؤسسات الصناعية العمومية أشارت إلى فشل هذا النظام في تحقيق الأهداف المرجوة منه، أي فشله في تحسين المردودية الإنتاجية من جهة، و كذا عدم تمكنه من تحقيق النتائج المالية المسطرة، و قد أرجع مسيرو مجموعة من المؤسسات أخذت كعينة للدراسة من قبل الديوان الوطني للإحصاء سنة 1989 الوضعية السيئة التي أصبحت تعيشها تلك المؤسسات إلى قدم و إهتلاك الآلات و المعدات و ضعف عملية الصيانة بالمؤسسات التي أدت بدورها إلى ارتفاع حالات الإعطاب بحيث شملت حوالي 90 % من مؤسسات القطاع الصناعي العام، و قد أدت الوضعية المالية المتدهورة للمؤسسات العمومية التي دخلت نظام الاستقلالية إلى لجوئها إلى الاستدانة من المؤسسات المالية. [3]

بالإضافة إلى تزامن تطبيق استقلالية المؤسسات مع تبعات انهيار أسعار النفط لسنة 1986 و التي كانت تمثل المورد الرئيسي للعملة الصعبة اللازمة لتمويل الصناعة الناشئة، و لا نستثني أيضا المديونية الخارجية التي أخذت منحا تصاعديا كما يظهره الجدول 4-2 فانتقلت من 18 مليار دولار سنة 85 إلى أكثر من 27 مليار دولار سنة 89 أي ارتفاع بمقدار 33% كما أنتقل الدين الخارجي كنسبة من الدخل القومي من 32% إلى 51% أي أكثر من نصف الدخل الوطني الإجمالي.

---

[1] الهاشمي مقراني و آخرون، مرجع سابق، ص: 71

[2] مرجع نفسه، ص: 72

[3] زرقين عبود، مرجع سابق، ص: 219

الجدول 4-2 : المديونية الخارجية للجزائر خلال المخطط الخماسي الثاني

السنوات	إجمالي رصيد الدين الخارجي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	الدين الخارجي (% من إجمالي الدخل القومي)	إجمالي خدمة الدين (% من إجمالي الدخل القومي)
1985	18 251 976 000	32	9
1986	22 638 664 000	36	8
1987	24 435 167 000	37	8
1988	26 101 338 000	46	11
1989	27 248 120 000	51	13

مصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

المطلب الثاني: الصناعة في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق (90- 2000).

في هذه المرحلة، كان على الصناعة التي لم تبلغ مرحلة النضج بعد أن تواجه أزمة متعددة الجوانب أدخلت الصناعة الجزائرية مرحلة الانحطاط و تتمثل أساسا في:[1]

- ✓ تبعات الآثار المدمرة للصدمة البترولية المضادة لسنة 1986
- ✓ التخفيض المعتبر لقيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية
- ✓ الانفتاح السريع للتجارة الخارجية و ما تبعها من منافسة غير متكافئة مع الواردات الصناعية
- ✓ تراجع الاستثمار العمومي بفعل ثقل المديونية الخارجية
- ✓ عدم الاستقرار السياسي و الأمني الذي عرفته الجزائر خلال تلك الفترة

1. برنامج التعديل الهيكلي و اللجوء إلى صندوق النقد الدولي:

في ظل هذه الظروف بدأت أول محاولة لإعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي بمساندة صندوق النقد الدولي من 31 مايو 1989 إلى 30 مايو 1990 و تميزت بسرية تامة نظرا للوضع السياسي الذي كانت تعرفه

[1] وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات ، الكتاب الأبيض للحكومة، مرجع سابق، ص: 37

الجزائر و عدم الرضا الشعبي للتعامل مع الصندوق، كما بدأ الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني من 3 جوان 1991 إلى 31 مارس 1992.[1]

أ. برنامج التثبيت الاقتصادي (أفريل 1994/ مارس 1995)

لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، و أبرمت معه اتفاقية ثالثة عرفت ب Stand By3 يوم 6 أفريل 1994، حيث قامت الجزائر بتحرير رسالة النية و تحويلها إلى مقر صندوق النقد الدولي و بعد المصادقة عليها شرع في تنفيذها، حيث وضع الصندوق تحت تصرف الجزائر قرضا بقيمة 457,20 وحدة سحب خاصة و صاحبه اتفاق مع البنك العالمي للحصول على قروض ب 374,32 مليون دولا في اطار قروض تمويل الطوارئ. و يهدف هذا البرنامج لتحقيق ما يلي:[2]

- ✓ القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضها.
- ✓ التقليص من الكتلة النقدية و هو شرط أساسي للتطور السليم و الصحيح.
- ✓ إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات و ذلك عن طريق تخفيض عبئ خدمة الديون الخارجية.
- ✓ الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد.
- ✓ مواصلة تحرير الأسعار و تعديل قيمة الدينار من 23,4 مقابل دولار واحد سنة 1993 إلى 35,1 سنة 1994 ثم 47,6 سنة 1995.

ب. برنامج التصحيح الهيكلي (22 ماي 1995 - 21 ماي 1998)

تحصلت بموجبه الجزائر من خلال اتفاقها مع صندوق النقد الدولي علي قرض بمبلغ 1.1 مليار وحدة سحب خاصة (حوالي 1.8 مليار دولار)، و يعمل على تعميق إجراءات الاستقرار الواردة في البرنامج السابق بالإضافة إلي تبني إجراءات أخري من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، و وضع نظم جديدة لتسيير الاقتصاد تمكن من بلوغ الأهداف التالية:[3]

- ✓ تحقيق نمو اقتصادي مدعم بمستوي تشغيل عال يصل إلي 5% من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة المقدرة ب 4% و خفض البطالة تدريجيا.

---

[1] يوسف مروش، اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية و أثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2012، ص: 51

[2] طرافي إلهام، تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماجستير، فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009 ، ص : 29- 30

[3] يوسف مروش، مرجع نفسه، ص: 52

- ✓ تحقيق الاستقرار المالي و استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياجات النقد الأجنبي و تخفيض العجز في الميزان التجاري من 6.9 % سنة 1994-1995 إلى 2.2% سنة 1997-1998 (النسب بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي).
- ✓ تقليص الضغوط التضخمية و الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.
- ✓ خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي للقطاعات السكانية الأكثر تضررا.

2. أثر برنامج التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي

أ. تراجع الإنتاج الصناعي :

تدل الإحصائيات على أن الصناعة التحويلية قد عرفت تراجعا خلال هذه الفترة، و هذا راجع إلى المنافسة الشديدة التي واجهتها هذه الصناعات من خلال الانفتاح أكثر على السوق الدولية، و كذا ازدياد نشاط القطاع غير الرسمي و توسعه.

و استنادا إلى الجدول 4-3 فإن القيمة المضافة بالأسعار الجارية لكل من الصناعة التحويلية و الصناعة الكلية قد عرفت نموا طوال هذه المرحلة، لكنه ليس نموا حقيقيا بل يرجع بالأساس إلى التضخم الذي عرفته الجزائر خلال هذه المرحلة نتيجة التخفيض المعتبر في قيمة الدينار، و الذي كنا قد أشرنا إليه سابقا.

و من خلال دراسة القيم المضافة للصناعة بالأسعار الثابتة يظهر لنا التراجع المضطرد لقطاع الصناعة التحويلية الذي تراجع من 24,348 مليار دج سنة 1990 إلى 18,650 سنة 1997، ثم عودة النمو مرة أخري سنة 1998 نتيجة البرامج الإصلاحية لتعرف نوعا من الاستقرار في السنتين التاليتين.

أما الصناعة بشكل عام فقد عرفت هي أيضا تراجعا، حيث تراجعت من 112,605 مليار دينار سنة 1990 إلى 106,704 مليار دينار سنة 1994، لتعود النمو مرة أخرى ابتداء من 1995 نتيجة تحسن أداء الصناعة الاستخراجية و بالأخص صناعة البترول و الغاز.

الجدول 4- 3 القيمة المضافة للقطاع الصناعي (1990- 2000)

السنوات	القيمة المضافة للصناعة التحويلية (بالأسعار الجارية مليار عملة محلية)	القيمة المضافة للقطاع الصناعي (بالأسعار الجارية مليار عملة محلية)	القيمة المضافة للصناعة التحويلية (بالأسعار الثابتة مليار عملة محلية)	القيمة المضافة للقطاع الصناعي (بالأسعار الثابتة مليار عملة محلية)
1990	57,800	244,700	24,348	112,605
1991	87,700	407,300	24,178	111,381
1992	119,200	481,300	22,824	110,851
1993	141,800	525,100	22,527	109,229
1994	169,200	670,300	21,536	106,704
1995	208,100	912,200	21,234	109,787
1996	213,400	1 209,500	19,387	113,141
1997	223,200	1 338,800	18,650	117,332
1998	256,800	1 195,900	20,217	122,539
1999	270,400	1 415,100	20,540	128,109
2000	290,700	2 284,900	20,766	133,648

مصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

ب. استغلال الطاقات الإنتاجية في المؤسسات الصناعية:

يظهر الجدول 4-4 تحسسنا ملحوظا في استغلال الطاقات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية في مجال المحروقات حيث انتقلت من 77,7 % سنة 1990 إلى 90,2 % سنة 1998، كما عرفت الصناعات الغذائية و مواد البناء شبه استقرار في حدود 74% للأولى و 63 % للثانية.

على النقيض من ذلك، تراجعت معدلات استغلال قدرات الإنتاج في كل من صناعة الخشب، النسيج، الجلود و الأحذية.

كما نلاحظ أيضا أن انخفاض معدلات استغلال القدرات لحق أساسا بصناعات السلع الوسطى و التجهيز، و الفروع التي كانت وحداتها قديمة و تشهد تعطلات متكررة، و أيضا الفروع ذات التكنولوجيا العالية التي كانت ما تزال بحاجة إلى مساعدة تقنية.[1]

الجدول 4-4 تطور استغلال القدرات في المؤسسات الصناعية العمومية من 1990 إلى 1998 (%)

السنوات	المحروقات	المناجم و المحاجر	الصناعات الحديدية	مواد البناء	كيمياء مطاط بلاستيك	الصناعات الغذائية	النسيج	الجلود و الأحذية	الورق و الخشب
1990	77,7	70,6	55	63	46,6	78,6	54,2	64,1	43,9
1991	77,6	64, 65	54,1	63,3	43,2	78,2	49,7	47,7	33,2
1992	78,5	67,6	48	65	37,9	72,4	54,1	35,7	28,1
1993	79,2	53,6	44,8	63,3	40,8	73,1	59,6	29,8	36,5
1994	73,4	53,9	39,4	58,3	42,8	68,9	53,8	45,4	31,2
1995	74,1	54,7	40	59	39,7	67,3	49,6	33,5	27,5
1996	77,5	52,7	33,6	61,9	34,4	65	36,3	23,8	21,5
1997	89,9	48,3	27,3	59,3	40,2	59,2	35,5	22,5	21,4
1998	90,2	47,8	30,5	62,5	44,1	73,6	36,3	30,2	37,5

مصدر: يعقوبن صليحة، مرجع سابق، ص: 62

ت. غلق المؤسسات الصناعية:

من خلال الإحصاءات يتبين بأن القطاع الصناعي سجل أكبر عدد من المؤسسات التي أغلقت أبوابها بحيث شملت 60 مؤسسة اقتصادية عمومية و 383 مؤسسة عمومية محلية، أي بمعدل 54 % من عملية حل المؤسسات ككل كما يوضحه الجدول (4-5). إن الحصيلة التي تم إعدادها في السداسي الأول من عام 1998 تشير إلى أن إجراءات حل المؤسسات شملت أكثر من 800 مؤسسة منذ سنة 1994 وقد انجر عن ذلك تخفيض في عدد العمال بلغ 212960 عاملا.[2]

[1] يعقوبن صليحة، العولمة و أثرها على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009 ، ص : 63

[2] سكينة بن حمود، "تأثيرات العولمة على القطاع الصناعي الجزائري"، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، 2010، ص: 59

الجدول 4-5 توزيع المؤسسات التي تم حلها حسب نشاطها الاقتصادي و شكلها

القطاع	المؤسسات الاقتصادية العمومية	المؤسسات الاقتصادية المحلية	المؤسسات الخاصة	المجموع
الزراعة	5	18	2	25
الصناعة	60	383	_	443
البناء و الأشغال العمومية	54	195	_	249
الخدمات	15	83	_	98
المجموع	134	679	2	715

مصدر: CNES تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998، ص: 93

ث. عمليات خوصصة المؤسسات:

لقد تجسدت هذه الإصلاحات في سنة 1995 بمقتضى قانون الأموال المنقولة للدولة رقم (12- 1995) و الذي عوض صناديق المساهمة بالشركات القابضة (Holding) لتقويم المؤسسات التي تعيش في أغلبها صعوبات مالية خطيرة و ذلك بهدف خوصصتها. و لتفعيل هذا النظام الجديد (الشركات القابضة) للقطاع الصناعي العمومي، ارتكزت سياسة التنمية الصناعية للدولة على أمرين هما:[1]

- ✓ ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة.
- ✓ إعادة هيكلة القطاع الصناعي العام.

ففيما يخص إعادة هيكلة القطاع الصناعي العام، فإن الأهداف المرجوة منه كانت تتمحور حول:[2]

- ✓ خلق فروع مستقلة للمؤسسات الصناعية متجانسة و مركزة حول نشاطاتها الأساسية و التنازل عن الأصول المرتبطة بأنشطة ثانوية ضعيفة المردودية.
- ✓ فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمساهمة الوطنية و الأجنبية.
- ✓ تدعيم طاقات التسيير و الإدارة في المؤسسات عن طريق التكوين و إعادة التأهيل.

[1] سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص: 60

[2] مرجع نفسه، ص: 60

و قد شرعت الجزائر في الخوصصة فعليا وفقا للأمر رقم (95- 22) المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية و الاقتصادية، و تم اللجوء إلى هذه العملية بعد استنفاذ كل عمليات التدعيم التي سخرت للمؤسسات العمومية لإعادة بعثها من جديد، حيث لم تفلح إجراءات التطهير المالي و إعادة الهيكلة في ضمان و ترشيد التسيير و تحسين مردودية هذه المؤسسات، و كانت البداية الفعلية لتنفيذ برنامج الخوصصة في الجزائر بدعم من البنك الدولي في أفريل 1996، حيث تم التركيز على المؤسسات العمومية المحلية المقدرة ب 1300 مؤسسة إذ تم خوصصة حوالي 200 مؤسسة مع نهاية تلك السنة.[1]

و قبل انطلاق الإصلاحات خلال هذه الفترة كان النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي، حيث كان يشكل 80 % من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا إلا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية. غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية و الخوصصة سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة و الاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و قد كان نتيجة ذلك بروز القطاع الخاص ضمن الجهاز الإنتاجي كإحدى الوسائل الهامة التي أعطت دفعة للجهاز و إتاحة الفرصة لتفضيل آليات السوق، خاصة و أن القطاع الخاص يتميز بالاستجابة السريعة للظروف البيئية و الإدارة المثلى التي تعتمد على تقليل التكلفة و الحفاظ على الجودة. فقد تغير هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العام و بروز القطاع الخاص في كل فروع النشاطات الاقتصادية كما يظهره الجدول التالي:[2]

[1] يوسف مروش، مرجع سابق، ص: 59

[2] قوريش نصيرة، "أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، ، جامعة الشلف، الجزائر، 2008، ص: 89

الجدول 4-6 : حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية (%)

القطاعات	1994	2000
الزراعة	99.1	99.6
المحروقات	0.4	5
الصناعة خارج المحروقات	16.5	33.6
البناء	60.7	86
النقل والاتصالات	54	72.8
التجارة الموجهة للاستيراد	/	60
التجارة بالتجزئة	84.2	97
الخدمات	85.3	89
المجموع خارج المحروقات	64.8	76.6
المجموع	**46.6**	**52**

مصدر: قوريش نصيرة مرجع سابق، ص: 91

و قد واجهت عملية الخوصصة بعض الصعوبات جعلتها بطيئة على المستوى التطبيقي رغم توفر النصوص القانونية و من بين هذه الصعوبات:[1]

- ✓ غياب سوق مالي ديناميكي.
- ✓ نقص التجربة بخصوص الخوصصة.
- ✓ غياب نظام بنكي مرن يتماشى أداؤه و آليات اقتصاد السوق.
- ✓ مشاكل تتعلق بالجانب المالي و المحاسبي عند تقييم أصول المؤسسات العمومية و تعديل الملكية، بالإضافة إلى الضغوطات النقابية خوفا من فقدان مناصب الشغل، و وجود تيارين متناقضين أحدهما ضد الخوصصة و الآخر يشجع عمليات الخوصصة المكثفة.

[1] يعقوبن صليحة، مرجع سابق، ص: 69

- ✓ كما لا يمكن للخوصصة أن تنجح إلا إذا تمت تعبئة كل الجهود و ساهمت كل الأطراف لتجسيدها على أكمل وجه آخذين بعين الاعتبار بأن عملية الخوصصة تحتل الأولوية في عملية الإصلاح الاقتصادي.

ج. الآثار الاجتماعية:

لقد كان لعمليات إعادة الهيكلة الصناعية خلال هذه الفترة العديد من الآثار الاجتماعية نذكر منها الآتي:[1]

- **ضعف القوة الشرائية للمواطنين:** حيث أدى رفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية بشكل كبير و تشير الإحصائيات إلى أن معدلات الأسعار قد تضاعفت بين سنة 1990 و 1998 كما يلي: (10,7 مرات للأدوية، 8,7 مرات للمواد الغذائية ذات المنشأ الصناعي، 8 مرات للكهرباء و الغاز و الماء الشروب و الوقود). وفي المقابل لم يتضاعف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلا ب 7,5 مرات، فانتقل من 800 دج إلى 6000 دج، ما نتج عنه ضعف القوة الشرائية للمواطنين.
- **البطالة:** لقد أدت عملية غلق المؤسسات و تسريح العمال، بالإضافة إلى انعدام فرص التشغيل، إلى ارتفاع معدلات البطالة، حيث ارتفعت من 10 % سنة 1985 لتبلغ 25 % سنة 1990 ثم 28% سنة 1998 و وصلت إلى حد 29,2 % في سنة 1999. فمن 1994 إلى غاية 1998 قدر عدد المؤسسات التي حلت ب 815 مؤسسة، هذه الوضعية أدت إلى تسريح 400 ألف عامل، الأمر الذي أدى إلى تأزم الوضع في سوق العمل، و أحال جزء معتبرا من حجم القوة العاملة على البطالة.
- **ضعف الإنفاق على القطاع الاجتماعي:** تمثل في الخصوص في ضعف الإنفاق على التعليم و الصحة. ففي قطاع التربية مثلا انخفضت ميزانية التسيير بين 1994 و 1999 من 21,5 % إلى 15,66% من ميزانية الدولة، كما شهد قطاع الصحة أيضا تراجعا في معدلات الموارد المالية المخصصة له، بحيث انتقل من 1,43 % إلى 0,99 % خلال نفس الفترة.

المطلب الثالث: الصناعة ضمن مخططات الإنعاش الاقتصادي.

إن غياب النجاعة عن الصناعات خارج المحروقات و بقاءها دون المستويات المطلوبة جعلت أي فرصة لتحولها إلى صناعات تنافسية على المدى القصير أمرا جد مستبعد، كما أن الإصلاحات الهيكلية التي خضعت لها

[1] سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص: 60

المؤسسات الصناعية في فترة الثمانينات و التسعينات لم تحقق أهدافها في تحويل هذه الأخيرة إلى مؤسسات تنافسية على الصعيد الوطني ناهيك على المستوى الإقليمي أو الدولي.[1]

لهذا شهدت بداية العقد الأول من الألفية الجديدة خوض الجزائر لتجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، عرفت هذه السياسة محليا بسياسة الإنعاش الاقتصادي، و هي عبارة عن سياسة مالية توسعية ذات توجه كينزي تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق الزيادة في الإنفاق الحكومي الاستثماري، و قد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية هي:[2]

- البرنامج الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الفترة (2001- 2004) خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري أي حوالى 7 مليار دولار أمريكي.
- البرنامج الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي يخص الفترة (2005- 2009) و خصص له مبلغ يفوق 150 مليار دولار أمريكي.
- البرنامج الثالث: البرنامج الخماسي (2010- 2014) و يعد أضخم برنامج تنموي يطبق منذ الاستقلال في الجزائر و خصص له مبلغ يصل إلى 286 مليار دولار أمريكي.

و قد شجع على انتهاج هذه السياسة تقديرات الخبراء أنداك حول أسعار النفط و التي كانت تتجه إلى مزيد من الارتفاع عبر الزمن للاعتبارات التالية:[3]

- ✓ الطابع غير المتجدد للنفط.
- ✓ موقع النفط المتميز في ميزان الطاقة العالمي.
- ✓ استمرار سيطرة النفط على قطاع المواصلات كوقود.
- ✓ ظهور قوى اقتصادية صاعدة جديدة على المستوى العالمي تحفز النمو الاقتصادي.
- ✓ ضعف نتائج الأبحاث الخاصة باستغلال الطاقات البديلة.

و لقد قدرت الوكالة الدولية للطاقة أن الاحتياجات العالمية من النفط تتطور على النحو التالي:

---

[1] DERBALE Abdelkader et *al*, "Industrie hors hydrocarbures en Algérie et appui de l'UE au secteur des PME", communication au colloque national sur la politique industrielle, université de Mostaganem, Algérie, du 23 au 24 avril 2012.

[2] نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص: 243- 244

[3] عبد المجيد قدي، "الاقتصاد الجزائري و النفط فرص أم تهديدات"، مداخلة مقدمة خلال المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 7 و 8 أفريل 2008، ص: 1

الجدول 4-7 : الطلب العالمي المتوقع على النفط 2002-2020

السنوات	2002	2010	2020
الطلب المتوقع (مليون برميل يوميا)	77	92	110

مصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 6

1. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر القطاع الصناعي و بالخصوص الصناعة الاستخراجية مصدرا رئيسيا للدخل في الجزائر، فمن خلال تحليل البيانات الموضحة في الشكل 4-2 نلاحظ أن الصناعة قد شكلت 38,98% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2002، و قد ارتفعت هذه النسبة تدريجيا لتبلغ ذروتها سنة 2006 و التي مثلت خلالها الصناعة نصف الناتج المحلي الإجمالي، ثم تراجعت لتستقر عند 32,93% سنة 2013 و يرجع هذا التراجع للنمو السريع لقطاعات أخرى كالبناء و الأشغال العمومية و الخدمات التجارية.

غير أن المشكل الأساسي الذي تعاني منه الصناعة الجزائرية يكمن في هيمنة الصناعة الاستخراجية على مجمل النشاط الصناعي بينما بقيت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي هامشية لم تتعدى 5,32% سنة 2002 ثم أخذت في التراجع لتستقر عند 4% سنة 2013.

الشكل 4-2 : مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 2002-2013

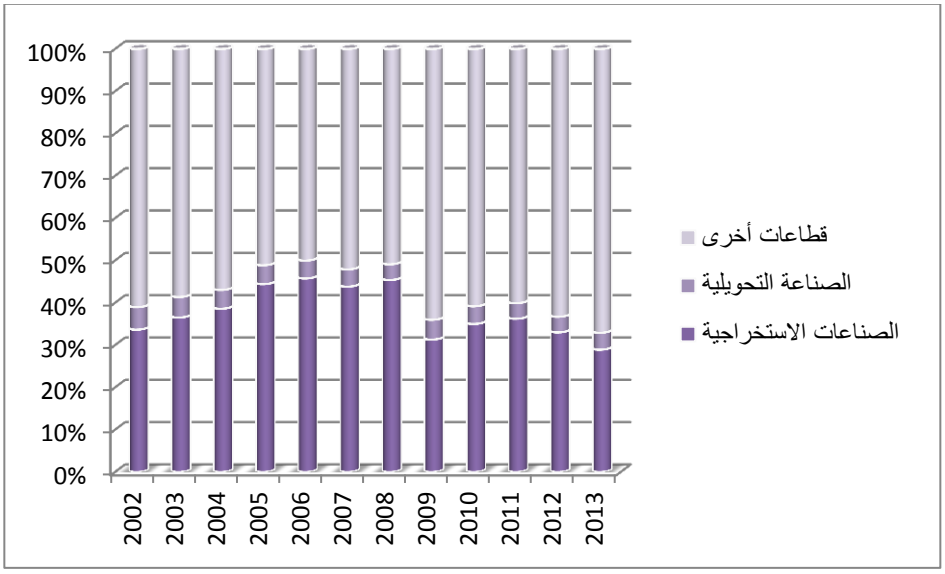

مصدر: من إعداد الطالب بناء على نشرة الإحصائيات الاقتصادية لصندوق النقد العربي لسنتي 2013 و 2015

أما على صعيد القيمة فإن تحليل معطيات الجدول 4-8 يظهر نموا في كل من الصناعة الاستخراجية و الصناعة التحويلية حيث تضاعفت كل منهما بنسبة 300% بين سنتي 2002 و 2013، فقدرت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013 بأكثر من 65 مليار دولار في حين أنها لم تكن تتعدى 20 مليار دولار سنة 2002.

و بالنسبة للصناعة التحويلية فإن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بلغت أكثر من 9 ملايير دولار سنة 2013 بعد أن كانت في حدود ثلاثة ملايير فقط سنة 2002، و الملاحظ أيضا أن الصناعة التحويلية لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية حيث واصلت نموها سنة 2009 على عكس الصناعة الاستخراجية التي تراجعت من 77 مليار دولار في 2008 إلى 42 مليار دولار سنة 2009 تحت تأثير انهيار أسعار النفط في السوق الدولية.

الجدول 4-8 : مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 2002-2013 (مليار دولار)

السنوات	التعدين و الصناعات الاستخراجية	الصناعة التحويلية	الناتج المحلي الإجمالي
2002	19,107	3,019	56,76
2003	24,791	3,29	67,864
2004	32,951	3,789	85,34
2005	45,786	4,596	103,071
2006	53,559	4,933	117,028
2007	59,107	5,5	134,837
2008	77,648	6,331	171,005
2009	42,977	6,42	137,212
2010	56,426	6,727	161,159
2011	72,222	7,324	199,302
2012	67,454	7,522	204,289
2013	65,359	9,035	225,933

مصدر: من إعداد الطالب بناء على نشرة الإحصائيات الاقتصادية لصندوق النقد العربي لسنتي 2013 و 2015

2. تحليل هيكل الصناعة التحويلية:

يوضح الشكل 4-3 أن الصناعات التحويلية في الجزائر يمكن تقسيمها إلى فئتين تضم الأولى الفروع التالية:

- ✓ الصناعات الميكانيكية و الكهربائية و المعدنية
- ✓ مواد البناء
- ✓ الصناعات الكيماوية، المطاط و البلاستك
- ✓ الصناعات الغذائية

هذه الصناعات الأربعة شكلت نسبة 75% من الصناعة التحويلية خلال الفترة من 2001 إلى 2006 و ارتفعت هذه النسبة إلى 92% سنة 2007 ثم 93% سنة 2008 مع هيمنة واضحة للصناعات الغذائية التي شكلت لوحدها 46,5% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية سنة 2008.

أما الفئة الثانية فتضم صناعات النسيج و الألبسة، الجلد و الأحدية، الخشب و الفلين و الورق و باقي الصناعات الأخرى و لم تتعدى مساهمة هذه الفئة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية 8% خلال سنتي 2007 و 2008.

الشكل 4-3 : القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الجزائر 2001 – 2008 (%)

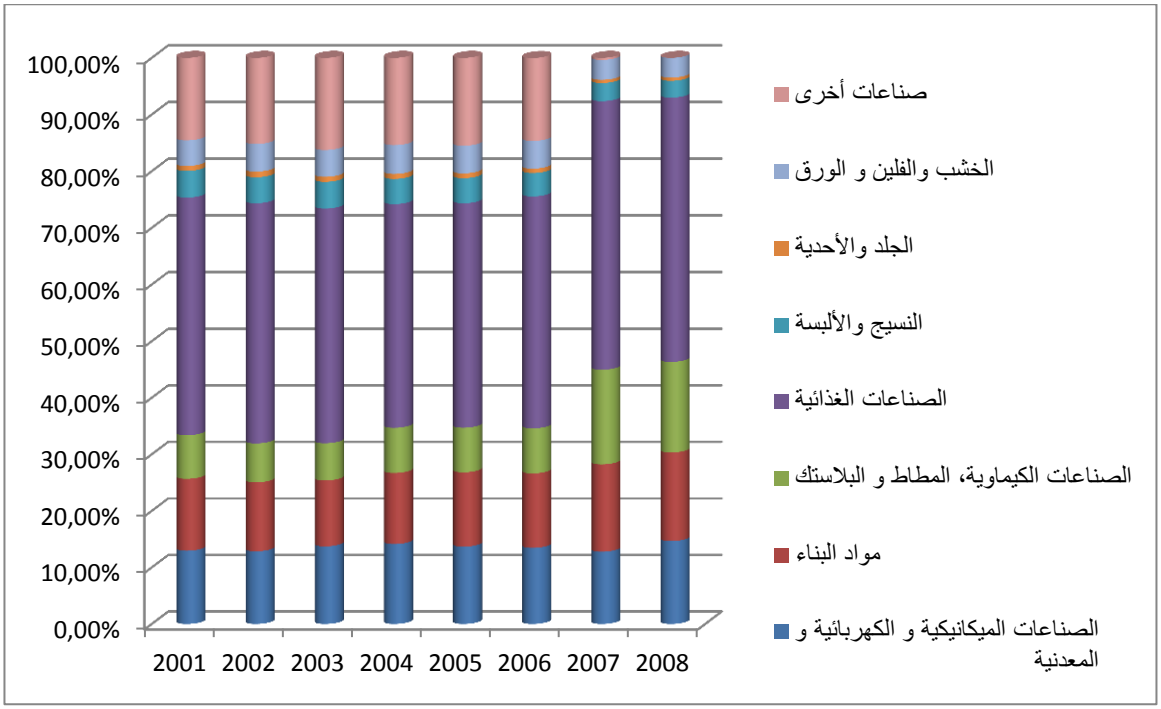

مصدر: من إعداد الطالب بناء على التقرير الصناعي العربي 2009 - 2010 الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين.

و يبين لنا الجدول 4-9 القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الجزائر من 2001 إلى 2008 حسب فروع النشاط، و عموما فقد تضاعفت القيمة المضافة للصناعة التحويلية خلال هذه الفترة حيث انتقلت من 3319 مليون دولار سنة 2001 إلى 6842 مليون دولار سنة 2008، و هي بالتفصيل كما يلي:

- ✓ الصناعات الميكانيكية و الكهربائية و المعدنية: عرف هذا الفرع تطورا ملحوظا حيث زادت مساهمته في القيمة المضافة من 430 مليون دولار سنة 2001 إلى مليار دولار سنة 2008.
- ✓ مواد البناء: عرف هذا الفرع تطورا أيضا حيث زادت مساهمته من 422 مليون دولار سنة 2001 إلى أكثر من مليار دولار سنة 2008.
- ✓ الصناعات الكيماوية، المطاط و البلاستك: يعتبر أسرع الفروع نموا حيث انتقلت مساهمته في القيمة المضافة من 256 مليون دولار سنة 2001 إلى 1092 مليون دولار سنة 2008.
- ✓ الصناعات الغذائية: و هو أحد الفروع الواعدة للصناعة التحويلية في الجزائر و قد بلغت مساهمته في القيمة المضافة سنة 2008 أكثر من ثلاثة ملايير دولار، و تتمثل الصناعة الغذائية في الجزائر في صناعة الزيوت، الدهون النباتية و الحيوانية، الألبان و منتجاتها، و المعلبات السمكية و اللحوم و غيرها، و قد أدت إجراءات الإصلاح الاقتصادي و الخوصصة إلى زيادة عدد المنشآت الصغيرة الخاصة في هذا المجال.[1]
- ✓ النسيج و الألبسة، الجلد و الأحدية، الخشب و الفلين و الورق: تعرف هذه الفروع الصناعية وضعية صعبة، فعلى عكس الفروع السابقة لم يطرأ تطور ملحوظ عليها، و يرجع هذا بالأساس إلى المنافسة الشرسة التي تشهدها منتجات هذه الصناعات سواء في السوق المحلي أو الأجنبي.

[1] موروش يوسف، مرجع سابق، ص: 64

الجدول 4-9 : القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الجزائر 2001 – 2008 (مليون دولار)

القطاع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصناعات الميكانيكية و الكهربائية و المعدنية	430	429	494	595	595	610	769	1 000
مواد البناء	422	407	419	529	573	597	929	1 068
الصناعات الكيماوية، المطاط و البلاستك	256	230	237	336	343	361	1 006	1 092
الصناعات الغذائية	1 393	1 416	1 491	1 663	1 726	1 857	2 852	3 181
النسيج والألبسة	156	153	170	187	193	187	192	202
الجلد والأحدية	29	33	32	37	37	35	34	39
الخشب والفلين و الورق	150	163	170	214	212	222	211	237
صناعات أخرى	483	508	585	648	675	663	22	23
مجموع الصناعات التحويلية	3 319	3 338	3 598	4 209	4 354	4 533	6 015	6 842

مصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، التقرير الصناعي العربي 2009 - 2010، ص: 83

تساهم الصناعة الاستخراجية بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر غير أن الحال ليس كذلك بالنسبة للصناعة التحويلية التي بقيت دون مستوى التطلعات رغم مختلف السياسات التي تبنتها الجزائر من أجل النهوض بها و ترقيتها و يعود هذا لبعض الخصوصيات التي لزمت الصناعة الجزائرية نذكر منها:[1]

- ✓ ضعف الإنتاج الصناعي: ما تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي، لم تتعدى 4% خلال سنة 2013، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا استراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية.
- ✓ ضعف الأداء و انخفاض الإنتاجية الصناعية: تتصف الصناعة الجزائرية عموما شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية بضعف الأداء و انخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج أي بضعف الإنتاجية الكلية .
- ✓ الحماية و ضعف القدرة على المنافسة : إن أسوار الحماية التي تمتع بها القطاع العام الصناعي لم تحقق الهدف و الغاية التي وجدت من أجلها، بل على العكس كانت نتائجها السلبية أكبر خصوصا على القطاع الصناعي العمومي.

[1] زرقين عبود، "الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، لبنان، شتاء 2009، ص ص: 162- 166

- ✓ العلاقة مع السوق الخارجية: إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر قد زاد من حجم المستوردات، كما زاد اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية و التجهيزات و المساعدة الأجنبية.
- ✓ ارتفاع كلفة الإنتاج و عدم الاهتمام بالنوعية: تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية و حتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، و منها الدول العربية، و هذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية.
- ✓ عدم مرونة الجهاز الإنتاجي: حيث تستخدم الصناعة الجزائرية تكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة لإجراء أية تعديلات في عملية الإنتاج، و إن حدث و حصل ذلك فإنه يتطلب تغييرات كبيرة و مكلفة.
- ✓ العملية الصناعية المتجزئة: حيث نلاحظ في الصناعة الجزائرية ضعف الترابط و التكامل بين الصناعات القائمة كما أنها منفصلة أيضا عن عملية الإعلام و التسويق التي أصبحت إنجازا متمما و ملازما لعملية الإنتاج.

المبحث الثاني: مكانة الصناعية ضمن هيكل الصادرات في الجزائر.

في هذا المبحث سنحاول التعرف على مكانة الصناعة ضمن هيكل الصادرات في الجزائر من خلال التطرق إلى مسار تطور التجارة الخارجية في الجزائر، تحليل هيكل الصادرات الصناعية في قطاع المحروقات و خارجه ثم نختم بالعقبات التي تعترض ترقية الصادرات خارج المحروقات و سبل معالجتها.

المطلب الأول: مسار تطور التجارة الخارجية في الجزائر.

1. التجارة الخارجية في ضل النظام الاشتراكي.

أ. مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962- 1969)

ورثت الجزائر منظومة اقتصادية خاضعة تماما لحاجات الاقتصاد الفرنسي، ففي عام 1962 كان ما يقرب من 85% من الصادرات الجزائرية موجهة إلى فرنسا و 80% من الواردات تأتي منها أيضا.[1] مما أدى بمتخذي القرار إلى اعتماد جملة من القوانين و المراسيم تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة، و من أجل هذا عمدت الدولة إلى عدة إجراءات منها:[2]

[1] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص: 22

[2] تومي صالح، عيسى شقبقب، " النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية"، مجلة الباحث، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص: 32

- ✓ الرقابة على الصرف: حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة استقرارا في سعر الصرف، هذا الاستقرار كان ضروريا بالنظر إلى المرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني و التي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبيرة.
- ✓ الرسوم الجمركية: و في هذا المجال تم استحداث معدلات جديدة و تم تنويع تشكيلتها من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و تشجيع الصناعة المحلية.
- ✓ نظام الحصص و التجمعات المهيمنة للشراء: عمدت الحكومة الجزائرية إلى فرض نظام الحصص و إنشاء تجمعات مهيمنة للشراء، و التي استنادا إلى مجموعة من المراسيم التنفيذية قامت بالرقابة على التجارة الخارجية و كان الهدف من هذا الإجراء:
  - إعادة توجيه الواردات.
  - كبح الواردات الكمالية و الحفاظ على العملة الصعبة.
  - حماية الإنتاج الوطني و تحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة.

و قد تراوحت حالة الميزان التجاري خلال هذه الفترة ما بين الفائض و العجز (أنظر الجدول 4-10)، حيث عرفت الجزائر أول عجز في ميزانها التجاري سنة 1965 و بلغ 167 مليون دج، و يعود هذا العجز إلى تراجع قيمة الصادرات من 3588 مليون دينار إلى 3145 مليون دينار، أما سنتي 67 و 68 فقد عرفتا فائضا بقيمة 418 مليون دينار و 73 مليون دينار على التوالي، ليعود العجز مرة أخرى سنة 69 مسجلا قيمة 370 مليون دينار، و يعود هذا إلى زيادة الواردات ب 957 مليون دينار و التي تتشكل أساسا من سلع التجهيز و المنتوجات النصف مصنعة تلبية لاحتياجات البلاد في إطار المخطط الثلاثي.

الجدول 4-10 : تطور الميزان التجاري 1962- 1969 (مليون دولار)

السنوات	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الصادرات	3748	3588	3145	3080	3571	4097	4610
الواردات	3437	3472	3312	3153	3154	4024	4981
الميزان التجاري	311	116	-167	-73	418	73	-370

Source : L'ONS, Rétrospective Statistique 1962-2011, P : 177

ب. احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970- 1989)

بعد مرحلة الستينات، جاء المخطط الرباعي الأول (1970- 1973) ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، حيث و ابتداء من جويلية 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتوج المتخصص فيه. كان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية و إدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي و الاجتماعي، و كنتيجة لذلك كانت أكثر من 80 % من الواردات تحت رقابة الدولة.[1]

و فيما يخص تطور الميزان التجاري و التركيبة السلعية للصادرات و الواردات، فإن الجدول (4-11) يوضح ذلك، حيث يتبين من خلال الجدول أن واردات المنتجات الغذائية في تزايد مستمر، فبعدما كانت تمثل 10.95 % من مجموع الواردات ارتفعت إلى 28.49 % سنة 1989، مما يظهر أن الثورة الزراعية بصفة خاصة و الإصلاح الزراعي بصفة عامة لم يؤت أكله. و يتضح كذلك ارتفاع فاتورة استيراد سلع التموين الصناعي و التجهيز وهذا بداية من السبعينات، و يعود هذا الارتفاع إلى التوجه المتبني خلال هذه الفترة، حيث ركزت الدولة جهودها على إحداث قفزة نوعية في قطاع الصناعات الثقيلة و قطاع المحروقات، و بهذا تكون الواردات من سلع التجهيز و المواد الأولية و نصف المصنعة تمثل 90 % من إجمالي الواردات عام 1980. أما عن الصادرات، فإن انحصارها في قطاع المحروقات يتضح جليا من خلال الجدول، فبعدما كانت نسبة صادرات المحروقات تمثل 69.4 % سنة 1970 ارتفعت إلى 98% سنة 1985، هذه الوضعية جعلت المحروقات تمثل المورد المالي الأول و الوحيد في الجزائر من العملة الصعبة، الأمر الذي يفسر العجز الوحيد المسجل في الميزان التجاري في عشرية الثمانينات(1986) أين تزامن انخفاض أسعار البترول مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي.[2]

[1] تومي صالح، عيسى شقبقب، مرجع سابق، ص: 32

[2] مرجع نفسه، ص: 32

الجدول 4-11 : تطور الميزان التجاري 1970- 1989 (مليون دينار)

	1970		1873		1977		1980		1985		1986		1989	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الموارد الغذائية و مشتريات أخرى	957	680	872	1218	526	3544	431	7782	281	9728	123	7261	264	19965
التنوين الصناعي	427	2422	277	3325	405	9170	476	13680	863	18517	761	16798	1711	25197
الطاقة و المحروقات	3456	112	6206	118	23445	335	51715	854	63299	712	34003	619	68927	707
آلات وسلع التجهيز	25	1813	42	2377	2	9442	5	11324	17	12492	16	10970	510	15786
معدات نقل ولواحقها	72	691	36	1155	17	4434	1	4176	92	5250	6	4842	371	4075
السلع الاستهلاكية	42	484	41	678	15	1601	20	2697	12	2714	26	2854	154	4191
سلع أخرى	1	3	5	5	-	4	-	6	-	78	-	50	-	151
المجموع	4981	6205	7479	8876	24410	29475	52648	40519	64564	49491	34935	43394	71937	70072
الميزان التجاري	-1224		-1397		-5065		12129		15073		-8459		1865	

مصدر: تومي صالح، عيسى شقبقب، مرجع سابق، ص: 38

2. مرحلة تحرير التجارة الخارجية:

بدأ التحرير الفعلي للتجارة الخارجية في الجزائر بعد إصدار التعليمة 03- 91 المؤرخة في 21 أفريل 1991، و المتضمنة شروط و قواعد تمويل عمليات الاستيراد ، و قد حدد مجال تدخل عملاء الاستيراد الجزائريين الخواص منهم و العموميين مع منحهم الحرية المطلقة مقابل التزامهم بالتسجيل في السجل التجاري، كما تم إصدار تعليمة رقم 625 المؤرخة في 18 أوت 1992 ، و التي ترسم إطار سياسة تجارية ذات بعدين هما:[1]

- ✓ البعد الأول : يتعلق بالنصوص التنظيمية بحيث تم تحديد معايير دقيقة للحصول على العملة الصعبة من جهة، و من جهة أخرى تحديد كيفية إدارة وسائل التمويل الخارجي.
- ✓ البعد الثاني : يتعلق بالمتعاملين التجاريين ، فلا بد من الضغط على النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن لأنها تنهك الاقتصاد الوطني، كما وضعت هذه التعليمة إجراءات حمائية تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني و تشجيعه، و العمل على توجيه الموارد نحو القطاعات التي تساهم في الإنعاش الاقتصاد، و هو ما يتنافى مع شروط صندوق النقد الدولي و الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية.

و في هذه المرحلة شرعت السلطات العمومية بوضع برامج للإصلاح الاقتصادي و اتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي للانفتاح على العالم الخارجي و السماح بدخول السلع و الخدمات الأجنبية و كذلك رؤوس الأموال. بالتالي أصدرت الحكومة التعليمة رقم 94-13 بتاريخ 12 أفريل 1994 و التي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر و منذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة. فكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري وفقا للمرسوم 91-37 يمكنه ممارسة نشاط الاستيراد، و تبعا للتعليمة 94- 13 أصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة، وسعيا منها لتحقيق الأهداف المسطرة قامت الجزائر تخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية حيث خفضت سنة 1994 إلى معدل 60 % ثم 45% سنة 1997 و رغم ذلك بقى هذا المعدل مرتفعا. و بحلول سنة 1995 تقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية و التعليم ثم باقي الخدمات.[2]

[1] زغيب شهرزاد، عيساوي ليلى، "آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04 جامعة بسكرة، الجزائر، 2003 ، ص: 84

[2] حمشة عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 89

المطلب الثاني: تحليل هيكل الصادرات الصناعية:

1. تركيبة الصادرات الصناعية:

تهيمن الصادرات الصناعية على الهيكل التصديري للجزائر بنسبة تقارب 100% غير أن صادرات الصناعات الاستخراجية و خصوصا صادرات المحروقات تمثل ما يفوق 95% من هذه النسبة (إذا استثنينا سنة 1996 أين بلغت صادرات الصناعة الاستخراجية 92,73% لأسباب سوف نأتي على ذكرها لاحقا) و ارتفعت هذه النسبة سنوات 2004 إلى 2009 لتبلغ 98% ثم تراجعت بشكل طفيف لتستقر عند مستوى 96,89% سنة 2013. هذا بينما لا تتعدى صادرات الصناعية التحويلية 6% في أحسن الأحوال و سجلت سنة 1996، و هذا ما نستشفه من خلال الجدول (4–12)، فرغم المجهودات المبذولة من قبل الجزائر للرفع من نسبة الصادرات خارج المحروقات إلا أن هذه الأخيرة عرفت شبه استقرار طوال فترة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، فكانت أعلى نسبة سنة 2002 ب 3,22 % و أدناها 1,2 % و سجلت سنة 2006. أما على صعيد الصادرات خارج القطاع الصناعي فتظل هامشية إذ لم تتعدى 1% إلا سنتي 1995 و 1996.

الجدول 4-12 : تطور نسبة الصادرات الصناعية خلال الفترة 1990- 2013 (%)

السنوات	صادرات الصناعة الاستخراجية	صادرات الصناعة التحويلية	الصادرات الصناعية الكلية	صادرات أخرى	المجموع
1990	96,90	2,64	99,55	0,45	100,00
1991	97,35	2,18	99,54	0,46	100,00
1992	96,24	3,03	99,26	0,74	100,00
1993	95,55	3,47	99,02	0,98	100,00
1994	96,88	2,69	99,58	0,42	100,00
1995	95,07	3,69	98,76	1,24	100,00
1996	92,73	5,98	98,71	1,29	100,00
1997	96,85	2,83	99,68	0,32	100,00
1998	96,92	2,62	99,55	0,45	100,00
1999	96,95	2,79	99,74	0,26	100,00
2000	97,47	2,31	99,79	0,21	100,00
2001	96,93	2,87	99,80	0,20	100,00

2002	96,53	3,22	99,75	0,25	100,00
2003	97,65	2,12	99,77	0,23	100,00
2004	97,79	2,00	99,80	0,20	100,00
2005	98,52	1,32	99,84	0,16	100,00
2006	98,63	1,20	99,83	0,17	100,00
2007	98,30	1,53	99,83	0,17	100,00
2008	98,21	1,62	99,83	0,17	100,00
2009	98,17	1,56	99,74	0,26	100,00
2010	97,64	1,79	99,42	0,58	100,00
2011	97,45	2,03	99,49	0,51	100,00
2012	97,38	2,16	99,55	0,45	100,00
2013	96,89	2,48	99,37	0,63	100,00

مصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

أما من حيث القيمة فالجدول (4-13) يبين تطور الصادرات الصناعية مقدرة بالمليون دولار، و من خلال ملاحظته يتبين لنا ما يلي:

- ✓ لا ترجع زيادة قيمة الصادرات إلى الزيادة في الكمية بقدر ما ترجع إلى الارتفاع المضطرد لأسعار المحروقات في السوق الدولية حيث انتقل سعر البرميل من 12,9 دولار للبرميل سنة 1998 إلى 109,55 دولار مقابل البرميل الواحد سنة 2013.*
- ✓ رغم التحسن الطفيف الذي تعرفه صادرات الصناعة التحويلية من سنة إلى أخرى إلا أنها لا تزال دون مستوى الجهود المبذولة و لا تزال قيمة صادرات الصناعة التحويلية هامشية، حيث كانت أكبر قيمة تلك المسجلة سنة 2013 غير أنها لم تتجاوز 1614 مليون دولار.
- ✓ تبين النتائج المسجلة سنة 2009 هشاشة واضحة للصادرات الجزائرية تجاه الصدمات الخارجية، حيث تراجعت قيمة الصادرات بين 2008 و 2009 بأكثر من 34 مليار دولار نتيجة الأزمة الاقتصادية

* حسب إحصائيات بنك الجزائر

العالمية. و قد شمل هذا التراجع أيضا صادرات الصناعة التحويلية التي تراجعت من 1286 مليون دولار مسجلة سنة 2008 إلى 706 مليون دولار خلال سنة 2009.

- ✓ تراجعت قيمة صادرات الصناعة الاستخراجية سنة 2013 مقارنة ب 2012 نتيجة انخفاض متوسط السعر السنوي لبرميل البترول الخام إلى 109,55 دولار سنة 2013 مقابل 111,05 دولار في 2012.[1]

الجدول 4-13 : تطور قيمة الصادرات الصناعية خلال الفترة 1990- 2013 (مليون دولار)

السنوات	صادرات الصناعة الاستخراجية	صادرات الصناعة التحويلية	صادرات أخرى	المجموع
1990	12 530	342	59	12 930
1991	12 238	274	58	12 570
1992	10 711	337	82	11 130
1993	9 775	355	100	10 230
1994	8 603	239	38	8 880
1995	9 753	379	127	10 258
1996	12 259	790	171	13 220
1997	13 457	393	45	13 894
1998	9 895	268	46	10 209
1999	12 143	349	33	12 525
2000	21 475	509	47	22 031
2001	18 545	549	39	19 133
2002	18 147	606	46	18 799
2003	22 618	491	54	23 163
2004	30 613	627	64	31 304
2005	45 321	609	72	46 002
2006	53 865	656	91	54 613
2007	59 139	923	102	60 163
2008	77 880	1 286	132	79 298

[1] التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر 2013، بنك الجزائر، نوفمبر 2014، ص: 31

2009	44 348	706	120	45 174
2010	55 705	1 019	329	57 053
2011	71 617	1 495	377	73 489
2012	69 984	1 555	327	71 866
2013	62 953	1 614	407	64 974

مصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات البنك الدولي

2. تحليل هيكل الصادرات النفطية

تنقسم الصادرات النفطية الجزائرية إلى ستة أقسام رئيسية هي:

- ✓ البترول الخام
- ✓ الكوندونسا
- ✓ مواد البترول المكررة
- ✓ غاز البترولي المميع
- ✓ الغاز الطبيعي المميع
- ✓ الغاز الطبيعي

و قد عرفت صادرات جميع الأنواع زيادة ملحوظة سنة 2013 مقارنة بسنة 1997، كما يبينه الجدول (4-14) فانتقلت صادرات النفط الخام من 2661 مليون دولار إلى 24326 مليون دولار، و من 2800 مليون دولار إلى 4838 مليون دولار بالنسبة للكوندونسا، أما مواد البترول المكررة فارتفعت ب 8631 مليون دولار مقارنة بسنة 1997، و كذلك ارتفعت صادرات الغاز البترولي المميع ب 4301، و صادرات الغاز الطبيعي المميع ب 3581، و انتقلت صادرات الغاز الطبيعي من 1995 مليون دولار إلى 12823 مليون دولار سنة 2013.

كما يتبن من خلال الجدول حساسية الصادرات النفطية للصدمات الخارجية بحيث انخفضت من 77 مليار دولار سنة 2008 إلى أقل من 45 مليار دولار سنة 2009 أي أنها خسرت 42,46% من قيمتها نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت العالم مع مطلع سبتمبر 2008، كما تراجعت من 70583,7 مليون دولار سنة 2012 إلى 63326,2 مليون دولار سنة 2013 نتيجة انخفاض متوسط السعر السنوي للبرميل ب 1,5 دولار.

الجدول 4-14 : تطور قيمة الصادرات النفطية خلال الفترة 1997- 2013 (مليون دولار)

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البترول الخام	2 661,7	1 942,9	2 724,3	4 815,1	3 994,4	5 056,1	7719,7	12559,7	19340,7	22697,4	25373,7	30513,7	16855,6	20724,9	28744,8	27750,4	24326,5
الكوندونسا	2 800,9	1 952,9	2 432,3	3 999,6	3 170,2	3 055,3	3572,4	4878,2	6307,3	7268	8498,2	10089,5	5146	4268,7	5495,9	4698,2	4838,6
مواد البترول المكررة	2 274,6	1 486,7	1 996,0	3 282,4	2 736,6	2 493,8	3018,1	3029	3940,9	4756,3	5838,1	7310	5373,4	9219,5	11971,8	11044,7	10906,3
غاز البترولي المميع	988,2	766,6	1 152,0	2 118,6	1 848,5	1 754,9	2165,7	2583,3	3337	3626,2	4545,3	5708	3216,8	4086,9	5202,8	4775,8	4389,6
الغاز الطبيعي المميع	2 460,3	1 924,8	1 832,1	3 290,9	3 250,9	2 888,5	3778,9	3757	5337,4	6383,1	6725	9092	5598	5879,2	6670,9	6500	6041,5
الغاز الطبيعي	1 995,5	1 700,1	1 768,2	3 554,7	3 531,3	2 860,6	3738,5	4742,9	7324,6	8877	8624,8	14481,4	8225,1	11942,4	13575,6	15814,6	12823,7
إجمالي صادرات المحروقات	**13181**	**9 774**	**11905**	**21061**	**18532**	**18109**	**23993**	**31550**	**45588**	**53608**	**59605**	**77195**	**44415**	**56122**	**71662**	**70584**	**63326**
حصة الشركاء الأجانب	370,3	424,0	660,0	1169,3	1023,2	1594,8	2195,7	3117,9	4743,7	5288,2	3896	4562,2	3920,9	3937,5	4973,5	6341,9	5911,1

مصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر الصادرة عن بنك الجزائر من 2002 إلى 2013

يوضح الشكل (4-4) التركيبة النسبية لصادرات المحروقات، حيث احتفظ النفط الخام بموقعه كأهم منتج مصدر و ارتفعت نسبته من 20,2% سنة 1997 إلى 38,4% سنة 2013، و كذلك بالنسبة للغاز الطبيعي الذي ارتفعت نسبته من 15,1% إلى 20,3%، فيما عرفت المواد المكررة استقرارا نسبيا في حدود 17%.

أما صادرات الغاز الطبيعي المميع، الغاز البترولي المميع و الكوندونسا، فقد عرفت نسبها انخفاضا محسوسا نتيجة تراجع الإنتاج من جهة و زيادة الطلب الداخلي من جهة أخرى، و بلغت نسبها 9,5% 6,9% 7,6% مقابل 18,7% 7,5% 21,2% على التوالي.

الشكل 4-4 : التركيب النسبي للصادرات النفطية خلال الفترة 1997- 2013 (%)

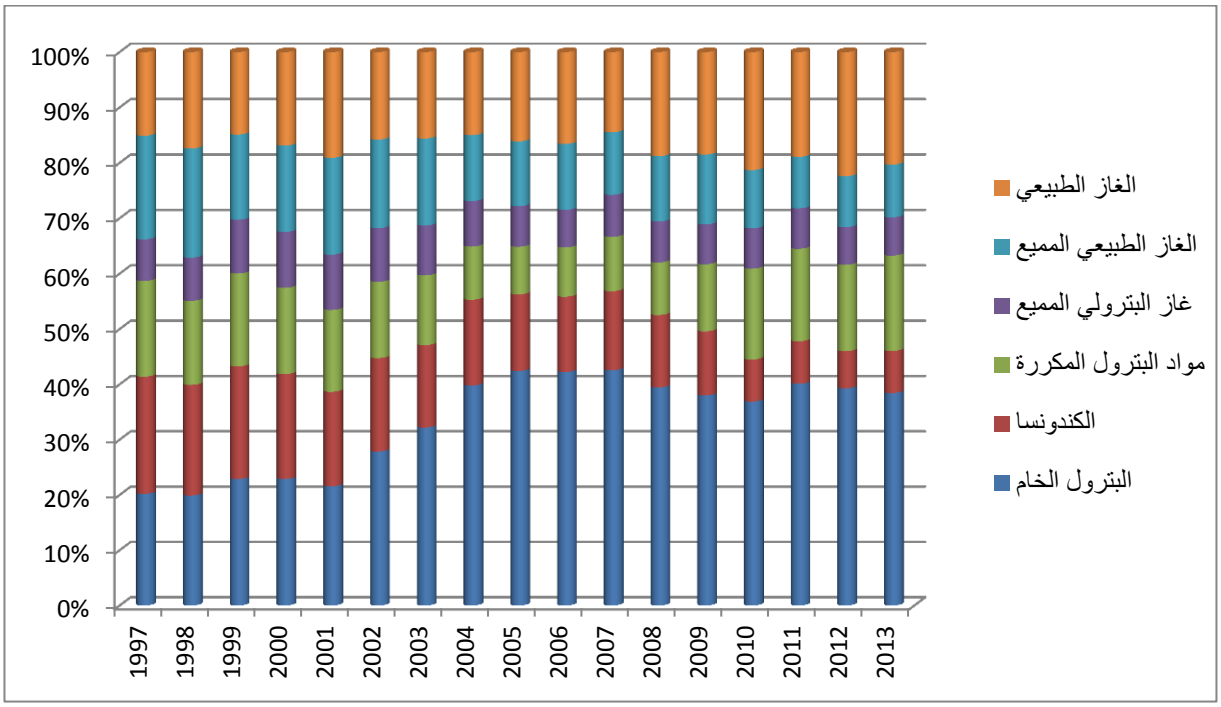

مصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر الصادرة عن بنك الجزائر من 2002 إلى 2013

3. تحليل هيكل الصادرات الصناعية خارج المحروقات:

نتيجة حساسية الصادرات النفطية للصدمات الخارجية و ارتباط أسعارها بتقلبات السوق الدولية، سعت الجزائر إلى تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات، و يوضح الجدول (4-15) تطور الصادرات الصناعية خارج المحروقات خلال الفترة من 2000 إلى 2013، و من خلال معاينة الجدول تستوقفنا الملاحظات التالية:

- ✓ كانت أعلى قيمة للصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات تلك المسجلة سنة 2012 و المقدرة ب 155 مليار دينار، و هي تمثل أكثر من 350% من القيمة المسجلة سنة 2000 (44 مليار دينار)،

لكن رغم هذا فإن الجهود المبذولة لا تزال دون الآمال المعقودة حيث أن هذه القيمة لم تتجاوز عتبة 2,7% من الصادرات الكلية خلال هذه السنة.

- ✓ تأثرت الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات بالأزمة الاقتصادية العالمية و يظهر ذلك من خلال تراجع قيمة صادرات 2009 مقارنة بصادرات 2008 و قد بغت نسبة هذا التراجع 39%. كما عرفت سنة 2013 تراجعا قدر ب 1342 مليون دينار مقارنة ب 2012.
- ✓ عرفت كل من فروع المناجم و المحاجر، الصناعات الكيماوية و المطاط و البلاستك، مواد البناء، الأحذية و الجلود، الصناعات الغذائية، معدلات نمو لا بأس بها خلال هذه الفترة. بينما عرف فرع الخشب و الفلين و الورق استقرارا نسبيا.
- ✓ في المقابل تراجعت فروع الألبسة و المنسوجات و الصناعات الميكانيكية و الكهربائية و المعدنية، و يرجع هذا لعدم قدرة المنتج المحلي على مواجهة المنافسة الكبيرة التي تعرفها هذه الفروع في السوق الدولية.
- ✓ أما صادرات فروع الطاقة و المياه و الأشغال العمومية فقد كانت شبه منعدمة.

الجدول 4-15 : تطور الصادرات الصناعية جارج المحروقات خلال الفترة 2000- 2013 (مليون دينار)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الطاقة و المياه	146,6	148	134,3	32,5	0	0	0	0	0	966,1	412,9	0	0	0
مناجم و محاجر	1846,9	1776,4	1856,3	989,7	2010,6	1650,5	2838,6	4207,4	9783,2	7813,6	4040,4	9831	11980,7	7833,7
الصناعات الميكانيكية و الكهربائية و المعدنية	12548,8	13619,1	17864,2	11408,7	15427,2	22219,3	37563	31335,7	33029,2	14247,2	14526,6	9549,9	6666,9	4692,7
مواد البناء	45,1	148	61,2	83,3	73,9	105,7	1662,4	559,5	3265,4	2563	2953,3	2701,5	1837	2182,2
البناء و الأشغال العمومية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	18,1
الصناعات الكيماوية، المطاط والبلاستك	26503,7	30643	28934,4	31843,3	34153,1	34854,7	31558,7	46503,5	68182,7	43685,1	64606	97454,5	110866,8	107969,7
الصناعات الغذائية	1333,7	888,2	2017,8	2303,7	3408,8	3092,8	4118,6	4380,3	5531,6	3439,6	21878,4	23837,1	21263,7	27644,9
النسيج والألبسة	65,8	296,1	267,4	271,9	326	237	367,1	632,9	287,9	155,3	216,1	54,8	31,5	30,6
الجلد والأحدية	542,6	1184,3	1916,2	1512	1008,5	573,3	1186,2	1176,5	1225	889,9	1379,3	2347	1887,7	2092,3
الخشب والفلين و الورق	1500,4	1184,3	1479	1559,1	1563,2	1434,6	1130,2	1234,2	999,2	701,3	915,4	1776,1	1275,9	1970,3
صناعات اخرى	157,6	148	63,4	277,6	49,7	54,6	364,9	383,6	68,9	27,8	62,2	20,8	103	136,5
المجموع	44 691	50 035	54 594	50 282	58 021	64 223	80 790	90 414	122 373	74 489	110 991	147 573	155 913	154 571

Source :

- ONS, Collection Statistique N° 188/2014, Novembre 2014 P : 99
- ONS, Collection Statistique N° 176/2012, Novembre 2012 P : 72

أما من حيث النسب المئوية فإن فرع الصناعات الكيماوية و المطاط و البلاستيك يهيمن على الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات و قد تجاوزت نسبته 70% خلال سنتي 2012 و 2013، يأتي متبوعا بالصناعات الغذائية و قد بلغت نسبتها 14% و 18 % سنتي 2012 و 2013 على التوالي، هذين الفرعين شكلا معا 87% من الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات لسنة 2013، أما بقيت الفروع فقدرت نسبتها مجتمعة ب 13%. و يعد فرع الصناعات الميكانيكية و الكهربائية و المعدنية الفرع الأكثر تراجعا حيث كان يمثل 47% من الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات سنة 2006 ثم تراجع تدريجيا ليبلغ 13% سنة 2010 ثم 3% فقط سنة 2013.

الشكل 4-5 : تطور الصادرات الصناعية خارج المحروقات 2000- 2013 (مليون دينار)

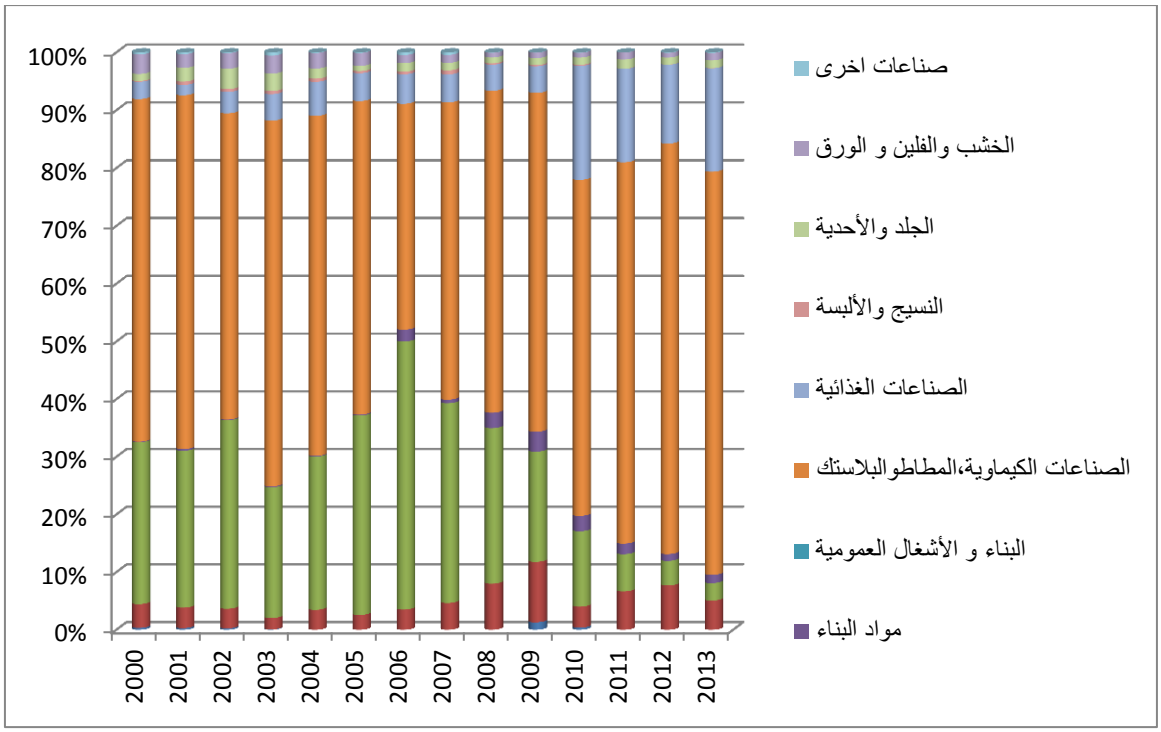

مصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

المطلب الثالث: مشاكل و سبل ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات.

بمرور الزمن تعززت أهمية الصناعة التحويلية في العالم انطلاقا من الفرص الواسعة التي يوفرها هذا القطاع لتنويع مصادر الدخل و تلبية احتياجات السوق المحلي من السلع و الخدمات، و تنمية مزيد من الصادرات و فرص

العمل.[1] غير أن الصناعة التحويلية الجزائرية لا تزال بعيدة عن المستوى الذي بلغته حتى بعض الدول العربية و الإفريقية.

1. مشاكل الصادرات الصناعية خارج المحروقات.

أ. على الصعيد الخارجي:

تمر صادرات الجزائر بمرحلة أقل ما يقال عنها أنها صعبة، بل و تتجه نحو التعقد أكثر فأكثر سواء تعلق الأمر بصادرات المحروقات أو الصادرات خارج المحروقات، فحسب عبد اللطيف بن أشنهو فإن الاقتصاد العالمي يتجه نحو الآتي:[2]

- ✓ تحول الصين من دولة ذات استهلاك واسع للطاقة إلى دولة مقتصدة في استهلاك الطاقة، و هذا ما يشكل تهديدا اقتصاديا للجزائر التي تمثل الطاقة أكثر من 97% من صادراتها.
- ✓ توسع عدد الدول السائرة في طريق التصنيع، فقد قطعت عدة دول أشواطا كبيرة في مجال الصناعة التحويلية اعتمادا على العمالة المحلية الرخيصة، و هذا ما يجعل إيجاد موقع للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات مسألة في غاية الصعوبة.
- ✓ ازدياد حرب العملات شراسة، و هي معركة ستكون صعبة بدون شك على الدينار الجزائري الذي لا يزال يعاني من ارتفاع الفارق بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الموازي.
- ✓ تراجع اقتصاديات أوروبا اللاتينية (اليونان، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا و البرتغال) و التي تشكل أول زبون للجزائر سواء تعلق الأمر بصادرات المحروقات أو خارج قطاع المحروقات.

ب. على الصعيد الداخلي:

يعزى ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسية العربية لسنة 2007 إلى:[3]

- ✓ صعوبة النفاذ إلى التمويل (13.6%)
- ✓ ارتفاع حدة البيروقراطية (09.2 %)
- ✓ انتشار الفساد (08.70%)
- ✓ ارتفاع مستويات الضرائب (08.50%)
- ✓ تعقد القوانين الجبائية (07.90%)

---

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الرابع، 2014، ص: 78

[2] Abdellatif BENACHENHOU, "L'économie mondiale et les perspectives de l'économie algérienne", conférence organisée par laboratoire POIDEX le 17 février 2016 à l'université de Mostaganem

[3] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 3

- ✓ ضعف البنية التحتية (07.70%)
- ✓ ضعف التكوين الملائم (06.70%)
- ✓ قيود صرف العملة (06.70%)
- ✓ عدم استقرار السياسات (06.30%)

و يرجع هذا الضعف إلى عدة مشاكل يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أقسام: مشاكل على مستوى المؤسسة الاقتصادية، مشاكل على المستوى المحيط الاقتصادي و مشاكل على المستوى التنظيمي.

➢ **المشاكل على المستوى المؤسسة الاقتصادية:**[1]

- ✓ غياب سياسة محددة الأهداف و واضحة و معلنة و معروفة من طرف كل الدوائر و المستويات و المصالح و الأفراد.
- ✓ تطبيق عشوائي و غير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.
- ✓ عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات و الإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية و موقع السلعة في السوق.
- ✓ غياب التحفيز المادي و المعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع و الابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم و متطلبات الوضع الحالي.
- ✓ هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها تحرير المتبادلات التجارية، التطور التكنولوجي و الإعلام و الاتصال مما أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية و عدم قدرتها على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية بمباركة و بدعم من منظمات سليلة المنظمة العالمية للتجارة.

كل هذه التراكمات السلبية مجتمعة أدت إلى تقليص القدرة التنافسية لدى بعض المؤسسات الجزائرية بشكل وثيق بتدني جودة منتجاتها، و الشاهد على هذا تضاعف نسبة الواردات الأجنبية إلى الجزائر تدريجيا في مقابل نقص كمية الصادرات الجزائرية، بالإضافة إلى ما سبق، هناك مواطن ضعف كثيرة أخرى تشرح اختلال المؤسسة الجزائرية (العمومية و الخاصة) في مجال التصدير، و تتمثل في :

- ✓ انعدام الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسة: يلاحظ غياب كلي في بعض المؤسسات لهياكل تتكفل بوظيفة التصدير (التسويق الدولي، المصلحة القانونية المختصة،...) تمتد جذور ضعف هذه الوظيفة

[1] وصاف سعيدي، "تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)"، مجلة الباحث، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2002، ص: 12

إلى ضعف مصالح البيع في السوق الوطنية، و هذا ما يفسر لنا ما كان عليه الوضع في السابق، حيث كان الطلب أكبر من العرض (اقتصاد الندرة) مما أدى إلى غياب ضرورة تطوير مصالح بيع فعالة أو بالأحرى الاهتمام بوضع مصلحة للتسويق تعمل على دراسة السوق و سلوك المستهلك و كذا وضع حيز التنفيذ سياسة لمنتج و سياسة للسعر و سياسة للتوزيع و كذا استعمال تقنيات الاتصال التجاري و التي أصبحت ضرورة في الوقت الحاضر.

- ✓ انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي و خدمات ما بعد البيع: حيث كان هناك غياب شبه كلي لقنوات التوزيع خاصة ترتكز على الجانب التصديري، كما تنعدم خدمات ما بعد البيع، و عليه فالصادرات من منتجات الاستهلاك الجاري أو السلع الصناعية لا يمكن تحقيقها دون وضع حيز التنفيذ، مصلحة لخدمات ما بعد البيع تقدم من قبل المؤسسة المصدرة أو من خارج المؤسسة. إن خدمة ما بعد البيع يمكن أن تكون منظمة بطريقة فعالة أو غير فعالة، و ذلك يتوقف على درجة وجود أو عدم وجود، ضعف و قوة، المنافسة التي تسود السوق الوطنية.

مما سبق يتبين لنا أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية التي تؤهله لأن يتنافس و يكتسب مكانة دائمة في الأسواق المحلية و الأجنبية، هذا ما يفسر ضعف مساهمة القطاع الصناعي و حتى الزراعي في حصة الصادرات خارج المحروقات.

- ➢ **المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي** :[1]

- ✓ غياب استراتيجية محددة المعالم للتصدير و التي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية و توزيع الصادرات و تحقيق تنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي و الاجتماعي و التشابك و التداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية و الأجنبية.
- ✓ غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، و ميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح و التقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- ✓ انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين و التي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول. هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات و التأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.

[1] وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص: 13

- ✓ سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، التغليف بالإضافة إلى غياب الإبداع و الابتكار التقني و التكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث والتطوير و أنماط الإدارة المتسلطة.
- ✓ عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة و النظافة، و لم ترق لدرجة تصديرها، لا من حيث الكمية، و لا من حيث الجودة و ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية و التضخم و التذبذبات النقدية العالمية من جهة، و عدم تحقيق فائض إنتاجي بشكل منتظم من جهة أخرى.

➢ **المشاكل على المستوى التنظيمي** :[1]

يتميز المحيط المؤسساتي التشريعي للصادرات خارج المحروقات بالخصائص التالية :

- ✓ التشابك التداخل في المهام الموكلة لهيئات و الهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات بين الديوان الوطني ترقية التجارة الخارجية (PROMEX) و الغرفة الوطنية للتجارة و الشركة الوطنية للمعارض و التصدير (SAFEX) مما أدى إلى غياب التنسيق و التضارب في الأرقام المقدمة مما أدى إلى صعوبة تقييم الوضعية و صعوبة تحقيق الأهداف المسطرة، خاصة من طرف الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX) باعتباره هيئة أصبحت توجه استراتيجيات مختلف الأعوان الاقتصاديين في مجال التصدير و هو الوسيط أين تتقاطع فيه انشغالات أهم مراكز التأثير و القرار في مجال التجارة الخارجية و فشله لحد الآن في إنشاء شبكة معلومات وطنية تمكن من توفير المعلومات القانونية و التشريعية الدقيقة و الموحدة عن الهيئات و المؤسسات الاقتصادية لتصبح إحدى الأدوات الرئيسية في مجال اتخاذ قرارات تخص ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات، فهذا النقص لا يسمح بتعزيز مجهودات المؤسسات المهتمة بالتصدير لاستغلال الفرص العديدة التي يمكن أن تتواجد على مستوى الأسواق الخارجية.
- ✓ وجود تنظيم و تنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.
- ✓ سوء استخدام و توجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ ارتفاع تكاليف النقل الدولي و عجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، و التي تعتبر أداة أساسية و ضرورية لتطوير نشاطات التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليه ارتفاع التكاليف التسويقية و

[1] وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص: 14

بالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير (بسبب عدم انتظام برامج توجيه الرحلات و نقص الخطوط الموجهة التصدير و عدم تخصيص بعض أرصفة الموانئ للعمليات التصديرية فقط).

- ✓ عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي و ما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.
- ✓ -عدم قياس القدرة التصديرية للمؤسسة: فالمؤسسة التي تريد التصدير تعترضها عمليا إشكالية كبيرة ذات طابع استراتيجي، قبل القيام بتحديد الوسائل و وضعها حيز التطبيق. يجب التأكد من موارد المؤسسة المالية، معرفة الأسواق الخارجية، اختيار المنتجات، تحليل و تكييف القدرة الإنتاجية، تقييم المعرفة الفنية و خبرتها التصديرية. فلكي تتحكم المؤسسة في توسعها الدولي تلجأ إلى الاختيار و النقد الذاتي الشامل و المعمق، و من خلال الملاحظة الميدانية للمؤسسات نستنتج أن المؤسسة الناجحة على مستوى السوق الوطنية هي المؤسسة التي بإمكانها أن تنجح في التصدير. فنجاح المؤسسة في الخارج يتوقف في كثير من الأحيان على نجاحها في الداخل و منه فدفع المؤسسات إلى التصدير و زيادة أدائها التصديري بالنسبة للمؤسسات التي دخلت ميدان التصدير، يعتبر عنصرا أساسيا في سياسة التجارة لأي بلد، لهذا هناك محاولات لقياس القدرة التصديرية لمؤسسة من خلال التشخيص التصديري، إلا أنه عند قياس الوضعية المالية لقوة أو ضعف مؤسسة ما، أي العوامل الداخلية، فلا يجب إغفال عوامل المحيط و البيئة التي تعمل فيهما المؤسسة، إن خصائص المنتجات، القدرة التنافسية، جودة قوة البيع لا يمكن إدراكها إلا بعد مواجهة بيئة أو محيط تنافسي معين، فالتصدير يتطلب التنسيق بين ثلاثة مجموعات أساسية هي وسائل المؤسسة، خصائص السوق الخارجية و كذا أهداف سياسة التصدير.

2. سبل ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات.

و واقع الحال أن هذه النقطة بالذات أكبر من أن يتم احتوائها في رسالة تخرج، بل هي عمل فرق بحث بأكملها، لكن أي جهود لترقية الصادرات خارج المحروقات لابد أن يمر بالآتي:[1]

أ. التفرقة بين تنمية الصادرات و تنشيط الصادرات:

يجب التفرقة بين تنمية الصادرات Export Development و تنشيط الصادرات Export Promotion، فالوضع الجزائري الحالي لا يتطلب تنشيط الصادرات كما هو معمولا به حاليا، حيث تحاول الجزائر منذ فترة التسعينات تنشيط الصادرات خارج قطاع المحروقات، لكنها فشلت في ذلك و لم تتجاوز ملياري

[1] زرقين عبود، مرجع سابق، ص: 425- 426

دولار في أحسن الأحوال، و لذلك فإن الأمر يتعلق بمركز الدولة من التقسيم الدولي للعمل، و الإنتاج الصناعي، فالجزائر من الدول النامية لذلك يجب العمل على تنمية الصادرات التي تتناول محددات كل من جانب العرض، و جانب الطلب و يبدأ من الإنتاج حتى التسويق، لكن تنشيط الصادرات يعتمد على جانب الطلب فقط، حيث يقوم بتحريك جانب الطلب، و هو ما يحدث في الدول الصناعية الكبرى، حيث تحاول تحريك الطلب و تحريك المخزون الراكد لديها، و توجيهه نحو الأسواق الخارجية عن طريق الترويج مستخدمة في ذلك جميع أنواع الدعم غير المحظور، و هذا يتحقق في الأجل القصير، بينما تنمية الصادرات تتحقق في الأجل الطويل.

ب. إنشاء آلية فعالة لتنمية الصادرات:

على الرغم من التقدم الذي أحدثته الجزائر في مجال بناء منظومة وطنية لدعم الصادرات، إلا أن الأمر لا يقف عند هذا الحد، بل يتطلب وجود آلية فعالة و قادرة على إنشاء و قيادة العمل الوطني لتنمية الصادرات من خلال دعم و تقوية الجانب التسويقي الخاص بالتصدير في الجزائر، كما يجب الاعتماد على فنيين مختصين، و ليس موظفين و إداريين يغلب عليهم الطابع البيروقراطي نتيجة الروتين المعتاد، إضافة إلى إنشاء مجالس متخصصة للصادرات السلعية.

ت. تطوير فن التسويق:

تعد مشكلة التسويق القاسم المشترك بين المشاكل الداخلية و المشاكل الخارجية التي تواجه الصادرات الجزائرية، و لا يمكن وضع الاستراتيجيات التسويقية إلا بالاعتماد على نظم المعلومات التي تتيحها دراسة الأسواق الخارجية بما يكفل تقييم الفرص التصديرية و التنبؤ بالطلب، و من ثم تحديد الأهداف و رسم السياسات التصديرية. و يمكن تحديد مجموعة من العوامل التي تساهم في تطوير هذا الفن الذي أصبح اليوم سر نجاح كل مؤسسة أو دولة في التنمية، في تنشيط صادراتها و هي:

- تطوير البنية الأساسية للتصدير، من خلال كفاءة و قدرة أجهزة التصدير على دعم الأنشطة التصديرية على كافة الخطوط الملاحية الجوية، البرية و البحرية، و فاعلية المؤسسات المالية و النقدية المختصة بشؤون التصدير.

- تحديد العقبات الداخلية و الخارجية التي تعيق نفاذ الصادرات إلى الأسواق الدولية، سواء تعلق الأمر بجانب الطلب أو بجانب العرض، و زيادة خدمات الترويج و الدعاية عن طريق الإعلام للصادرات الجزائرية في الداخل و الخارج.

- تشخيص الموقف التنافسي للصادرات الجزائرية للتعرف على السلع التي تتمتع بميزة نسبية أكبر لدعمها، و تلك التي تعاني من مشاكل فنية و إنتاجية يجب العمل على تطويرها، و يمكن الاستعانة في هذا الاتجاه بالمنتجين و المصدرين .

– ضرورة بناء نموذج تسويقي جزائري في الأجل القصير و الأجل الطويل، إلى أن يصل النشاط التصديري خارج المحروقات في الجزائر إلى مرحلة النمو الذاتي، و الخروج من حالة التصدير الهامشي.

ث. الدعم الأفقي للصادرات:

لابد أن تلجأ الدولة إلى الدعم الأفقي للصادرات على نحو أكبر مثل الدعم المقدم لتطوير قدرات البحوث الوطنية، و استحداث أساليب التسويق الحديثة و تدريب العمالة، و توفير البيانات و المعلومات للمصدرين، مما يقوي الموقف التصديري في قطاع الصناعات التحويلية على المدى الطويل، دون الحاجة إلى اللجوء إلى الدعم القطاعي المحظور.

ج. تأهيل العنصر البشري:

و هذا لكون العنصر البشري أساس العملية الإنتاجية، فيجب على المؤسسة اتخاذ التدابير اللازمة من أجل الرفع من كفائتة، و ذلك بإجراء دورات تكوينية بانتظام، و تتماشى بصفة آنية مع التحولات التي تطرأ على الساحة الدولية. كما أن السعي للاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية الرائدة يسمح بالاستفادة من الخبرات و المعارف و العمل على ترسيخ ثقافة التكافل بين أفراد المؤسسة و تنمية روح التبادل الحر للمعلومات و المعارف.[1]

ح. الاهتمام بالبحث العلمي و الحصول على التكنولوجيا:

لقد أصبح من الضروري على المؤسسات الجزائرية مواكبة التحولات التي تحدث على المستوى العالمي، و ذلك بمضاعفة الاستثمار في مجال البحث و التطوير و التحكم التكنولوجي باعتباره أساس بناء القدرة التنافسية، كما ينبغي تفعيل دور مخابر البحث الجامعية، و مراكز البحث الأخرى و توطيد الصلة بين المحيط العلمي و المحيط المؤسساتي.[2]

خ. مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النشاط التصديري:

كان التصدير لوقت طويل وقفا على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة و مرتبطة بأحجام كبيرة من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حين إذ عمليا إلا بوجود المؤسسات الكبيرة الحجم. و في الواقع فإن الحجم الصغير للمؤسسة الصناعية يجعلها تمتلك مزايا نوعية تساعدها على التصدير و منها:[3]

- ✓ القدرة على التكيف و المرونة: حيث يمكنها أن تعدل برنامج إنتاجها طبقا لاحتياجات السوق الخارجية، نظرا لما تتمتع به من مرونة بسبب تواضع رأس المال المستثمر.

---

[1] يعقوبن صليحة، مرجع سابق، ص: 114

[2] يعقوبن صليحة، مرجع نفسه، ص: 115

[3] زرقين عبود، "تعزيز دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 42، لبنان، ربيع 2008، ص: 112

- ✓ التخصص: يؤكد بعض الاقتصاديين أن التخصص في مجال إنتاجي واحد يشكل الخيار الأفضل لدخول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الأسواق الدولية.
- ✓ التجديد: إن مرونة المؤسسات الصغيرة هي في التكيف مع المستجدات و التغيرات السريعة في رغبات المستهلكين و توقعاتهم و تحركات المنافسين في السوق.

المبحث الثالث: العلاقة السببية بين الصادرات الصناعية و النمو الاقتصادي.

في هذا المبحث سنقدم دراسة وصفية و تحليلية لمعطيات الدراسة، بعدها سنجري اختبارا لاستقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة، ثم سندرس العلاقة السببية بين الصادرات الصناعية و النمو الاقتصادي، لكن قبل ذلك سنقوم بشرح بعض المفاهيم الأساسية التي لا بد من الوقوف عندها.

المطلب الأول: الاقتصاد القياسي و مفهوم السببية عند جرانجر.

1. مفهوم الاقتصاد القياسي:

أ. تعريف الاقتصاد القياسي:

إن أصل مصطلح الاقتصاد القياسي (econometrics) يوناني الأصل، و هي كلمة مكونة من جزئين Economic أي اقتصاد و Metrics بمعنى قياس، أي القياس الاقتصادي الذي يهتم بقياس المتغيرات الاقتصادية.[1]

ففي العدد الأول من مجلة Econometrica، أشارت جمعية الاقتصاد القياسي إلى أن هدفها الأساسي يتمثل في تدعيم الدراسات ذات الطبيعة الكمية، و ذلك بتوحيد المقاربات الكمية، النظرية و الإمبريقية، لحل مختلف المسائل المتعلقة بالاقتصاد، من خلال استلهام منهج دقيق يشبه إلى حد ما ذلك المستعمل في العلوم الطبيعية. و في سنة 1933 نشر Frisch و جمعيته مقالا حددوا من خلاله الإطار العام و المبادئ التي تنظم دراسات الاقتصاد القياسي.[2]

و يعرف الاقتصاد القياسي بأنه: "التحليل الكمي لظاهرة اقتصادية حقيقية مبنية على الملاحظات و تطور النظرية الاقتصادية".[3]

---

[1] ماصمي أسماء، مرجع سابق، ص: 181

[2] William GREENE, **Econométrie**, 5 eme édition, traduire par Didier SCHLACTHER et autres, IEP Paris, Paris, 2008, p : 1

[3] فارس عياد شاكر و عزت فتاوي، **مبادئ الاقتصاد القياسي و الرياضي**، دار العلم للنشر و التوزيع، الفيوم، مصر، 2006، ص: 7

و هو أيضا: "هو فرع من فروع علم الاقتصاد يستند على الأساليب الإحصائية لتقدير العلاقات الاقتصادية، و اختبار النظريات الاقتصادية، و تقييم سياسة الحكومة و رجال الأعمال. و التطبيق الأكثر شيوعاً للاقتصاد القياسي هو التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة مثل أسعار الفائدة، معدلات التضخم، و الناتج المحلي الإجمالي".[1]

كما يعرفه عبد القادر عطية على أنه: "فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية الاقتصادية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية".[2]

ب. أهداف الاقتصاد القياسي:

يرمي الاقتصاد القياسي إلى تحقيق الأهداف التالية:[3]

- ✓ اختبار النظرية الاقتصادية.
- ✓ تفسير بعض الظواهر الاقتصادية.
- ✓ رسم أو تقييم السياسات الاقتصادية.
- ✓ التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية.

2. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية أن هذه الأخيرة مستقرة أو ساكنة، و في حالة غياب صفة الاستقرار أو السكون فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية غالبا ما يكون زائفا (Régression fallacieuse). و من المؤشرات الأولية التي تدل على أن الانحدار المقدر من بيانات سلسلة زمنية زائف نجد ما يلي:[4]

- ✓ كبر معامل التحديد R^2
- ✓ زيادة المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة.
- ✓ وجود ارتباط ذاتي يظهر في قيمة معامل ديربين واتسون DW.

و يرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها عامل الاتجاه Trend الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات فتجعلها تتغير في نفس الاتجاه بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينها، و يحدث هذا

---

[1] خالد محمد السواعي، **Eviews و القياس الاقتصادي**، دار الكتاب الثقافي، عمان، الأردن، 2012، ص: 13

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 4

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع نفسه، ص: 10

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع نفسه، ص: 643

غالبا في فترات الرواج و موجات الكساد و الركود التي تجتاح المجتمعات. و لنقول عن سلسلة زمنية ما أنها مستقرة لا بد أن تتوافر فيها الشروط التالية:[1]

- ✓ ثبات متوسط القيم عبر الزمن
- ✓ ثبات التباين عبر الزمن
- ✓ أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

و للكشف عن استقراريه السلاسل الزمنية يمكن استعمال اختبار Dickey-Fuller، إلا أن هذا الأخير يعاني من عدة مشاكل من بينها وجود ارتباط ذاتي في الحد العشوائي ε_t، و من أجل تصحيح هذا المشكل نميز بين عدة اختبارات منها اختبار Dickey-Fuller Augmentes المعروف اختصارا باختبار ADF (1981)، كما يمكن الاستعانة باختبار Phillips-Perron (1988) الذي يعتبر تصحيحا لاختبار ADF حيث يأخذ بعين الاعتبار مشكلة عدم ثبات التباين التي تؤدي إلى تقديرات متحيزة .[2]

3. العلاقة السببية عند جرانجر

يستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية إن كان أحادياً، أم تبادلياً أي أن كلا المتغيرين يسبب الآخر، و قد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما. و يبين هذا الاختبار أن (Y) يسبب (X) إذا كان التباطؤ الزمني للمتغير (Y) له طاقة تنبؤية إضافية أكبر من الطاقة التنبؤية الإضافية للتباطؤ الزمني للمتغير (X) نفسه. و يتم تحديد وجود علاقة من عدمها بالنظر إلى قيمة (F) المعطاة في نتائج اختبار جرانجر للسببية و مقارنتها مع القيمة الحرجة ل (F) الجدولية، و تُرفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من تلك الجدولية.[3] و يستخدم اختبار جرانجر للسببية حتى في حالة أن تكون البيانات غير متصفة بخاصية التكامل المشترك التي تعتبر شرطا ضروريا لاستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM.[4]

4. الرموز و الاختصارات المستخدمة في الدراسة القياسية .

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص: 648

[2] ماصمي أسماء، مرجع سابق، ص: 196-197

[3] إياد خالد شلاش المجالي، "أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد الرابع، دمشق، 2011، ص: 347

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع نفسه، ص: 879

الجدول 4-16: الرموز و الاختصارات المستخدمة في الدراسة القياسية

الرمز	الاسم
PIB	الناتج المحلي الإجمالي
RPIB	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
ΔRPIB	الفروقات الأولى للناتج المحلي الإجمالي
EXIND	الصادرات الصناعية الكلية
REXIND	الصادرات الصناعية الكلية الحقيقية
ΔREXIND	الفروقات الأولى للصادرات الصناعية الكلية
EXINDOH	الصادرات الصناعية خارج المحروقات
REXINDOH	الصادرات الصناعية خارج المحروقات الحقيقية
ΔREXINDOH	الفروقات الأولى للصادرات الصناعية خارج المحروقات

مصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: دراسة وصفية و تحليلية للمتغيرات.

في هذا المطلب سنقدم دراسة وصفية و تحليلية للسلاسل الزمنية المستعمل في الدراسة الموضحة في الملاحق رقم (1) و (2)، و المأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي. و هي تمثل 24 مشاهدة تمتد من سنة 1990 إلى 2013، لكل من الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات الصناعية الكلية و الصادرات الصناعية خارج المحروقات.

1. الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل 4-6 : تطور الناتج المحلي الإجمالي 1990- 2013 (دولار أمريكي)

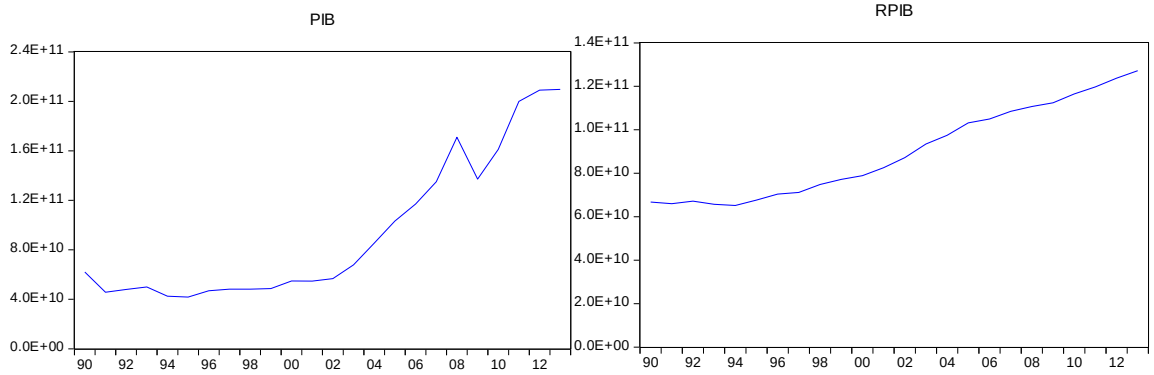

مصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7، و الملاحق رقم (1) و (2)

من خلال الشكل أعلاه يظهر جليا أن PIB عرف عدة تغيرات و تقلبات صعودا و نزولا، فقدر سنة 1990 ب 62 مليار دولار، و أخذ في التراجع ليبلغ أدنى قيمة له سنة 1995، و التي قدرت بأقل من 42 مليار

دولار، ثم عاد للارتفاع إلى غاية 2008 حيث بلغ 171 مليار دولار، و في تراجع حاد بقيمة 34 مليار دولار عاد ليبلغ 137 مليار دولار سنة 2009، و هذا راجع لتأثر الجزائر كسائر دول العالم بالأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت العالم في خريف 2008، ثم عاد للارتفاع مجددا ليتجاوز سنة 2013 عتبة 209 مليار دولار.

أما سلسلة RPIP فهي تمثل الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية لسنة 2005، و بالتالي فهي لا تتأثر بتقلبات الأسعار بل بزيادة كمية الإنتاج، و حسب الشكل أعلاه فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي شبه استقرار طوال فترة 1990 إلى 1995 في حدود 66 مليار دولار بأسعار 2005، ثم اتجه صعودا ابتداء من سنة 1996 ليبلغ أكثر من 127 مليار دولار سنة 2013.

2. الصادرات الصناعية الكلية

الشكل 4-7 : تطور الصادرات الصناعية الكلية 1990- 2013 (دولار أمريكي)

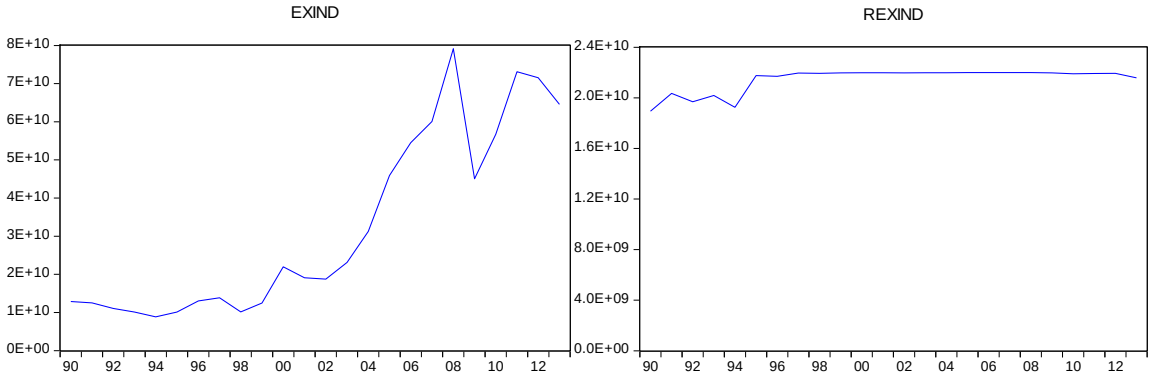

مصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7، و الملاحق رقم (1) و (2).

بدورها عرفت الصادرات الصناعية عدة تغيرات، فقدرت سنة 1990 ب 13 مليار دولار، و أخذت في التراجع ليبلغ أدنى قيمة لها سنة 1994، و التي قدرت بأقل من تسعة مليارات دولار، ثم عادت للارتفاع ابتداء من 1995 تحت تأثير انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث بلغت سنة 2008 أكثر من 79 مليار دولار و هي أعلى قيمة تسجلها الصادرات الجزائرية منذ الاستقلال، ثم تراجعت سنة 2009 نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية و انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية.

على عكس الصادرات الصناعية الكلية بالأسعار الجارية فإن سلسلة REXIND التي تمثل الصادرات الصناعية الكلية بالأسعار الثابتة لسنة 2000 لا تتأثر بتقلبات الأسعار بل بزيادة الكميات المصدرة نحو العالم الخارجي، و حسب الشكل أعلاه فقد عرفت الصادرات الصناعية الكلية الحقيقية شبه استقرار طوال فترة الدراسة و هذا دليل على أن نمو القيمة الاسمية للصادرات الصناعية لا ترجع لزيادة الكميات المصدرة بل إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

3. الصادرات الصناعية خارج المحروقات

الشكل 4-8 : تطور الصادرات الصناعية خارج المحروقات 1990- 2013 (دولار أمريكي)

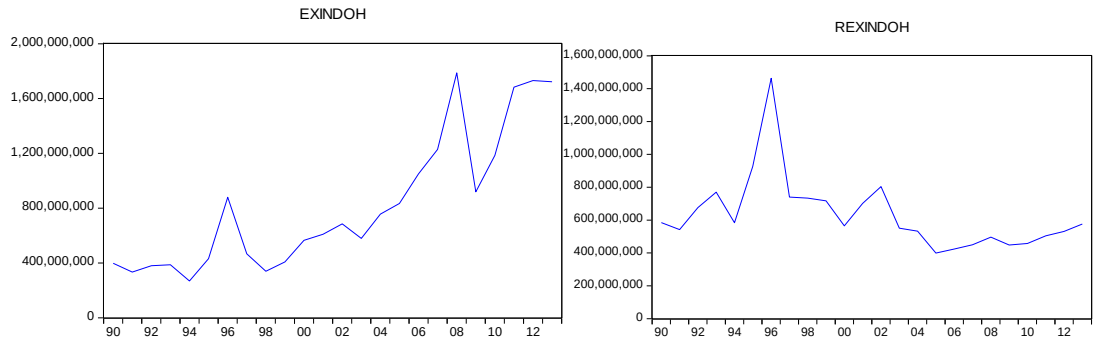

مصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7، و الملاحق رقم (1) و (2).

مثلها مثل الصادرات الصناعية الكلية، عرفت الصادرات الصناعية خارج المحروقات عدة تقلبات غير أنها لم تتجاوز عتبة المليارد دولار طوال فترة الدراسة، و هذا ما يبقيها هامشية رغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة لترقيتها بغية تنويع هيكل الصادرات الجزائري و التخلص من التبعية لقطاع المحروقات، و قد كانت أعلى قيمة تلك المسجلة سنة 2008 و التي بلغت 1,788 مليار دولار، و أدناها 268 مليون دولار و سجلت سنة 1994، كما تبرز سنة 1996 و هي السنة التي وصلت فيها الصادرات الصناعية خارج المحروقات لنسبة 6,66% من إجمالي الصادرات الجزائرية نتيجة تسديد الجزائر لجزء من ديونها تجاه روسيا كبضائع.

بالأسعار الثابتة لسنة 2000 التي لا تتأثر بتقلبات الأسعار بل بزيادة الكميات المصدرة نحو العالم الخارجي، فقد كانت أعلى قيمة تلك المسجلة سنة 1996 وقد بلغت 1,464 مليار دولار، و ترجع أساسا كما أشرنا إلى تسديد الجزائر لجزء من ديونها تجاه روسيا كبضائع، و أدنى قيمة سجلت سنة 2005 و هي 399 مليون دولار، و باستثناء سنة 1996 التي يمكن اعتبارها حالة خاصة فإن الصادرات الصناعية خارج المحروقات لم تتجاوز عتبة المليار دولار(بأسعار سنة 2000) طوال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية .

الآن سنقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة، و كما أشرنا سابقا فإن اختبار السببية لجرانجر يفترض أن السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة مستقرة، و من بين الاختبارات العديدة سنختار اختبار Phillips-Perron الذي طور سنة 1988 الذي يعتبر تصحيحا لاختبار ADF حيث يأخذ بعين الاعتبار مشكلة عدم ثبات التباين التي تؤدي إلى تقديرات متحيزة.

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى:

الجدول 4-17 : نتائج اختبار Phillips-Perron للمتغيرات (RPIB, REXIND, REXINOH)

المتغيرات	القيمة المحسوبة T_{cal}	القيم الجدولية T_{tab}		
		1%	5%	10%
RPIB	3.179515-	4.416345-	3.622033-	3.248592-
REXIND	2.779080-			
REXINDOH	3.136606-			

مصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7.

بالنسبة للسلسلة الزمنية للناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي RPIB، نلاحظ أن القيمة المطلقة ل T المحسوبة (3.179515) أقل من القيمة المطلقة ل T الجدولية عند مستوى معنوية 1%، 5%، و 10%، و منه نقبل الفرض العدم و نرفض الفرض البديل و نقول أن السلسلة RPIB غير مستقرة عند المستوى.

نفس الشيء بالنسبة للسلسلة الزمنية للصادرات الصناعية الحقيقية REXIND، حيث نلاحظ أن القيمة المطلقة ل T المحسوبة (2.779080) أقل من القيمة المطلقة ل T الجدولية عند مستوى معنوية 1%، 5%، و 10%، و منه نقبل الفرض العدم و نرفض الفرض البديل و نقول أن السلسلة REXIND غير مستقرة عند المستوى.

و كذلك الأمر بالنسبة للسلسلة الزمنية للصادرات الصناعية الحقيقية خارج المحروقات REXINDOH، حيث نلاحظ أن القيمة المطلقة ل T المحسوبة (3.136606) أقل من القيمة المطلقة ل T الجدولية عند مستوى معنوية 1%، 5%، و 10%، و منه نقبل الفرض العدم و نرفض الفرض البديل و نقول أن السلسلة REXINDOH غير مستقرة عند المستوى.

بعد أن تأكدنا أن السلاسل الزمنية الثلاثة المستعملة في الدراسة غير مستقرة عند المستوى الأول، قمنا بإجراء اختبار Phillips-Perron لكن هذه المرة على مستوى الفروقات الأولى للمتغيرات قيد الدراسة، و النتائج المحصل عليها مبينة في الجدول (4-18).

2. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية على مستوى الفروقات الأولى:

الجدول 4-18: نتائج اختبار Phillips-Perron للمتغيرات (ΔRPIB, ΔREXIND, ΔREXINDOH)

المتغيرات	القيمة المحسوبة T_{cal}	القيم الجدولية T_{tab}		
		1%	5%	10%
ΔRPIB	3.328236-	4.440739-	3.632896-	3.254671-
ΔREXIND	9.571052-			
ΔREXINDOH	10.30575-			

مصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7.

بالنسبة للسلسلة الزمنية لنمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي ΔRPIB، نلاحظ أن القيمة المطلقة ل T المحسوبة (3.328236) أكبر من القيمة المطلقة ل T الجدولية عند مستوى معنوية 10%، و منه نقبل الفرض البديل و نرفض الفرض العدم و نقول أن السلسلة ΔRPIB مستقرة عند الفرق الأول.

نفس الشيء بالنسبة للسلسلة الزمنية لنمو الصادرات الصناعية الحقيقية ΔREXIND، حيث نلاحظ أن القيمة المطلقة ل T المحسوبة (9.571052) أكبر من القيمة المطلقة ل T الجدولية عند مستوى معنوية 1%، 5%، و 10%، و منه نقبل الفرض البديل و نرفض الفرض العدم و نقول أن السلسلة ΔREXIND مستقرة عند الفرق الأول.

و كذلك الأمر بالنسبة للسلسلة الزمنية لنمو الصادرات الصناعية الحقيقية خارج المحروقات ΔREXINDOH، حيث نلاحظ أن القيمة المطلقة ل T المحسوبة (10.30575) أكبر من القيمة المطلقة ل T الجدولية عند مستوى معنوية 1%، 5%، و 10%، و منه نرفض الفرض العدم و نقبل الفرض البديل و نقول أن السلسلة ΔREXINDOH مستقرة عند الفرق الأول.

مما سبق نستنتج أن السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة RPIB، REXIND، و REXINDOH غير مستقرة عند المستوى لكنها تصبح مستقرة على مستوى الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى، و هذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تفرض أن اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير مستقرة في المستوي العام و لكنها تصبح مستقرة عند الفروق الأولى.

و يمكن تمثيل النتائج المتوصل إليها على النحو التالي:

RPIB~ I (1), REXIND~I (1), REXINDOH~ I (1).

ΔRPIB~ I (0), ΔREXIND~I (0), ΔREXINDOH~ I (0).

المطلب الرابع: اجتبار العلاقة السببية لجرانجر بين الصادرات الصناعية و النمو الاقتصادي.

بعد أن تأكدنا من استقرارية السلاسل الزمنية، سنقوم الآن بإجراء اختبار السببية لجرانجر للنموذجين المقترحين في الدراسة، حيث سندرس أولا علاقة الصادرات الصناعية الكلية بالنمو الاقتصادي ثم علاقة الصادرات الصناعية خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي.

1. علاقة الصادرات الصناعية الكلية بالنمو الاقتصادي:

بداية سنقوم بدراسة العلاقة السببية بين نمو الصادرات الصناعية الكلية و النمو الاقتصادي معبرا عنه بنمو الناتج المحلي الإجمالي، و هذا اعتمادا على البيانات الموضحة الملاحق رقم (1) و (2)، و يتشكل النموذج من المعادلتين التاليتين:

$$\begin{cases} \Delta(RPIB) = \sum_{i=1}^{n1} \alpha_i \Delta(RPIB)_{t-1} + \sum_{i=1}^{n2} \beta_i \Delta(REXIND)_{t-1} + \varepsilon_t \\ \Delta(REXIND) = \sum_{i=1}^{n3} \gamma_i \Delta(REXIND)_{t-1} + \sum_{i=1}^{n4} \sigma_i \Delta(RPIB)_{t-1} + \varepsilon_t \end{cases}$$

حيث أن (n1, n2, n3, n4) هي عدد الفجوات الزمنية لكل متغير تفسيري بحيث يمكن أن تكون مختلفة جميعها كما يمكن أن تكون متساوية. و لاختبار العلاقة السببية في نموذجنا نشكل الفرضيات التالية:

- **العلاقة السببية من الصادرات الصناعية الكلية إلى النمو الاقتصادي:**

$\mathbf{H_0}$: نمو الصادرات الصناعية الكلية لا يسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي

$\mathbf{H_1}$: نمو الصادرات الصناعية الكلية يسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي

$$\begin{cases} H_0: \sum_{i=1}^{n2} \beta_i = 0 \\ H_1: \sum_{i=1}^{n2} \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

➢ **العلاقة السببية من النمو الاقتصادي إلى الصادرات الصناعية الكلية:**

$\mathbf{H_0}$: نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب نمو الصادرات الصناعية الكلية

$\mathbf{H_1}$: نمو الناتج المحلي الإجمالي يسبب نمو الصادرات الصناعية الكلية

$$\begin{cases} H_0: \sum_{i=1}^{n4} \sigma_i = 0 \\ H_1: \sum_{i=1}^{n4} \sigma_i \neq 0 \end{cases}$$

سنقوم الآن باختبار هذه الفرضيات، و ذلك بالاستعانة ببرنامج EViews7، و قد تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول 4-19: العلاقة السببية لجرانجر بين الصادرات الصناعية الكلية و النمو الاقتصادي

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/17/16 Time: 22:17
Sample: 1990 2013
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
REXIND does not Granger Cause RPIB	22	1.38884	0.2763
RPIB does not Granger Cause REXIND		0.52606	0.6002

مصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج EViews7

من الجدول أعلاه تستنتج ما يلي:

فيما يخص نمو الناتج المحلي الإجمالي يسبب نمو الصادرات الصناعية الكلية فإن إحصائية فيشر المحسوبة و التي تساوي (0.52606) جاءت أصغر من F الجدولية عند مستوى معنوية 10%، و منه نقبل الفرض العدم و نرفض الفرض البديل و هذا ما يعني أن نمو الناتج المحلي لا يسبب نمو الصادرات الصناعية الكلية.

أما بالنسبة لنمو الصادرات الصناعية الكلية يسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي فإن إحصائية فيشر المحسوبة و المقدرة ب (1.38884) هي أيضا أصغر من قيمة فيشر الجدولية عند مستوى معنوية 10%، و منه نقبل

الفرض العدم و نرفض الفرض البديل و هذا يعني أن نمو الصادرات الصناعية الكلية لا يسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي.

و يمكن اعتبار هذه النتيجة طبيعية لأن أكثر من 95% من هيكل الصادرات الصناعية الكلية هي عبارة عن صادرات المحروقات و التي تتميز بعدم استقرار أسعارها، و خضوعها للتقلبات الدولية سواء كانت اقتصادية بحتة أو سياسية جيوستراتيجية.

و في الأخير نستنتج أنه لا توجد أي علاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و نمو الصادرات الصناعية الكلية.

2. علاقة الصادرات الصناعية خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي:

في هذا النموذج سنقوم بدراسة العلاقة السببية بين نمو الصادرات الصناعية خارج المحروقات و النمو الاقتصادي معبرا عنه بنمو الناتج المحلي الإجمالي، و هذا اعتمادا على البيانات الموضحة في الملاحق رقم (1) و (2)، و يتشكل النموذج من المعادلتين التاليتين:

$$\begin{cases} \Delta(RPIB) = \sum_{i=1}^{n1} \alpha_i \Delta(RPIB)_{t-1} + \sum_{i=1}^{n2} \beta_i \Delta(REXINDOH)_{t-1} + \varepsilon_t \\ \Delta(REXINDOH) = \sum_{i=1}^{n3} \gamma_i \Delta(REXINDOH)_{t-1} + \sum_{i=1}^{n4} \sigma_i \Delta(RPIB)_{t-1} + \varepsilon_t \end{cases}$$

حيث أن (n1, n2, n3, n4) هي عدد الفجوات الزمنية لكل متغير تفسيري بحيث يمكن أن تكون مختلفة جميعها كما يمكن أن تكون متساوية. و لاختبار العلاقة السببية في نموذجنا نشكل الفرضيات التالية:

- **العلاقة السببية من الصادرات الصناعية خارج المحروقات إلى النمو الاقتصادي:**

$\mathbf{H_0}$: نمو الصادرات الصناعية خارج المحروقات لا يسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي

$\mathbf{H_1}$: نمو الصادرات الصناعية خارج المحروقات يسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي

$$\begin{cases} H_0: \sum_{i=1}^{n2} \beta_i = 0 \\ H_1: \sum_{i=1}^{n2} \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

- **العلاقة السببية من النمو الاقتصادي إلى الصادرات الصناعية خارج المحروقات:**

$\mathbf{H_0}$: نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب نمو الصادرات الصناعية خارج المحروقات

$\mathbf{H_1}$: نمو الناتج المحلي الإجمالي يسبب نمو الصادرات الصناعية خارج المحروقات

$$\begin{cases} H_0: \sum_{i=1}^{n4} \sigma_i = 0 \\ H_1: \sum_{i=1}^{n4} \sigma_i \neq 0 \end{cases}$$

بعد القيام باختبار الفرضيات بالاستعانة ببرنامج EViews7، حصلنا على النتائج التالية:

الجدول 4-20: العلاقة السببية لجرانجر بين الصادرات الصناعية خارج المحروقات و النمو الاقتصادي

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/17/16 Time: 22:27
Sample: 1990 2013
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
REXINDOH does not Granger Cause RPIB	22	1.07465	0.3635
RPIB does not Granger Cause REXINDOH		2.89230	0.0830

مصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج EViews7

من الجدول أعلاه تستنتج ما يلي:

فيما يخص نمو الناتج المحلي الإجمالي يسبب نمو الصادرات الصناعية خارج المحروقات فإن إحصائية فيشر المحسوبة و التي تساوي (2.89230) جاءت أكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية 10%، و منه نقبل الفرض البديل و نرفض الفرض العدم و هذا ما يعني أن نمو الناتج المحلي يسبب نمو الصادرات الصناعية خارج المحروقات.

أما بالنسبة لنمو الصادرات الصناعية خارج المحروقات يسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي فإن إحصائية فيشر المحسوبة و المقدرة ب (1.07465) هي أصغر من قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية 10%، و منه نقبل الفرض العدم و نرفض الفرض البديل و هذا يعني أن نمو الصادرات الصناعية خارج المحروقات لا يسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي.

و تتوافق هذه النتيجة مع الواقع، فبالنسبة إلى عدم معنوية الاتجاه من الصادرات الصناعية خارج المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي فهذا مرده إلى أن قيمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات للجزائر تعتبر هامشية و عديمة التأثير إذا ما قورنت بالناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة إلى معنوية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الصادرات الصناعية خارج المحروقات فإن ذلك يرجع ذلك إلى الجهود التي تبذلها الدولة لترقية الصادرات الصناعية غير النفطية من خلال تدعيم القطاعات التصديرية بغية تنويع هيكلها التصديري، و التخلص التدريجي من التبعية لقطاع المحروقات.

و في الأخير نستنتج أنه توجد علاقة في اتجاه واحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو الصادرات الصناعية خارج المحروقات.

عرفت بداية عقد التسعينات تحرير التجارة الخارجية كنتيجة حتمية لتحول الجزائر نحو اقتصاد السوق بعد ثلاثة عقود من الاقتصاد الموجه، هذا التحول كانت له تبعات سلبية على نمو القطاع الصناعي الذي كان يعاني أصلا من اختلالات و مشاكل حالت دون تمكنه من المنافسة حتى على المستوى المحلي ناهيك على مستوى الأسواق العالمية.

و مع بداية الألفية الثالثة انتهجت الجزائر سياسة مغايرة للسياسات السابقة عرفت محليا بسياسة الإنعاش الاقتصادي، و هي عبارة عن سياسة مالية توسعية ذات توجه كينزي تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق الزيادة في الإنفاق الحكومي الاستثماري، و قد تجسدت هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية، امتدت من سنة 2000 إلى 2014، و رغم أهمية المبالغ المرصودة للقطاع الصناعي ضمن هذه البرامج إلا أن النتائج كانت جد هزيلة.

و كنتيجة لهذا بقيت صادرات الصناعات الاستخراجية و خصوصا صادرات المحروقات تمثل ما يفوق 95% من الصادرات الكلية، رغم الجهود المبذولة لترقية صادرات الصناعة التحويلية إلا أنها لا تزال دون الآمال المعقودة حيث لم تتجاوز في أحسن الأحوال عتبة 4% من الصادرات الكلية خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 1996 التي بلغت نحو 6% نتيجة تسديد الجزائر لجزء من ديونها تجاه روسيا على شكل بضائع.

من خلال الدراسة القياسية لأثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي، قمنا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية و تبين أنها غير مستقرة عند المستوى لكنها تصبح مستقرة على مستوى الفروقات الأولى، و هذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تفرض أن اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير مستقرة في المستوي العام و لكنها تصبح مستقرة عند أخذ الفروقات الأولى.

بينت نتائج اختبار جرانجر للسببية أنه لا توجد أي علاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و نمو الصادرات الصناعية الكلية، و يرجع هذا لكون أكثر من 95% من هيكل الصادرات الصناعية الكلية هي عبارة عن صادرات المنتجات النفطية التي تتميز بعدم استقرار أسعارها، و خضوعها للتقلبات الدولية. أما بالنسبة لعلاقة الصادرات الصناعية خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي فقد بينت الدراسة وجود علاقة في اتجاه واحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو الصادرات الصناعية خارج المحروقات و يرجع ذلك إلى الجهود التي تبذلها الدولة لترقيتها.

خاتمـــة عامة

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الصادرات الصناعية و النمو الاقتصادي في الجزائر، و رغم أن فترة الدراسة من 1990 إلى 2013 عرفت انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق، إلا أن تبعات الاقتصاد الموجه الذي ساد فيها لأكثر من ثلاثة عقود لا زالت تلقي بظلالها على القرارات الاقتصادية المتخذة، مما جعل الجزائر تعيش نظاما اقتصاديا خاصا لا هو بالرأسمالي و لا الاشتراكي.

هذا الوضع الخاص كان له بالغ التأثير على المؤسسات الصناعية التي عانت في فترة التسعينات أزمة متعددة الجوانب كان من أبرز مسبباتها تبعات الآثار المدمرة للصدمة البترولية المضادة لسنة 1986، التخفيض المعتبر لقيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية، الانفتاح السريع للتجارة الخارجية و ما تبعها من منافسة غير متكافئة مع الواردات الصناعية، تراجع الاستثمار العمومي بفعل ثقل المديونية الخارجية و عدم الاستقرار السياسي و الأمني الذي عرفته الجزائر خلال تلك الفترة.

دفعت هذه الوضعية الجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي فكان برنامج التثبيت الاقتصادي لسنة واحدة بداية من أفريل 1994 و برنامج التصحيح الهيكلي لمدة ثلاثة سنوات ابتداء من ماي 1995، و قد نتج عن هذين البرنامجين تسريح العمال بمئات الآلاف مما أحدث اختلالات كبيرة في الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة، التضخم، انخفاض مستوى الدخل الوطني و تدني مستوى المعيشة.

و مع بداية الألفية الثالثة انتهجت الجزائر سياسة مغايرة للسياسات السابقة عرفت محليا بسياسة الإنعاش الاقتصادي، و هي عبارة عن سياسة مالية توسعية ذات توجه كينزي تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق الزيادة في الإنفاق الحكومي الاستثماري، و قد تجسدت هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية، امتدت من سنة 2000 إلى 2014، و رغم أهمية المبالغ المرصودة للقطاع الصناعي ضمن هذه البرامج إلا أن النتائج كانت جد هزيلة، حيث لا يزال قطاع المحروقات يشكل أكثر من 96,72% من صادرات السلع الكلية حسب الأرقام المقدمة من البنك العالمي لسنة 2013.

اختبار الفرضيات:

- ✓ من خلال النتائج المتوصل إليها يثبت لنا صحة الفرضية الأولى و القائلة أن نسبة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات هي نسبة هامشية إذا ما قورنت بإجمالي الصادرات لذلك لا نتوقع أن يكون لها أثر معنوي على النمو الاقتصادي، بل و ظهر أن العكس هو الصحيح أي أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤثر على زيادة الصادرات الصناعية.
- ✓ أما الفرضية الثانية و القائلة أن صادرات الصناعية الإجمالية (صادرات الصناعات الاستخراجية مضافا إليها صادرات الصناعات التحويلية) تؤثر على النمو الاقتصادي، فقد توصلت الدراسة إلى عدم صحة هذه الفرضية و بالتالي غياب أي علاقة بين الصادرات الصناعية الإجمالية و النمو الاقتصادي.

نتائج البحث:

انتهت هذه الدراسة إلى عدد ن النتائج و التي يمكن تلخيصها كما يلي:

- ✓ يعتبر فرع الصناعات الكيماوية و البتروكيماوية من أسرع الفروع الصناعية خارج المحروقات نموا حيث انتقلت مساهمته في القيمة المضافة من 256 مليون دولار سنة 2001 إلى 1092 مليون دولار سنة 2008. و كذلك الأمر بالنسبة لفرع مواد البناء الذي عرف هو أيضا تطورا ملحوظا حيث زادت مساهمته في القيمة المضافة من422 مليون دولار سنة 2001 إلى أكثر من مليار دولار سنة 2008.
- ✓ بالنسبة لفرع الصناعات الغذائية فهو أيضا أحد الفروع الواعدة للصناعة التحويلية في الجزائر، و قد بلغت مساهمته في القيمة المضافة سنة 2008 أكثر من ثلاثة ملايير دولار، حيث أدت إجراءات الإصلاح الاقتصادي و الخوصصة إلى زيادة عدد المنشآت الصغيرة و المتوسطة في هذا المجال، لكن مشكلة هدا القطاع تكمن في أنه ما زال يعتمد على استيراد نسبة هامة من مدخلاته من الخارج.
- ✓ على عكس الفروع السابقة، تعرف فروع النسيج و الألبسة، الجلد و الأحدية، الخشب و الفلين و الورق وضعية صعبة و معقدة و هذا راجع إلى المنافسة الشرسة التي تشهدها منتجات هذه الصناعات سواء في السوق المحلي أو الأجنبي.
- ✓ من خلال تحليل هيكل الصادرات الصناعية الكلية بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2000) التي لا تتأثر بتقلبات الأسعار بل بزيادة الكميات المصدرة نحو العالم الخارجي، تبين لنا أن الصادرات الصناعية الكلية الحقيقية عرفت شبه استقرار طوال فترة الدراسة و هذا دليل على أن نمو القيمة الاسمية للصادرات الصناعية لا ترجع لزيادة الكميات المصدرة بل إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- ✓ بين تحليل الصادرات الصناعية خارج المحروقات بالأسعار الثابتة لسنة 2000 أن أعلى قيمة كانت تلك المسجلة سنة 1996 و قد بلغت 1,464 مليار دولار، و ترجع أساسا كما أشرنا إلى تسديد الجزائر لجزء من ديونها تجاه روسيا كبضائع، و أدنى قيمة سجلت سنة 2005 و هي 399 مليون دولار. و باستثناء سنة 1996 التي يمكن اعتبارها حالة خاصة فإن الصادرات الصناعية خارج المحروقات لم تتجاوز عتبة المليار دولار(بأسعار سنة 2000) طوال فترة الدراسة.
- ✓ بينت نتائج اختبار جرانجر للسببية أنه لا توجد أي علاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و نمو الصادرات الصناعية الكلية، و يرجع هذا لكون أكثر من 95% من هيكل الصادرات الصناعية الكلية هي عبارة عن صادرات المنتجات النفطية التي تتميز بعدم استقرار أسعارها، و خضوعها للتقلبات الدولية.

- ✓ بالنسبة للعلاقة السببية بين الصادرات الصناعية خارج المحروقات و النمو الاقتصادي، فقد بينت الدراسة وجود علاقة في اتجاه واحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو الصادرات الصناعية خارج المحروقات و يرجع ذلك إلى الجهود التي تبذلها الدولة لترقية هذه الأخيرة.

التوصيات و الاقتراحات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة و التي بينت عدم وجود علاقة سببية بين نمو الصادرات الصناعية الكلية و النمو الاقتصادي، و بغية تغيير طبيعة هذه العلاقة نتقدم بعض التوصيات التي نراها مناسبة لتنمية الصادرات الصناعية و تنويعها، و بالتالي احدث أثر على النمو الاقتصادي.

- ✓ في عصر أصبح فيه الإبداع و الابتكار سر نجاح و تفوق المنشآت الصناعية، لا يمكن للمؤسسة الصناعية الجزائرية أن تبقى رهينة للتكنولوجيا مستوردة قديمة، لذلك لابد أن تكون أولى الأولويات الاهتمام بالبحث العلمي و ربط المؤسسات الصناعية بالجامعات و مراكز البحث.
- ✓ مواصلة سياسة دعم و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في مجال الصناعة لأن حجمها الصغير نسبيا يجعلها تمتلك مزايا نوعية تساعدها على التصدير و منها المرونة و القدرة على التكيف مع تقلبات السوق الدولية.
- ✓ تدعيم لامركزية القرار على مستوى البنوك و الهيئات الإدارية و المالية المتعلقة بالاستثمار و التجارة الخارجية، مما يسمح برفع كافة أشكال العراقيل الإدارية و البيروقراطية على النشاط التصديري، و على إقامة المشروعات الصناعية، سواء تعلق الأمر بالمستثمر المحلي أو الأجنبي.
- ✓ العمل على توفير العقار الصناعي بأسعار مناسبة، و واقع الحال أن مشكل العقار هو من أهم المشاكل المطروحة بحدة في الجزائر ليس فقط فيما يخص العقار الصناعي فحسب بل كافة الأشكال العقار الأخرى (الفلاحي، السياحي، السكني...) و هنا تقترح ما يمكن أن نسميه بكسر أسعار العقار من خلال فرض ضرائب و رسوم على ملكية العقار تسمح برفع العرض و إرجاع أسعار هذا الأخير إلى المستويات التي تمكن المستثمر من الحصول عليه بأسعار مناسبة.
- ✓ العمل على دفع المؤسسات نحو رفع الإنتاجية و الاهتمام بالنوعية، فمنتجات الصناعة الجزائرية تتميز بشكل عام بقلة الجودة و رداءة النوعية، و هنا نشير أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إقناع المستهلك الأجنبي بمنتوج لم يقتنع به حتى المستهلك المحلي.
- ✓ ينبغي التركيز على الفروع الصناعية التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية، و إنشاء أقطاب امتياز لهذه الصناعات، و من خلال نتائج الدراسة نقترح الاعتماد على الفروع التالية لتنويع الصادرات خارج المحروقات:

- الصناعات البتروكيماوية.
- الصناعات الغذائية.
- الصناعات الصيدلانية.
- صناعات مواد البناء.

✓ تطوير و عصرنة القطاع الفلاحي، فلا يمكن تنويع الصادرات الصناعية دون صناعة متطورة، و لا يمكن الحديث عن صناعة متطورة دون قطاع فلاحي مزدهر و ناجح يخلق طلبا على المنتجات الصناعية، و قادر على إمداد الصناعة بالمدخلات اللازمة في عملية الإنتاج و بأسعار مناسبة، مما يسمح بإيجاد منتج نهائي قابل للتصدير و بسعر تنافسي على مستوى الأسواق العالمية.

✓ تفعيل دور السفارات و البعثات الدبلوماسية المتواجدة بالخارج للترويج للمنتج الجزائري من خلال إقامة المعارض و التظاهرات الاقتصادية للتعريف بالمنتجات الجزائرية، مع ضرورة القيام بالبحوث التسويقية لتوفير قاعدة بيانات تجارية حتى يكون المصدر الجزائري على دراية بكافة الفرص التصديرية المتاحة بأسواق هذه الدول.

أفاق البحث:

تأتي معالجة هذا موضوع كمواصلة لدراسات سابقة اهتمت بأثر الصادرات بشكل عام أو الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر، و هو مجال بحث واسع يمكن تناوله من نواح عديدة، و من المواضيع التي نقترحها مواصلة لتطوير و إثراء هذا المجال ما يلي:

✓ السياسات الصناعية و دورها في ترقية التبادل الخارجي.

✓ إشكالية تفعيل الميزة النسبية في قطاع الصناعة البتروكيماوية في الجزائر.

✓ أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط.

✓ أثر الصادرات الصناعية على نمو قطاع الصناعة التحويلية في الوطن العربي.

تم بحمد الله

قائمـــة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية.

I.مؤلفات.

1. أحمد عارف العساف و محمود حسين الوادي، التخطيط و التنمية الاقتصادية، دار الميسرة، الأردن، 2010.
2. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
3. أنيسة بن رمضان، إشكالية استغلال الموارد الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي، دار هومة،الجزائر،2014.
4. جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
5. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2000.
6. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان.
7. جون كينيث غلبرايت، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، تاريخ الفكر الاقتصادي، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت،2000.
8. حسام علي داود و آخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
9. خالد محمد السواعي، Eviews و القياس الاقتصادي، دار الكتاب الثقافي، عمان، الأردن، 2012.
10. خالد محمد السواعي، التجارة و التنمية النظرية و تطبيقاتها، عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، الأردن،2010.
11. خالد محمد السواعي، التجارة و التنمية، دار المناهج، الأردن، 2006.
12. دومينيك سالفادور ترجمة د. محمد رضا علي العدل و آخر، ملخصات شوم نظريات و مسائل في الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
13. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
14. سامية فلياشي، الانتقال من GATT إلى OMC و أثرها في اقتصاديات الدول النامية، دار الأمة للطباعة و النشر، الجزائر، 2013.
15. سعدون بوكابوس، الاقتصاد الجزائري، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2012.
16. سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية، الجزائر، 2009.
17. سمية أوشن، نظريات التنمية الاقتصادية، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية في مقياس: التنمية المستدامة، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2013- 2014.
18. شريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس و التطبيقات، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2012.
19. عبد الحق العميري، عشرية الفرصة الأخيرة الازدهار أو الانهيار، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013.
20. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
21. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
22. عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، دار الحافظ للنشر و التوزيع، جدة، 2000.

23. عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التغير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2011.
24. عطاالله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2015.
25. علي عبد الفتاح أبو شرار ،الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، دار المسيرة، عمان، 2013.
26. علي لطفي، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1990.
27. فارس عياد شاكر و عزت فتاوي، مبادئ الاقتصاد القياسي و الرياضي، دار العلم للنشر و التوزيع، الفيوم، مصر، 2006.
28. فرهاد علي محمد الأهدن، التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، دار التعاون للطباعة و النشر، القاهرة، 1994.
29. محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية، رؤية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2011.
30. محمد الناشد، التجارة الخارجية و الداخلية ماهيتها و تخطيطها، منشورات جامعة حلب، حلب، 1977.
31. محمد بومخلوف، التوطين الصناعي و قضايا التنمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة و النشر، الجزائر، 2001.
32. محمد عباس إبراهيم، التصنيع و التحضر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.
33. محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياساتها، الدار الجامعية بالاسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2003.
34. محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة و التصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1997.
35. مختار رنان، التجارة الدولية و دورها في النمو الاقتصادي، دار الحياة، الجزائر.2009.
36. مدحت كاظم القرشي، الاقتصاد الصناعي، وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001.
37. مدحت كاظم القرشي، الاقتصاد الصناعي، وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2005.
38. ميريندا زغلول رزق ، التجارة الدولية، جامعة بنها، مصر، 2010.
39. ميشيل تودارو تعريب أحمد حسن حسني، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
40. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، التنمية المستدامة الإطار العام و التطبيقات، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009.
41. نوزاد عبد الرحمن الهيتي و حسن ابراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، 2008.
42. الهاشمي مقراني و آخرون، القطاع الصناعي الخاص و النظام العالمي الجديد، مخبر بحث علم اجتماع الاتصال للبحث و الترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.
43. هوشيار معروف، التنمية الاقتصادية استراتيجيات التصنيع و التحول الهيكلي، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2005.
44. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010.

II. أطروحات.

45. أحمد بيرش، إشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2012.

46. عبد الرحمان بن سنية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، 2013.

47. عبود زرقين، تحليل وتقييم منهجية اختيار السياسات الصناعية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2008.

48. محي الدين حمداني حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2009.

49. مختار بن هنية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، 2008.

50. مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2005.

51. ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

52. وصاف سعدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز و العوائق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

III. مقالات و مداخلات.

53. أحمد بن جارالله الجار لله و بندر بن عبدالرحمن النعيم، تحليل وتنميط لإمكانات التنمية الإقليمية في المنطقة الشرقية، مجلة تصاميم البيئة، المملكة العربية السعودية، 2010.

54. أحمد لعمى، إشكالية العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مجلة الباحث، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.

55. أمال رحمان و محمد توهامي طواهر، تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل، مجلة الباحث، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.

56. إياد خالد شلاش المجالي، أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد الرابع، دمشق، 2011.

57. إيمان محمد أحمد، النمط الحالي للصادرات الصناعية في مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 38، القاهرة، 2007.

58. جمال سالمي، السياسة الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة تلمسان، الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2004.

59. حنان بن عاتق و صاري زهيرة، تأثير خطر معدل الفائدة على السياسة الاقتصادية، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، بجامعة تلمسان، الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2004.

60. رتيبة عروب و بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، مداخلة مقدمة للمؤتمر الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، كلية العلوم الاقتصادية، و التجارية و علوم التسيير، بجامعة مستغانم، الجزائر، يومي 23- 24 أبريل 2012.

61. زبير محمد، التنمية الاقتصادية و الصناعية و استراتيجيات التصنيع مفاهيم و أسس نظرية، مداخلة مقدمة للمؤتمر الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، كلية العلوم الاقتصادية، و التجارية و علوم التسيير، بجامعة مستغانم، الجزائر، يومي 23- 24 أبريل 2012.

62. سكينة بن حمود، تأثيرات العولمة على القطاع الصناعي الجزائري، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، 2010.

63. شهرزاد زغيب، عيساوي ليلى، آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04 جامعة بسكرة، الجزائر، 2003.

64. صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية، مجلة الباحث، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.

65. صالح مفتاح، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، بجامعة تلمسان، الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2004.

66. عبد الرحمن محمد الحسن، دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان، مجلة الباحث، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

67. عبد العزيز طيبة، تطوير مقاربة النمو المستديم في إطار ضوابط الشريعة الإسلامية، مداخلة مقدمة خلال المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي، من تنظيم كلية الدراسات الإسلامية في قطر و آخرون، يومي 09–10 سبتمبر 2013، إسطنبول، تركيا.

68. عبد المجيد قدي و وصاف سعدي، آلية ضمان الائتمان و تنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002.

69. عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري و النفط فرص أم تهديدات، مداخلة مقدمة خلال المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 7 و 8 أفريل 2008.

70.عبود زرقين، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، لبنان، شتاء 2009.

71.عبود زرقين، تعزيز دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 42، لبنان، ربيع 2008.

72.علي عبد الله، موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003.

73.علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

74.ليلى خواني، السياسات الاقتصادية الهيكلية حالة الاتصالات السلكية و اللاسلكية في الجزائر، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، بجامعة تلمسان، الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2004.

75.محمد راتول و صالح كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، لبنان،2014.

76.محمد زوري، استراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 08، 2010.

77.محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

78.نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012.

79.نصيرة قوريش، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، ، جامعة الشلف، الجزائر، 2008.

80.وصاف سعيدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)، مجلة الباحث، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2002.

IV. قوانين تنظيمات.

81.قانون متعلق بإعادة الهيكلة، منشور بالجريدة الرسمية رقم 41 الصادرة بتاريخ 7 أكتوبر 1980.

V. وثائق

82. التقارير السنوية للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، من 2002 إلى 2013، الصادرة عن بنك الجزائر.

83. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، "CNES"، تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998.

84. المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، التقرير الصناعي العربي 2009 – 2010.

85. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الرابع، 2014.

86. صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية لسنة 2013.

87. صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية لسنة 2015.

88. الورقة الخضراء عن السياسات الصناعية في مصر، وحدة دعم السياسات بمركز تحديث الصناعة، 2003.

89. وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات، استراتيجية و سياسات إنعاش و تنمية الصناعة، الكتاب الأبيض للحكومة، الجزائر، 2007.

VI. مذكرات.

90. أسماء ماصمي، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014.

91. إلهام طرافي، تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماجستير، فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

92. براهيم بلقة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2009.

93. بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011.

94. حسينة بن يوسف، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2012.

95. حكيم مفتاح، السياسات التجارية و الاندماج في النظام العالمي الجديد، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.

96. خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

97. صليحة يعقوبن، العولمة و أثرها على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

98. عبد الحميد حمشة، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013.

99. فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013.

100. محمد حدو، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2014.

101. محمد وعلى، الصناعة البتروكيماوية و آفاقها التنموية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2010.
102. مراد حطاب، دور السياسات الصناعية في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية، ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة، 2011.
103. مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي غرداية، 2011.
104. منى مسغوني، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005.
105. ياسمينة زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2006.
106. يحي مخالدي، مسعى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و أثره على النظام الجمركي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص تجارة و تسيير دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2014.
107. يوسف مروش، اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية و أثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2012.

VII. مواقع إلكترونية.

108. أحمد الكواز ، السياسات الصناعية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، على الرابط التالي:-www.arab-api.org/images/.../114_develop_bridge3.pdf
109. أحمد الكواز ، أهم استراتيجيات السياسة التجارية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت:-www.arab-api.org/images/.../114_develop_bridge3.pdf
110. أحمد محمد عبد العال، أقطاب و مراكز النمو في التخطيط الإقليمي، جامعة الفيوم ، مصر، على الرابط التالي: http://www.fayoum.edu.eg/Arts/Geography/pdf/01.pdf
111. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي: نظريات النمو و التنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، على الرابط: http://faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=33040
112. المعهد العربي للتخطيط، نظرية كروكمان، على الرابط: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2013/219_P14011-2.pdf
113. المعهد العربي للتخطيط، إسهامات بورتر في ميدان التجارة الخارجية، على الرابط التالي: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2013/219_P14011-2.pdf
114. قاعدة بينات البنك الدولي الخاصة بالجزائر على الرابط التالي: http://data.albankaldawli.org/country/algeria

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية.

I. Ouvrages.

115. David Ricardo, The Principles of Political Economy and Taxation, London, 1817.
116. Gay Quaden, Politique Economique, Edition Labor, Bruxelles, 1985.
117. Gérard Duthil et autres, Politiques Economiques, Imprimé de France, France, 1997.
118. Gilles Le Blanc, L'industrie Dans L'économie Française, Cercle de l'industrie, Institut de l'entreprise, France, 2005.
119. Jacques Gouverneur, comprendre l'économie, la librairie scientifique en ligne, 2005.
120. Lasary, le commerce international à la portée de tous, PRO Manuscripto, Alger, 2005.
121. Michel Rainelli, le commerce international, Casbah Editions, Alger, 1999.
122. Patrick Messerlin, Commerce International, Imprimerie De Presses Universitaires De France, France, 1998.
123. Philippe Deubel, Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Pearson Edition, France, 2008.
124. REDJEM Nasib, Industrialisation Et Système Educatif Algérien, OPU, Alger, 1986.
125. William GREENE, Econométrie, 5 eme édition, traduire par Didier SCHLACTHER et autres, IEP Paris, Paris, 2008.

II. Articles et communications.

126. Abdellatif BENACHENHOU, L'économie mondiale et les perspectives de l'économie algérienne, conférence organisée par laboratoire POIDEX le 17 février 2016 à l'université de Mostaganem
127. CHERIET ATHMANE, Une perspective théorique et historique sur les stratégies d'industrialisation avec étude de cas de l'Algérie, Séminaire national sur : " L'économie algérienne: lectures modernes du

développement", le 13 & 14 /12 /2009, UNIVERSITE EL – HADJ LAKHDAR BATNA.

128. DERBALE Abdelkader et autres, Industrie hors hydrocarbures en Algérie et appui de l'UE au secteur des PME, communication au colloque national sur la politique industrielle, université de Mostaganem, Algérie, du 23 au 24 avril 2012.

III. Documents.

129. Commissariat général au Développement durable de la république française, Les essentiels du développement durable, paris, 2012.

130. ONS, Collection Statistique N° 188/2014, Novembre 2014.

131. ONS, Collection Statistique N° 176/2012, Novembre 2012.

132. Haut-Commissariat au Plan, Royaume du Maroc, Les sources de la croissance économique au Maroc, Septembre 2005.

IV. Sites internet.

133. L'Institut national de la statistique et des études économiques, sur le lien : http://www.insee.fr/fr/methodes/default.asp?page=definitions/industrie-manufacturiere.htm

ملاحـــــق

الملحق رقم 01:

السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة بالقيمة السوقية.

Country Name	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر
Country Code	DZA	DZA	DZA	DZA	DZA
Series Name	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	صادرات السلع (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	صادرات الوقود (الأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	الصادرات الصناعية خارج المحروقات (الأسعار الجارية	الصادرات الصناعية الكلية (الأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
Series Code	NY.GDP.MKTP.CD	TX.VAL.MRCH.CD.WT			
1990 [YR1990]	62045098375	12930000000	12474087115	397346764	12871433879
1991 [YR1991]	45715367087	12570000000	12178296745	333307949	12511604694
1992 [YR1992]	48003298223	11130000000	10668563466	379513612	11048077078
1993 [YR1993]	49946455211	10230000000	9743075495	386517366	10129592861
1994 [YR1994]	42542571306	8880000000	8574298584	268126831	8842425415
1995 [YR1995]	41764052458	10258000000	9699630966	431650579	10131281545
1996 [YR1996]	46941496780	13220000000	12169157796	880193716	13049351512
1997 [YR1997]	48177862502	13894000000	13382652738	466681137	13849333875
1998 [YR1998]	48187747529	10209000000	9822775986	339995424	10162771410
1999 [YR1999]	48640611686	12525000000	12084675070	407560775	12492235846
2000 [YR2000]	54790060513	22031000000	21419008790	564980461	21983989252
2001 [YR2001]	54744714110	19133000000	18484769125	609282356	19094051481
2002 [YR2002]	56760288396	18799000000	18066848082	685665745	18752513826
2003 [YR2003]	67863829705	23163000000	22529919617	578967606	23108887223
2004 [YR2004]	85324998959	31304000000	30483423744	756814544	31240238288
2005 [YR2005]	103198229168	46002400000	45095170272	834799439	45929969711
2006 [YR2006]	117027304788	54613000000	53470991692	1050519524	54521511216
2007 [YR2007]	134977088396	60163160000	58832881639	1228651989	60061533628
2008 [YR2008]	171000692135	79298000000	77378017792	1787607611	79165625403
2009 [YR2009]	137211039900	45174050000	44135744586	918700859	45054445445
2010 [YR2010]	161207268841	57052586000	55538409347	1185258391	56723667738
2011 [YR2011]	200013050828	73489000000	71429030554	1682988171	73112018724
2012 [YR2012]	209047389600	71866000000	69807392136	1731724945	71539117081
2013 [YR2013]	209703529364	64974000000	62844152499	1722872656	64567025155

مصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

الملحق رقم 02:

السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة بالقيمة الحقيقية.

Country Name	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر
Country Code	DZA	DZA	DZA	DZA	DZA	DZA
Series Name	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2005)	مؤشر قيمة الصادرات (100 = 2000)	صادرات السلع (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي)	صادرات الوقود (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي)	الصادرات الصناعية خارج المحروقات (الأسعار الثابتة للدولار الأمريكي)	الصادرات الصناعية الكلية (الأسعار الثابتة للدولار الأمريكي)
Series Code	NY.GDP.MKTP.KD	TX.VAL.MRCH.XD.WD				
1990 [YR1990]	66766092835	67,93071594	19034099408,4547	18362955465,4975	584929451,8671	18947884917
1991 [YR1991]	65964899331	61,49191686	20441711109,4493	19804711525,0564	542035386,6498	20346746912
1992 [YR1992]	67152269037	56,10623557	19837367251,1802	19014933649,7139	676419666,9305	19691353317
1993 [YR1993]	65742070876	50,18013857	20386551914,5922	19416198864,9185	770259662,8708	20186458528
1994 [YR1994]	65150394509	45,93995381	19329579730,5549	18664142805,7587	583646278,9867	19247789085
1995 [YR1995]	67626106105	46,56196299	22030858108,8682	20831662460,7854	927045492,0888	21758707953
1996 [YR1996]	70398775420	60,14174121	21981405483,3015	20234129493,4913	1463532147,0124	21697661641
1997 [YR1997]	71173161906	63,06541744	22031091783,8715	21220271396,4120	739995319,2620	21960266716
1998 [YR1998]	74802995732	46,33864423	22031287643,9953	21197806171,7035	733718971,7927	21931525143
1999 [YR1999]	77196692757	56,85222232	22030801063,1818	21256293204,3497	716877474,2677	21973170679
2000 [YR2000]	78895020532	100	22031000000,0000	21419008790,3590	564980461,4288	21983989252
2001 [YR2001]	82534072086	86,84467431	22031287643,9953	21284862051,0349	701577109,8151	21986439161
2002 [YR2002]	87155980107	85,32864853	22031287643,9912	21173250008,3260	803558660,0987	21976808668
2003 [YR2003]	93431210691	105,1368416	22031287643,9952	21429138699,0778	550680043,7944	21979818743
2004 [YR2004]	97448752754	142,0888352	22031287644,0048	21453778331,1229	532634772,1210	21986413103
2005 [YR2005]	103198229168	208,8048631	22031287644,0041	21596800767,2183	399798848,8317	21996599616
2006 [YR2006]	104952599062	247,8883708	22031287644,0043	21570593056,2021	423787336,4991	21994380393
2007 [YR2007]	108520987429	273,0805433	22031287644,0025	21544149913,4257	449922932,7756	21994072846
2008 [YR2008]	110691407177	359,9335694	22031287643,9995	21497860820,0413	496649316,1445	21994510136
2009 [YR2009]	112462447171	205,044983	22031287643,9986	21524908312,3496	448048445,5392	21972956758
2010 [YR2010]	116511285405	258,96165	22031287643,9970	21446576875,7881	457696493,3414	21904273369
2011 [YR2011]	119773622662	333,5665222	22031287644,0020	21413728833,6674	504543489,3627	21918272323
2012 [YR2012]	123726141890	326,1997263	22031287643,9979	21400199479,9157	530878724,1825	21931078204
2013 [YR2013]	127190473863	299,1972193	21716110917,9907	21004256875,2660	575831774,0524	21580088649

مصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

الملحق رقم 03:

نتائج اختبار Phillips–Perron لاستقراريه السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة.

دراسة استقراريه سلسلة الصادرات الصناعية:

Null Hypothesis: REXIND has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.779080	0.2179
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.78E+17
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.57E+17

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(REXIND)
Method: Least Squares
Date: 03/14/16 Time: 23:03
Sample (adjusted): 1991 2013
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REXIND(-1)	-0.489405	0.174009	-2.812532	0.0108
C	1.03E+10	3.52E+09	2.934537	0.0082
@TREND(1990)	22597643	25349079	0.891458	0.3833

R-squared	0.343027	Mean dependent var	1.14E+08
Adjusted R-squared	0.277330	S.D. dependent var	6.65E+08
S.E. of regression	5.65E+08	Akaike info criterion	43.26390
Sum squared resid	6.39E+18	Schwarz criterion	43.41201
Log likelihood	-494.5349	Hannan-Quinn criter.	43.30115
F-statistic	5.221328	Durbin-Watson stat	2.349504
Prob(F-statistic)	0.014979		

دراسة استقراريه سلسلة الصادرات الصناعية عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(REXIND) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.571052	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.37E+17
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.78E+17

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(REXIND,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/16 Time: 23:04
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(REXIND(-1))	-1.537510	0.175744	-8.748587	0.0000
C	5.01E+08	2.60E+08	1.926688	0.0691
@TREND(1990)	-29738608	18197386	-1.634224	0.1187

R-squared	0.801883	Mean dependent var	-79538707
Adjusted R-squared	0.781029	S.D. dependent var	1.12E+09
S.E. of regression	5.24E+08	Akaike info criterion	43.11725
Sum squared resid	5.21E+18	Schwarz criterion	43.26603
Log likelihood	-471.2898	Hannan-Quinn criter.	43.15230
F-statistic	38.45145	Durbin-Watson stat	1.848568
Prob(F-statistic)	0.000000		

دراسة استقراريه سلسلة الصادرات الصناعية خارج المحروقات:

Null Hypothesis: REXINDOH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.136606	0.1217
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.22E+16
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.40E+16

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(REXINDOH)
Method: Least Squares
Date: 03/14/16 Time: 23:06
Sample (adjusted): 1991 2013
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REXINDOH(-1)	-0.672470	0.205699	-3.269194	0.0038
C	5.71E+08	1.89E+08	3.015071	0.0068
@TREND(1990)	-12029151	6891582.	-1.745485	0.0962

R-squared	0.349156	Mean dependent var	-395551.2
Adjusted R-squared	0.284071	S.D. dependent var	2.27E+08
S.E. of regression	1.92E+08	Akaike info criterion	41.10953
Sum squared resid	7.41E+17	Schwarz criterion	41.25764
Log likelihood	-469.7596	Hannan-Quinn criter.	41.14678
F-statistic	5.364658	Durbin-Watson stat	1.968359
Prob(F-statistic)	0.013639		

دراسة استقراريه سلسلة الصادرات الصناعية خارج المحروقات عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(REXINDOH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 21 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.30575	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4.78E+16
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	6.39E+15

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(REXINDOH,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/16 Time: 23:07
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(REXINDOH(-1))	-1.266488	0.221161	-5.726545	0.0000
C	32088546	1.11E+08	0.289163	0.7756
@TREND(1990)	-2496565.	7920730.	-0.315194	0.7561

R-squared	0.633157	Mean dependent var	3993051.
Adjusted R-squared	0.594542	S.D. dependent var	3.70E+08
S.E. of regression	2.35E+08	Akaike info criterion	41.51702
Sum squared resid	1.05E+18	Schwarz criterion	41.66579
Log likelihood	-453.6872	Hannan-Quinn criter.	41.55206
F-statistic	16.39667	Durbin-Watson stat	2.197703
Prob(F-statistic)	0.000073		

دراسة استقراريه سلسلة الناتج المحلي الإجمالي:

Null Hypothesis: RPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.179515	0.1129
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.56E+18
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.74E+18

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(RPIB)
Method: Least Squares
Date: 03/14/16 Time: 23:08
Sample (adjusted): 1991 2013
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RPIB(-1)	-0.211164	0.064336	-3.282189	0.0037
C	1.19E+10	3.47E+09	3.415943	0.0027
@TREND(1990)	7.84E+08	1.93E+08	4.070062	0.0006

R-squared	0.570169	Mean dependent var	2.63E+09
Adjusted R-squared	0.527185	S.D. dependent var	1.95E+09
S.E. of regression	1.34E+09	Akaike info criterion	44.98849
Sum squared resid	3.58E+19	Schwarz criterion	45.13660
Log likelihood	-514.3677	Hannan-Quinn criter.	45.02574
F-statistic	13.26494	Durbin-Watson stat	1.745543
Prob(F-statistic)	0.000215		

دراسة استقراريه سلسلة الناتج المحلي الإجمالي عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(RPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.328236	0.0878
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.19E+18
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.06E+18

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(RPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 03/14/16 Time: 23:09
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RPIB(-1))	-0.727580	0.216654	-3.358254	0.0033
C	8.61E+08	7.53E+08	1.143674	0.2670
@TREND(1990)	97309266	66177931	1.470419	0.1578

R-squared	0.380583	Mean dependent var	1.94E+08
Adjusted R-squared	0.315381	S.D. dependent var	1.92E+09
S.E. of regression	1.59E+09	Akaike info criterion	45.33932
Sum squared resid	4.81E+19	Schwarz criterion	45.48810
Log likelihood	-495.7326	Hannan-Quinn criter.	45.37437
F-statistic	5.836993	Durbin-Watson stat	2.101015
Prob(F-statistic)	0.010564		

جدول المحتويات

الموضـــــــــــــــوع	رقم الصفحة
كلمة شكر و تقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VII
المقدمة العامة	أ-ح
الفصل الأول: أدبيات التجارة الخارجية و التبادل الدولي	**46-1**
المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية و أثرها على التنمية الاقتصادية	**2**
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية و أوجه اختلافها عن التجارة الداخلية	2
1 الفرق بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية	2
2 تعاريف التجارة الخارجية	3
المطلب الثاني: مواصفات التجارة الخارجية	4
1 التجارة الخارجية عملية تبادلية	4
2 التجارة الخارجية تقوم على التخصص في الإنتاج	4
3 الانتقال إلى التسويق الدولي	4
4 التجارة الخارجية تخضع لمنظومة قانونية	4
5 التجارة الخارجية خاضعة لمنطق العرض و الطلب	5
6 التجارة الخارجية مؤشر للتطور الاقتصادي	5
المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية	5
1 زيادة الحركية الاقتصادية	5
2 التجارة الخارجية مصدر للعملة الصعبة	6
3 التجارة الخارجية تساهم في التوازن الاقتصادي	6
4 تحقيق توازن ميزان المدفوعات	6

المطلب الرابع: أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية	6
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	**7**
المطلب الأول: النظرية التجارية	8
1 سمات الفكر التجاري	8
2 مراحل تطور الفكر التجاري	8
3 الانتقادات الموجهة للنظرية التجارية	9
المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية	10
1 آدم سميث و التكلفة المطلقة	11
2 دافيد ريكاردو و التكلفة النسبية	13
3 جون ستيوارت ميل و القيم الدولية	15
4 الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية	17
المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسكية للتجارة الخارجية:	17
1 نظرية تكلفة الفرصة البديلة (هابرلر)	18
2 نظرية (هكشر - أولين)	18
3 لغز ليونتيف	21
4 الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسكية	23
المطلب الرابع: النظريات الحديثة في التجارة الدولية:	24
1 نظرية LINDER	24
2 نظرية الفجوة التكنولوجية	24
3 نظرية دورة حياة المنتج	25
4 نظرية التبادل اللامتكافئ	26
5 نظرية Krugman	27
6 إسهامات Porter	28
المبحث الثالث: مفهوم السياسات التجارية و أهدافها	**29**
المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية	29

1 تعريف السياسة التجارية	29
2 أهداف السياسة التجارية	30
3 العوامل المؤثرة في اختيار السياسة التجارية	30
المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية	31
1 الأدوات السعرية	31
2 الأدوات الكمية	34
3 الأدوات التنظيمية	34
المطلب الثالث: السياسة التجارية الحمائية	36
1 مفهوم سياسة حماية التجارة الخارجية	36
2 حجج و دوافع المنادين بالحماية التجارية	37
3 الانتقادات الموجهة لسياسة الحماية التجارية	37
المطلب الرابع: السياسة التجارية الانفتاحية	38
1 مفهوم حرية التجارة	38
2 حجج المنادين بالحرية التجارية	38
3 الانتقادات الموجهة لحرية التجارة	38
المبحث الرابع: الصادرات و العملية التصديرية	**39**
المطلب الأول: مفهوم الصادرات و أهميتها	39
1 بعريف التصدير	39
2 فوائد التصدير	40
3 أهمية التصدير	40
المطلب الثاني: مخاطر التصدير	41
1 الأخطار التجارية	41
2 الأخطار غير التجارية	41
المطلب الثالث: أنواع التصدير	43
1 التصدير المباشر	43

2 التصدير غير المباشر	43
3 التصدير المشترك	43
المطلب الرابع: قياس الصادرات	44
1 نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة	44
2 نسبة تغطية الصادرات للواردات	45
3 درجة التركيز السلعي للصادرات	45
4 النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية	45
5 مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات	45
الفصل الثاني: أساسيات التصنيع و التنمية الصناعية	**84 -47**
المبحث الأول: نشأة الصناعة و التصنيع و مفهومهما	**48**
المطلب الأول: نشأة التصنيع	48
1 الصناعة المنزلية	48
2 الصناعة الحرفية	49
3 التعاونية الرأسمالية البسيطة	49
4 التشغيل الرأسمالي	49
5 الصناعة الآلية	49
المطلب الثاني: مفهوم الصناعة و التصنيع	50
1 مفهوم الصناعة	50
2 خصائص الصناعة	50
3 الفرق بين الصناعة و التصنيع	51
4 أنواع الصناعة	51
المطلب الثالث: أسباب قيام التصنيع	53
1 الثراء المادي	53
2 حرية الاختيار	53
3 تقليل التبعية للخارج	53

4 حماية الأمن القومي	54
المطلب الرابع: أهداف التصنيع	54
1 سعي البلدان النامية لزيادة الدخل الوطني	54
2 السعي إلى إنتاج السلعة محليا بدلا من استيرادها	54
3 السعي للاستقرار من حيث العملات الأجنبية	55
4 السعي إلى التخفيف من حدة البطالة	55
5 السعي إلى إيجاد سوق للخامات المحلية	55
6 السعي للتنوع في بناء الهيكل الاقتصادي	56
7 التصنيع يخلق الطلب على المنتجات الزراعية	56
8 التصنيع يساعد على موازنة مشكلة الأجور	56
9 التصنيع يزيد من النمو الاقتصادي	56
10 الاستفادة من أثار الانتشار والجذب	57
المطلب الخامس: مقومات التصنيع	58
1 حجم الدولة	58
2 وفرة الموارد الطبيعية	58
3 الموقع الجغرافي	59
4 الروابط الاقتصادية التمييزية	59
5 الاستثمارات الأجنبية	59
6 المعونات الأجنبية	59
7 المستوى التعليمي	59
8 الاستقرار السياسي و الاجتماعي	60
المبحث الثاني: السياسة الصناعية و دور الدولة في ترقية القطاع الصناعي	**60**
المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية و أهدافها	60
1 تعريف السياسة الاقتصادية	60
2 أهداف السياسة الاقتصادية	61

المطلب الثاني: أنواع السياسات الاقتصادية	63
1 السياسات الظرفية	63
2 السياسات الهيكلية	65
المطلب الثالث: مفهوم السياسة الصناعية و أنواعها	66
1 تعريف السياسة الصناعية	66
2 أنواع السياسة الصناعية	66
المطلب الرابع: محاور السياسة الصناعية	69
المطلب الخامس: أدوات السياسة الصناعية	70
1 المساعدات المالية	70
2 الأسواق العمومية	70
3 سياسة المنافسة	70
4 المبادرات العمومية	71
5 المحددات القانونية	71
المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية الصناعية	**71**
المطلب الأول: استراتيجية التنمية المتوازنة	72
1 مفهوم استراتيجية التنمية المتوازنة	72
2 تقييم استراتيجية التنمية المتوازنة	73
المطلب الثاني: استراتيجية التنمية غير المتوازنة	73
1 مفهوم استراتيجية التنمية غير المتوازنة	73
2 تقييم استراتيجية التنمية غير المتوازنة	74
المطلب الثالث: استراتيجية التنمية القطبية	75
المطلب الرابع: استراتيجية تنمية الصناعات المصنعة	76
1 مفهوم استراتيجية الصناعات المصنعة	76
2 العراقيل التي اعترضت استراتيجية الصناعات المصنعة	77
3 تقييم استراتيجية الصناعات المصنعة	77

المطلب الخامس: استراتيجية تنمية الصناعات الإحلالية	78
1 تعريف استراتيجية إحلال الواردات	78
2 أسباب تطبيق استراتيجية الإحلال محل الواردات	78
3 مراحل تطبيق استراتيجية إحلال الواردات	79
4 تقييم استراتيجية إحلال الواردات	80
المطلب السادس: استراتيجية تنمية الصناعات التصديرية	80
1 تعريف استراتيجية تنمية الصناعات التصديرية	80
2 مزايا استراتيجية تنمية الصناعات التصديرية	81
3 أدوات استراتيجية تنمية الصناعات التصديرية	82
4 تقييم استراتيجية تنمية الصناعات التصديرية	83
الفصل الثالث: النمو و التنمية الاقتصادية و علاقتهما بالصادرات و الصناعة	**126 -85**
المبحث الأول: مقومات النمو الاقتصادي و طرق قياسه	**86**
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	86
1 تعريف النمو الاقتصادي	86
2 أنواع النمو الاقتصادي	87
3 مزايا النمو الاقتصادي	88
4 مخاطر و سلبيات النمو الاقتصادي	88
المطلب الثاني: مصادر النمو الاقتصادي	91
1 الاستثمار في رأس المال المادي والبشري	91
2 التقدم التكنولوجي	91
3 النمو السكاني	92
4 التنظيم الاقتصادي الكفء	92
المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي	92
المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة	**93**

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	93
1 تعريف التنمية الاقتصادية	93
2 أهداف التنمية الاقتصادية	95
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة	97
1 تعريف التنمية المستدامة	97
2 عناصر التنمية المستدامة	97
3 مؤشرات التنمية المستدامة	98
المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	103
المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي	**105**
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية	105
1 آدم سميث	105
2 دافيد ريكاردو	106
3 روبرت مالتس	107
4 صياغة النموذج الكلاسيكي	107
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسكية	109
1 تحليل شومبيتر	109
2 نموذج Solow	110
المطلب الثالث: النظرية الكينزية	111
1 التحليل الكنزي للنمو	111
2 نموذج هارود- دومار	112
المطلب الرابع: النظريات الحديثة للنمو	113
1 نظرية مراحل النمو (Rostow)	113
2 نظرية التحولات الهيكلية آرثر لويس	115
3 نظريات النمو الداخلي	116
4 الانتقادات الموجهة لنظريات النمو الاقتصادي:	117

5 المقاربات الجديدة في تفسير النمو الاقتصادي	118
المبحث الرابع: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي و الصناعة	**121**
المطلب الأول: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي	121
المطلب الثاني: علاقة الصناعة بالتنمية الاقتصادية	123
المطلب الثالث: علاقة الصناعة بالصادرات	123
الفصل الرابع: أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2013	**184 -127**
المبحث الأول: مسار تطور الصناعة الجزائرية(1990- 2013)	**128**
المطلب الأول: الصناعة قبل 1990	128
1 المرحلة التحضيرية (1962- 1966)	128
2 مرحلة بناء القاعدة الصناعية (1967- 1977)	129
3 مرحلة المراجعة و الإصلاحات (1978- 1989)	132
المطلب الثاني: الصناعة في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق (90- 2000)	135
1 برنامج التعديل الهيكلي و اللجوء إلى صندوق النقد الدولي	135
2 أثر برنامج التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي	137
المطلب الثالث: الصناعة ضمن مخططات الإنعاش الاقتصادي	143
1 مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي	145
2 تحليل هيكل الصناعة التحويلية	147
المبحث الثاني: مكانة الصناعة ضمن هيكل الصادرات في الجزائر	**150**
المطلب الأول: مسار تطور التجارة الخارجية في الجزائر	150
1 التجارة الخارجية في ضل النظام الاشتراكي	150
2 مرحلة تحرير التجارة الخارجية	154
المطلب الثاني: تحليل هيكل الصادرات الصناعية	155
1 تركيبة الصادرات الصناعية	155
2 تحليل هيكل الصادرات النفطية	158

3 تحليل هيكل الصادرات الصناعية خارج المحروقات	160
المطلب الثالث: مشاكل و سبل ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات	163
1 مشاكل الصادرات الصناعية خارج المحروقات	164
2 سبل ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات	168
المبحث الثالث: العلاقة السببية بين الصادرات الصناعية و النمو الاقتصادي	**171**
المطلب الأول: الاقتصاد القياسي و مفهوم السببية عند جرانجر	171
1 مفهوم الاقتصاد القياسي	171
2 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	172
3 العلاقة السببية عند جرانجر	173
4 الرموز و الاختصارات المستخدمة في الدراسة القياسية	173
المطلب الثاني: دراسة وصفية و تحليلية للمتغيرات	174
1 الناتج المحلي الإجمالي	174
2 الصادرات الصناعية الكلية	175
3 الصادرات الصناعية خارج المحروقات	176
المطلب الثالث: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية	176
1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى	177
2 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية على مستوى الفروقات الأولى	178
المطلب الرابع: اجتبار العلاقة السببية لجرانجر بين الصادرات الصناعية و النمو الاقتصادي	179
1 علاقة الصادرات الصناعية الكلية بالنمو الاقتصادي	179
2 علاقة الصادرات الصناعية خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي:	181
خاتمة عامة	**186**
قائمة المراجع	**191**
ملاحق	**201**
جدول المحتويات	**210**

ملخص

تمثلت إشكالية هذا الموضوع في دراسة مدى تأثير الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2013، قصد الإجابة على هذه الإشكالية استخدمنا اختبار جرانجر للسببية من خلال نموذجين اثنين، يتمثل النموذج الأول في دراسة العلاقة السببية بين الصادرات الصناعية الكلية و النمو الاقتصادي، بينما يهتم النموذج الثاني بالعلاقة السببية بين الصادرات الصناعية خارج المحروقات و النمو الاقتصادي.

و بعد إجراء اختبار السببية لجرانجر خلصنا إلى انعدام العلاقة بين الصادرات الصناعية الكلية و النمو الاقتصادي، و هذا مرده إلى خضوع أسعار هذه الأخيرة (التي تتشكل في مجملها من الصادرات النفطية) إلى عوامل خارجية لا تتحكم فيها الجزائر. أما بالنسبة للنموذج الثاني فبين اختبار جرانجر للسببية وجود علاقة في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى نمو الصادرات الصناعية خارج المحروقات و يرجع ذلك إلى الجهود التي تبذلها الدولة لترقية هذه الأخيرة.

الكلمات المفتاحية التجارة الخارجية، الصادرات الصناعية، النمو الاقتصادي ، الجزائر، العلاقة السببية.

Abstract

The problematic of this topic has occurred in the study the impact of industrial exports on economic growth in Algeria during the period between 1990-2013. In order to answer this problem, we used the Granger causality test and we proposed two models, the first model is to study the causal relationship between the total industrial exports and economic growth, whereas the second model is interested by the causality relationship between the non-hydrocarbon industrial exports and economic growth.

After Granger causality test, we concluded to the absence of relationship between the total industrial exports and economic growth. This is due to the prices of total industrial exports (generally, they consist of the oil exports) dependence to external factors that cannot be controlled in Algeria. Concerning the second model, the Granger causality test concluded that there is a relationship in one direction of economic growth to non-hydrocarbon industrial exports; this is due to the efforts of the State to promote this latter.

Key words: Foreign Trade, industrial exports, economic growth, Algeria, Granger causality test.